جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كليـــــة الدراسات العليا

قســم المصــارف الإســلامية



أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية للفترة الزمنية (٢٠٠٨ – ٢٠١٣)

The Impact Of Internal Instruments Of Corporate Governance In Islamic Banks On The Earnings Per Share, And The Market Value Added: An Applied Study On The Jordanian Islamic Banks For The Period (2008-2013)

إعداد الطالبة :

شيرين محمود محمد العلي

إشراف :

الدكتورة هناء محمد هلال الحنيطي

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة دكتوراه في تخصص المصارف الإسلامية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة : عمان ٢٨/ ١٢ / ٢٠١٤

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كليـــــة الدراسات العليا

قســم المصــارف الإســـلامية



أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية للفترة الزمنية (٢٠٠٨ ــ ٢٠١٣)

إعداد الطالبة :

شيرين محمود محمد العلي

إشراف :

الدكتورة هناء محمد هلال الحنيطي

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة دكتوراه في تخصص المصارف الإسلامية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة : عمان ٢٨ / ١٢/ ٢٠١٤

قرار لجنة المناقشة

أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمةالسوقية المضافة: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية للفترة الزمنية (٢٠٠٨ – ٢٠١٣)

The Impact Of Internal Instruments Of Corporate Governance In Islamic Banks On The Earnings Per Share, And The Market Value Added: An Applied Study On The Jordanian Islamic Banks For The Period (2008-2013)

إعداد الطالبة :

شيرين محمود محمد العلي

إشراف :

الدكتورة هنـاء محمد هلال الحنيطي

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ (٢٨ /١٢/ ٢٠١٤)

أعضاء لجنة المناقشة:

	الدكتور		الجامعة	التوقيع
-١	د. هناء محمد الحنيطي	(رئيساً)	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	
-٢	ا.د. محمد أحمد صقر	(عضواً)	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	
-٣	د. ياســـر عبـــدالكريم الحوراني	(عضواً)	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	
-٤	د. موسى عمر مبارك	(عضواً)	البنك الأردني الإسلامي	

The World Islamic Sciences And Education University

Faculty Of Graduat Studies

Dept Of Islamic Banks



The Impact Of Internal Instruments Of Corporate Governance In Islamic Banks On The Earnings Per Share, And The Market Value Added: An Applied Study On The Jordanian Islamic Banks For The Period (2008-2013)

Prepared by :

Shireen Mahmoud Mohammad AL-Ali

Supervised by :

DR. Hana' Mohammad Hilal Huneiti

"ADissertation Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctors Of Philosophy In Islamic Banks At The World Islamic Sciences And Education University "

The World Islamic Science and Education University

Date :Amman 28 /12 / 2014

التفويض

أنا الطالبة : **شيرين محمود محمد العلي**

أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الإسم: شيرين محمود محمد العلي

التاريخ:

التوقيع:

الإهداء

إلى من جلل الله حضرته بالهيبة والوقار... إلى من أغرقني بعظيم البذل والعطاء دون اعتبار... إلى من عانق اسمي اسمه منذ رآني بكل شرف وافتخار... أطال الله بقائك، وأذاقك ثمار غرسك الذي غرست وانتظرنه أيما انتظار... وأبقى الله كلماتك النابضة في قلبي تؤنسني وتريح أنفاسي... ما امتدت الليالي وما حامت بدنيانا الأقدار... إلى والدي حفظه الله.

إلى من علمتني أن مع بزوخ كل فجر جديد يتجدد الأمل... إلى من ألهمتني أنني خلقت للنجاح لا للفشل!... إلى أول من مست أناملي لتعلمني أبجدية الحروف... إلى التي علمتني وقفة الصمود مهما عصفت بنا الدنيا وتبدلت الظروف... إلى من بذلت مداد قلبها برضى لم يساوره يوما مللا أو عزوف... فلترقد روحك بسلام تحت ظل عرش رب رحيم رؤوف... إلى روح والدتي رحمها الله.

إلى نباريس مضيئة أنارت ظلمة دربي... إلى سندي الذي اتكأت عليه مرار في مواجهة عاصفة الحياة الهائجة... إلى من بفضلهم كبرت، وبحنانهم شبت قواي... وقوي صلب قلبي... إلى من يمنحني قربهم قدرة عجيبة على حب الحياة وخوض غمار تفاصيلها... إلى إخوة هم نياط القلب وسحر حياتي وسرها... إلى إخوتي وأخواتي.

الباحثة: شيرين محمود محمد العلي

الشكر والتقدير

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)[١].

الحمدلله الذي له الحمد كله، وله الشكر كله، وله الفضل كله، وإليه يرجع الأمر كله، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أتقدم بعظيم الشكر، وجميل العرفان إلى الدكتورة هناء محمد هلال الحنيطي صاحبة الأخلاق العالية، التي لم تتأخر عن تقديم النصيحة والإرشاد، وتوفير المعلومات القيمة التي أسهمت بشكل كبير في إثراء الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمد صقر، والدكتور ياسر الحوراني، والدكتور موسى مبارك الذين تكرموا بمنحي جزءا من وقتهم لقراءة ومناقشة الرسالة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم وساعد في هذا الإنجاز.

الباحثة: شيرين محمود محمد العلي

(١) سورة النمل، آية ١٩.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

قائمة الإختصارات

OECD	**Organisation for Economic Co-operation and Development**
AAOIFI	**Accounting And Auditing Organization For Islamic Financial Institutions**
IFSB	**Islamic Financial Services Board**
EPS	**Earnings Per Share**
MVA	**Market Value Added**
NPV	**Net Present Value**
TC	**Total Capital**
TMV	**Total Market Value**
WACC	**Weight Average Cost of Capital**
EVA	**Economic Value Added**

الملخص

أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية للفترة الزمنية (٢٠٠٨ – ٢٠١٣)

إعداد الطالبة: شيرين محمود محمد العلي

إشراف الدكتورة: هناء محمد هلال الحنيطي

تاريخ المناقشة: ٢٨ /١٢/ ٢٠١٤

هدفت الدراسة لمعرفة أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة للمصارف الإسلامية الأردنية للفترة الزمنية الممتدة من (٢٠٠٨ -٢٠١٣)، وتهدف أيضا لمعرفة أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي والقيمة السوقية المضافة يعزى إلى حجم المصرف.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على معامل الارتباط الخطي لاختبار ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity، واختبار داربن – واتسون D-W لاختبار وجود ظاهرة الارتباط الذاتي Autocorrelation، وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد Simple and Multiple Linear Regression وتحليل الانحدار الهيكلي Hierarchal Regression، وقد تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنك الإسلامي الأردني للفترة الزمنية الممتدة من (٢٠٠٨-٢٠١٣).

توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية المتمثلة (بملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح، نظرا للدور الرقابي والإشرافي على أعمال وأنشطة المصرف، والسيطرة والتأثير على القرارات التشغيلية والاستثمارية، وعدم وجود أثر معنوي (لحجم مجلس الإدارة) على نصيب السهم العادي من الأرباح، لعدم التغير في عدد أعضاء مجلس الإدارة

بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، وعدم وجود فروق معنوية لهذه الأدوات الداخلية على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى إلى نموالمصرف، نظرا لكفاءة وفعالية أدوات الحاكمية المؤسسية.

إضافة إلى عدم جود أثر معنوي للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية على القيمة السوقية المضافة، إلى جانب وجود فروق معنوية لهذه الأدوات على القيمة السوقية المضافة، يعزى إلى نموالمصرف، لما لنموموجودات المصرف حق التدخل في تأثير الأدوات على زيادة القيمة السوقية المضافة.

وعلى ضوء النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: على البنك المركزي الأردني الأخذ بعين الاعتبار خصوصية عمل المصارف الإسلامية، والعمل على انشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية للإشراف على عمل المصارف الإسلامية مجتمعة وإصدار ميثاق ينص على عقوبات في حالة المخالفات الشرعية، وتوصي الدراسة المصارف الإسلامية الأردنية أن تراعي حقوق أصحاب الحسابات الاستثمار المشترك لتعرضهم لمخاطر عالية، لان أصحاب حسابات الاستثمار يتعاملون على قدر من المساواة مع المساهمين، وعلى المصارف الإسلامية الأردنية ان تفعل أدواتها الحاكمية المؤسسية الداخلية بشكل متكافئ ومترابط معا في أدائها لمهامها وفي عملية إتخاذها للقرارات الإستثمارية والتمويلية لما لها من تأثير في تعظيم ثروة المساهمين.

Abstract

The Impact Of Internal Instruments Of Corporate Governance In Islamic Banks On The Earnings Per Share, And The Market Value: Added An Applied Study On The Jordanian Islamic Banks For The Period (2008-2013)

Prepared by:
Shireen Mahmoud Mohammad AL-Ali

Supervised by:
DR. Hana' Mohammad Hilal Huneiti

Date : 28 / 12 / 2014

This study aimed to investigate the effect of internal Instruments of Corporate Governance In Islamic Banks on Earning Per Share and Market Value Added, for the time Period(2008-2013), And aimed to investigate the effect of internal instruments of Corporate Governance In Islamic banks on Earning Per share and Market Value Added regards to bank size.

To approve these targets we used the linear correlation coefficient, To test the linear correlation phenomenon also To test the existence of the phenomenonlinkD-W,andDarpen-Watsontest,alsoweused Autocorrelation test, and collected the data from Hierarchal Regression and the Annual Financial reports issued by the Jordan Islamic Bank for the time period (2008-2013).

The study found there is Significant effect for internal Instruments of Corporate Governance In Islamic banks (Block shareholder Ownership, Board Members Ownership) on Earning per share, Because of the role of supervisory and control the work and activities of the bank, And control of influence on the operational and investment decisions, and no

Significant effect for (Board size), on Earning per share because The lack of change in the number of Board size during the time period of study, and also no Significant differences for these internal Instruments on Earning per share regards of Bank growth, Due to the efficiency and effectiveness internal Instruments, also The study found there is no Significant effect for internal Instruments of Corporate Governance In Islamic banks on Market value added, and also there is Significant differences for these internal Instruments on Market value added, regards of Bank growth, For the growth of the bank's assets the right to intervene in effect of these internal instruments to increase Market Value Added.

Finally dependson these resultsthere are the following recommendations : The Central Bank of Jordan has to take into account the specificity of Islamic Banking, So it has to establish a supreme body of Shari To oversee the work of Islamic banks And issuance Charter provides for sanctions in case of any Irregularities legitimacy were happened, also the study recommended Jordanian Islamic banks to take into account the Owners of the joint investment, because they faced a high risks, and because the Owners of the joint investment deal a measure of equality with shareholders.

Also the study recommend Jordanian Islamic banks to interact in internal Instruments Governance in parallel way to complete the duets, and make decisions in Investment and financing procedure, because its effect on maximizing shareholder wealth .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

يتكون هذا الفصل من المواضيع الآتية:

أولا : المقدمة.

ثانيا : مشكلة الدراسة وعناصرها.

ثالثا : أهداف الدراسة.

رابعا : فرضيات الدراسة.

خامسا : أنموذج الدراسة.

سادسا : أهمية الدراسة.

سابعا : التعريفات الاجرائية.

ثامنا : منهجية الدراسة .

تاسعا : حدود الدراسة.

عاشرا : الدراسات السابقة.

الحادي عشر : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

أولا : المقدمة:

يشهد قطاع الصيرفة اهتماما بالغا في اقتصاديات الدول، لما له من مساهمة في البيئة الاقتصادية، وابرز دليل على ذلك ما حدث في العقود الماضية القليلة من انهيارات اقتصادية وأزمات مالية شهدتها العديد من الدول المتقدمة والنامية، وتبين أن الأحداث ناتجة عن عدة اسباب منها ضعف في الجانب التطبيقي السليم لمبادئ الحاكمية في النظم المصرفية، مما أدى إلى انهيار العديد من المؤسسات المالية والمصرفية، بالتالي أدت إلى نتائج سلبية فادحة على الاقتصاديات القومية، لذلك استدعت الحاجة إلى تعظيم الاهتمام بالحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي ضمن مجموعة من المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتمثلة في: ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية، حفظ حقوق جميع المساهمين والمعاملة المتساوية لهم، توضيح دور أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة، لما لها من إسهام في تحقيق استقرار في النظام المالي ككل، والنظام المصرفي بشكل خاص.

شهدت المصارف الإسلامية الأردنية تطورا ونموا ملحوظا في عملها ونشاطها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وقدرتها على تقديم خدمات مصرفية بما يتناسب مع احتياجات عملائها، أدى هذا التطور لزيادة عدد فروع المصارف الإسلامية الأردنية لتغطي أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية.

ومع نموالصناعة المصرفية الإسلامية الأردنية المستمر وتطور أدواتها التمويلية، لابد من تفعيل نظام الحاكمية المؤسسية الذي يتوقف على مجموعتين من الأدوات: الأدوات الداخلية المتمثلة (المساهمون، مجلس الإدارة، هيئة الرقابة الشرعية، المدققون الداخليون، هيكل الملكية)، والأدوات الخارجية (التدقيق الخارجي، الإشراف والرقابة التنظيمية، والنظام القانوني)، لغاية تنظيم عمل المصارف الإسلامية بما يتضمن تطبيق مبادئها.

فالأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية بمثابة اللاعبين الأساسيين، لذا ينبغي أن يكون تفاعلها مترابطا ومتكافئا، لما لها من إسهام في التأثير المباشر في قرارات البيئة المصرفية بشكل عام، والقرارات المالية والاستثمارية بشكل خاص، حيث جميعها يصب في تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

بناء على ذلك جاءت هذه الدراسة لتوضيح أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة.

ثانيا : مشكلة الدراسة وعناصرها:

إن المصارف الإسلامية تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة في المعاملات، والمتاجرة على أساس الملكية، والدخول في استثمارات غير مضمونة الربح، مما يجعلها أكثر عرضة لتحمل المخاطر مقارنة بنظيرتها المصارف التقليدية، مما يتطلب الأمر تفعيل وفعالية الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية للمصارف الإسلامية ضمن مبادئ وقواعد صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لما لها من إسهام في عدة أمور من أهمها إدارة العمليات اليومية، وإدارة أنشطة المصرف بمختلف أشكالها وحماية حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة بالمصرف الإسلامي والتأكد من تقيد أعمال المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية بالتالي مما تسهم في تحسين مستوى أداء المصرف ليس فقط على المستوى المحلي وإنما يتعدى ذلك. والمسؤول الأساسي عن التطبيق السليم للحاكمية المؤسسية في المصرف الإسلامي تقع على عاتق أطراف لها دور فعال وهي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (العليا)، إلى جانب دور هيئة الرقابة الشرعية، مع الأخذ بعين الاعتبار دور ألأدوات الداخلية الأخرى (التدقيق الداخلي، هيكل الملكية، تعويضات المدراء) لما لها من دور بارز ومكمل لتحقيق إدارة ورقابة مصرفية فعالة، لذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو بيان أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة "دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية"، ولتحقيق ذلك تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما هو أثر الأدوات الداخلية للحاكمية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، وملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح؟

ويتفرع من السؤال الأول الأسئلة الفرعية الآتية:

أ- ما هو أثر حجم مجلس إدارة المصارف الإسلامية الأردنية على نصيب السهم العادي من الأرباح؟

ب- ما هو أثر ملكية أعضاء مجلس إدارة المصارف الإسلامية الأردنية على نصيب السهم العادي من الأرباح؟

ج- ما هو أثر ملكية كبار المساهمين من أسهم المصارف الإسلامية الأردنية على نصيب السهم العادي من الأرباح؟

السؤال الثاني: هل للأدوات الداخلية للحاكمية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) أثر على القيمة السوقية المضافة؟

ويتفرع من السؤال الثاني الأسئلة الفرعية الآتية:

أ- ما هو أثر حجم مجلس إدارة المصارف الإسلامية الأردنية على القيمة السوقية المضافة؟
ب- ما هو أثر ملكية أعضاء مجلس إدارة المصارف الإسلامية الأردنية على القيمة السوقية المضافة؟
ج- ما هو أثر ملكية كبار المساهمين من أسهم المصارف الإسلامية الأردنية على القيمة السوقية المضافة؟

السؤال الثالث: هل للأدوات الداخلية للحاكمية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) أثر على نصيب السهم العادي من الأرباح يعزى إلى حجم المصرف؟

ويتفرع من السؤال الثالث الأسئلة الفرعية الآتية:

أ- هل لحجم مجلس إدارة المصارف الإسلامية الأردنية أثر على نصيب السهم العادي من الأرباح يعزى إلى حجم المصرف؟
ب- هل لملكية أعضاء مجلس إدارة المصارف الإسلامية الأردنية أثر على نصيب السهم العادي من الأرباح يعزى إلى حجم المصرف؟
ج- هل لملكية كبار المساهمين من أسهم المصارف الإسلامية الأردنية أثر على نصيب السهم العادي من الأرباح يعزى إلى حجم المصرف؟

السؤال الرابع: هل للأدوات الداخلية للحاكمية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) أثر على القيمة السوقية المضافة يعزى إلى حجم المصرف؟

ويتفرع من السؤال الرابع الأسئلة الفرعية الآتية:

أ- هل لحجم مجلس إدارة المصارف الإسلامية الأردنية أثر على القيمة السوقية المضافة يعزى إلى حجم المصرف؟
ب- هل لملكية أعضاء مجلس إدارة المصارف الإسلامية الأردنية أثر على القيمة السوقية المضافة يعزى إلى حجم المصرف؟
ج- هل لملكية كبار المساهمين من أسهم المصارف الإسلامية الأردنية أثر على القيمة السوقية المضافة يعزى إلى حجم المصرف؟

ثالثا : أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لمعرفة أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة للمصارف الإسلامية الأردنية للفترة الزمنية الممتدة من (٢٠٠٨-٢٠١٣)، وبناء عليه ستحاول الدراسة الوصول إلى مايلي:

١. توضيح أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية على نصيب السهم العادي من الأرباح.
٢. بيان مدى أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية على القيمة السوقية المضافة.
٣. إبراز أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية على نصيب السهم العادي من الأرباح يعزى إلى حجم المصرف.
٤. توضيح أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية على القيمة السوقية المضافة يعزى إلى حجم المصرف.

رابعا : فرضيات الدراسة:

بناء على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الأولى الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين على نصيب السهم العادي من الأرباح في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الرئيسة الثانية:

H_02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على القيمة السوقية المضافة.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الثانية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية أعضاء مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين على القيمة السوقية المضافة في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الرئيسة الثالثة:

H_03: لا يوجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، وملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح يعزى إلى حجم المصرف.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الثالثة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح يعزى إلى حجم المصرف في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \le 0.05)$ لملكية أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح يعزى إلى حجم المصرف في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \le 0.05)$ لملكية كبار المساهمين على نصيب السهم العادي من الأرباح يعزى إلى حجم المصرف في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الرئيسة الرابعة:

H_04: لا يوجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \le 0.05)$ للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، وملكية كبار المساهمين) على القيمة السوقية المضافة يعزى إلى حجم المصرف.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الرابعة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \le 0.05)$ لحجم مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة يعزى إلى حجم المصرف في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \le 0.05)$ لملكية أعضاء مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة يعزى إلى حجم المصرف في المصارف الإسلامية الأردنية.

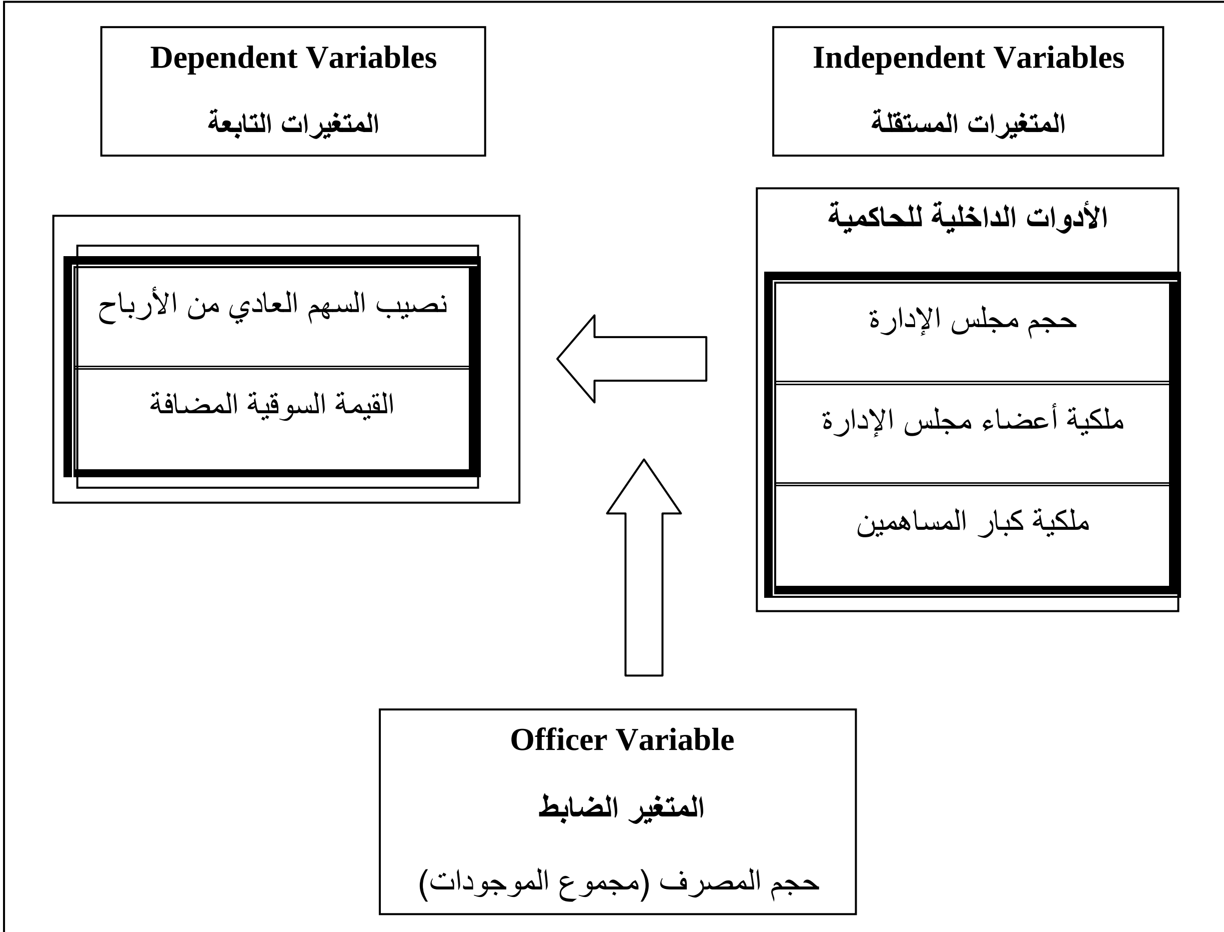
الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \le 0.05)$ لملكية كبار المساهمين على القيمة السوقية المضافة يعزى إلى حجم المصرف في المصارف الإسلامية الأردنية.

خامسا : أنموذج الدراسة:

يعكس أنموذج الدراسة التصورات الخاصة بطبيعة مشكلة الدراسة المتمثلة بأثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح وعلى القيمة السوقية المضافة.

شكل رقم (١) أنموذج الدراسة (١)



وقد استندت الباحثة في تصميم أنموذج الدراسة على الدراسات الآتية:

دراسة القيسي (٢٠١١)(٢).

دراسة السليحات (٢٠١٢)(٣).

دراسة Nurainy,Nurcahyo (2013)(١)، وقد تم تطوير أنموذج الدراسة بما يتلاءم مع طبيعة متغيرات الدراسة.

---

(١) المصدر : من إعداد الباحثة .

(٢) القيسي، احمد (٢٠١١). **اثر الادوات الداخلية لحوكمة الشركة على راس مال العامل وانعكاسهما على القيمة الاقتصادية المضافة،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.

(٣) السليحات، زاهر (٢٠١٢).**اثر الادوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الارباح والقيمة السوقية المضافة،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.

سادسا : أهمية الدراسة:

أ- الأهمية النظرية:

تأتي الأهمية النظرية للدراسة الحالية حسب إطلاع الباحثة انه لا يوجد دراسات سابقة تناولت أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف على نصيب السهم العادي من الأرباح، وعلى القيمة السوقية المضافة للمصارف الإسلامية على وجه التحديد.

أما في المكتبات الأردنية بشكل خاص، أو العربية بشكل عام لذلك تأمل الدراسة إضافة إلى الأدبيات المالية الإسلامية.

ب- الأهمية العملية:

تستمد الدراسة أهميتها العملية من خلال تناول موضوع حديث نسبيا، لكون أن وجود نظام مصرفي سليم يعد احد الركائز الأساسية لسلامة عمل كل من قطاع الشركات والأسواق المالية لما يوفره من رأس مال وسيولة، بالتالي يحقق دعم للتنمية الاقتصادية، لهذا يتطلب وجود نظام فعال للحاكمية المؤسسية بواسطة تفعيل الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية إضافة للأدوات الخارجية لإدارة شؤون المصرف بطريقة سليمة.

لذلك تأتي الدراسة لتطبيق الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية حيث تعتقد الباحثة وحسب إطلاعها على أنها الدراسة الأولى في التطبيق العملي للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية آملة أن تضيف للمصارف الإسلامية الأردنية معلومات عملية عن الحاكمية المؤسسية.

بناء على ذلك تظهر أهمية الدراسة في فحص أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية على كل من نصيب السهم العادي من الأرباح وعلى القيمة السوقية المضافة.

---

[1] Nurainy, Nurcahyo,et al.. (2013). implementation of good corporate governance and its impact on corporate performance : the mediation role of firm size (empirical study from Indonesia), **Global Business and Management Research: An International Journal**, Universial Publishers- Boca, Folorida – USA, Vol. 5, Nos. 2 & 3 .

سابعا : التعريفات الإجرائية:

أ- أدوات الحاكمية الداخلية (Internal Governance Instrument):

هي مجموعة من الأدوات المتاحة داخل المصرف تقوم بالرقابة والإشراف على أفعال وممارسات الإدارة المتعلقة بالأمور المالية والإدارية المتمثلة (بمجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين، ملكية أعضاء مجلس الإدارة)، ويتم حسابها كالتالي:

ب- حجم مجلس الإدارة (Board Size):

تعبر عن عدد أعضاء مجلس إدارة المصرف الإسلامي[١]. ولكي يكون هناك تناغم وتناسق بين المتغيرات محور الدراسة فقد تم قسمة عدد أعضاء المجلس على رقم ١٣ لغاية الحصول على نسبة مئوية لان العدد ١٣ يمثل الحد الأقصى لعدد أعضاء المجلس أي ١٠٠%، لذلك تم الاعتماد على ما جاء في قانون الشركات الأردني أي على مجلس الإدارة أن لا يقل عدد أعضائه عن خمسة ولا يزيد على ثلاثة عشر عضوا[٢].

تحسب نسبه حجم مجلس الإدارة في المصرف الإسلامي =

$$\frac{\text{عدد أعضاء مجلس الإدارة في المصرف الإسلامي}}{١٣}$$

ج- ملكية كبار المساهمين (Block Shareholders Ownership):

تعبر عن مجموع ملكية المساهمين الذين يملكون ٥% فأكثر من أسهم المصرف الإسلامي[٣]، وتحسب نسبه ملكية كبار المساهمين =

$$\frac{\text{مجموع ملكية كبار المساهمين الذين يملكون ٥\% أوأكثر}}{\text{عدد أسهم المصرف الإسلامي.}}$$

د- ملكية أعضاء مجلس الإدارة (Board Members Ownership):

تعبر عن ما يملكه أعضاء مجلس الإدارة من أجمالي أسهم المصرف الإسلامي المصدرة[٤]، وتحسب نسبه ملكية أعضاء مجلس الإدارة[٥]=

---

[1] Sunday, kajola (2008). corporate governance and firm performance: the case of nigerian listed firms, **European journal of economics, finance and administrative sciences**, Cambridge- USA, issue14, p21. (Disposal)

[2] http://www.jsc.gov.jo **الفصل:إدارة الشركة المساهمة العامة، باب: الشركة المساهمة العامة،المادة(١٣٢)** تم الإطلاع ١٠/٧/ ٢٠١٤ ،**موقع الإلكتروني لهيئة الاوراق المالية،**

[3] Baek,kang,et al.. (2004). corporate governance and firm value: evidence from the Korean financial crisis, **journal of financial economics**,University of Rochester- Newyork, vol 71, p 275. (disposal)

[4] Ruan, tian,et al.. (2011). managerial ownership, capital structure and firm value: evidence from chinas civilian –run firms, **Australasian Accounting Business & Finance Journal**, of the University of Wollongong-Australia, Vol 5, Issue 3, p80. (disposal)

[5] Moussawi,Laplante,et al.. (2006). corporate working capital management: determinants and consequence, **Financial Management Association**, university of South Florida,Tampa- Florida. (disposal)

مجموع الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة
إجمالي الأسهم المصدرة من المصرف الإسلامي

هـ - نصيب السهم العادي من الأرباح (Earnings Per Share):

عبارة عن نصيب السهم الواحد من الأرباح التي حققها المصرف الإسلامي خلال فترة مالية معينة[١]، ويحسب نصيب السهم العادي من الأرباح[٢]=

صافي ربح المصرف الإسلامي بعد الضريبة
عدد الأسهم العادية القائمة

و- القيمة السوقية المضافة (Market Value Added):

هي الفرق بين القيمة السوقية للمصرف الإسلامي ورأس المال المستثمر، ويستخدم لتقييم أداء المصرف منذ إنشائه إلى تاريخ المعلومات التي يتم تحليلها[٣]، فالقيمة السوقية المضافة[٤]=

القيمة السوقية لأسهم المصرف الإسلامي - القيمة الدفترية لحقوق المالكين.

ثامنا : منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة من أجل تحقيق أهدافها على منهجين هما:

أولا : المنهج الوصفي الاستقرائي وقد أستخدم هذا المنهج في إعداد الإطار النظري وذلك بالرجوع إلى الدراسات المكتبية والمصادر الثانوية.

ثانيا : المنهج التحليلي الاستنباطي حيث تم تحليل البيانات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة بعد جمعها من المصادر أولية ومعالجتها للوصول إلى النتائج الخاصة بالدراسة من خلال اختبار الفرضيات.

مجتمع وعينة الدراسة

أ- مجتمع الدراسة:

يتضمن مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية الأردنية المتاحة في المملكة الأردنية الهاشمية وهي البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وبنك الأردن دبي الإسلامي.

---

[١] محمود، حسن توفيق،(٢٠٠٦)، التنبؤ بربحية السهم العادي من خلال الأرباح والتدفقات النقدية للشركات الصناعية، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات**، الأردن، المجلد الثامن، العدد الثاني، ص ٨. (بتصرف)

[2] Rudolph, John, Seetharaman, A ,(2011),An Empirical study on the Impact Of Earning Per Share On Stock Price At A Listed Bank In Malaysia, i**nternational Journal Applied Economics and Finance,** Asian Network For Scientific Information – Asian,Vol 5,Issue 2,P115. (disposal)

[٣] العموش، بشار حمد،(٢٠١١)، **أثر مؤشرات الأداء المالي المتعدد المداخل على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الاردنية في بورصة عمان للأوراق المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، ص ٥٢.(بتصرف)

[٤] النعيمي، عدنان تاية، التميمي، ارشيد فؤاد،(٢٠٠٨)،**التحليل والتخطيط المالي- اتجاهات معاصرة**، ط ١، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ص ١٤٥.(بتصرف)

ب- عينة الدراسة:

أما عينة الدراسة فإنها تنبثق عن مجتمع الدراسة حيث تشمل على مصرف واحد وهو البنك الإسلامي الأردني. وتم استبعاد بنك الأردن دبي الإسلامي لحداثة عمله في الأردن ولعدم توافر القوائم المالية التي تغطي فترة الدراسة، وأما البنك العربي الإسلامي الدولي بالرغم التعامل معه منذ البداية على أنه من عينة الدراسة الا أن هناك تباين هائل للمعلومات حول المتغيرات المستقلة للدراسة ضمن الفترة الزمنية (٢٠٠٨-٢٠١٣).

مصادر البيانات

أ- المصادر ألأولية:

تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة عن طريق الرجوع إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنك الإسلامي الأردني وذلك للفترة الزمنية (٢٠٠٨ - ٢٠١٣).

ب- المصادر الثانوية:

تم الاستعانة بالرسائل الجامعية، والأبحاث المقدمة في المؤتمرات والندوات، والدراسات وأوراق العمل المنشورة في الدوريات العلمية والمهنية المحكمة، والمجلات المتخصصة بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى الكتب، ومواقع الإنترنت الرسمية، إلى جانب إجراء مقابلات شفوية لجهات مهتمة بالحاكمية المؤسسية من ضمن عينة الدراسة.

تاسعا : حدود الدراسة:

أ- حدود زمانية: للفترة ما بين (٢٠٠٨- ٢٠١٣).

ب- حدود مكانية: الدراسة ستكون في المملكة الأردنية الهاشمية.

ج- حدود علمية: أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية.

عاشرا : الدراسات السابقة:

أولا : الدراسات باللغة العربية:

- **قباجة،(٢٠٠٨)، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية[١]:**

تهدف الدراسة إلى بيان أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، لتساعد المستثمر في هذا السوق على اتخاذ قراره الاستثماري.

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية طبقية من عشرين شركة، أي ما نسبته ٧١,٤% من مجتمع الدراسة البالغ ٢٨ شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للعام ٢٠٠٥، واستمرت في التداول حتى نهاية العام ٢٠٠٦.

تم استخدم الانحدار البسيط المتعدد لتحديد أثر التغير في المتغير المستقل المتمثل " جودة الحاكمية المؤسسية " على المتغير التابع " الأداء المالي مقاسا بالعائد على حق الملكية، العائد على الاستثمار، وسعر السهم إلى الربحية، والقيمة السوقية إلى الدفترية، وتباين سعر السهم اليومي، Tobin q ".

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة، من أبرزها وجود علاقة طردية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية من جهة وبين العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار، وسعر السهم إلى الربحية، والقيمة السوقية إلى الدفترية وTobin q من جهة أخرى، وقد توصلت إلى أن هناك علاقة عكسية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية وتباين سعر السهم اليومي.

وأوصت الدراسة بإمكانية اعتماد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية على مستوى فاعلية الحاكمية المؤسسية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية نظرا للعلاقة الوثيقة بين فاعلية الحاكمية المؤسسية والأداء المالي، كما أوصت الدراسة بضرورة اعتماد مؤشر للحاكمية المؤسسية في فلسطين ليتم بشكل مستمر تقييم مستوى فاعلية الحاكمية المؤسسية ومستوى الأداء.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة قباجة أوضحت معاني أساسية للحاكمية المؤسسية، والأطراف المعنية بالتطبيق السليم لقواعد الحاكمية المؤسسية وهم (المساهمون، مجلس الإدارة، الإدارة، وأصحاب المصالح).

---

[١] قباجة، عدنان عبدالمجيد (٢٠٠٨). **اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا،الأردن.

- **العيباني،(٢٠١٠)، مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية[١]:**

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه شملت (٥٣) فقرة وذلك لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعيةSPSS، تكونت عينة الدراسة من ٢٤ مديرا يعملون في المصارف الكويتية بالإضافة إلى ٢٧٢ موظفا من العاملين في المصارف الكويتية و٣١ مدققا خارجيا من المكاتب التي تتولى تدقيق حسابات تلك البنوك، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لعينة واحدة وتحليل التباين الأحادي one way anova واختبار Scheffee.

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها: تلتزم المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين بشكل متوسط، أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديرا لهذا الالتزام، في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديرا، وتلتزم المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين بشكل عال. أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديرا لهذا الالتزام، في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديرا، إلى جانب ما توصلت إليه أيضا يلتزم مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد وأخلاقيات العمل المهني وأخلاقياته في ممارسة مهامهم الوظيفية بشكل عالي، إلى جانب التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة بشكل عال، والتزامها بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها بشكل عال.

أوصت الدراسة بتسهيل حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالبنك بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة، وحث المساهمين بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة العيباني أن من مزايا تطبيق الحاكمية المؤسسية يجب توافر مجموعة من المحددات والضوابط التي تضمن التطبيق السليم وأن الحاكمية المؤسسية تقوم على عدة ركائز.

---

[١] العيباني، محمد نايف صنت (٢٠١٠). **مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادىء الحاكمية المؤسسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- **الشطناوي،(٢٠١٠)، مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم " دراسة ميدانية "[١]:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الالتزام الشركات بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم.

ولغاية تحقيق هدف الدراسة فقد تم تصميم استبانه وزعت على عينة مكونة من (٧٣) مستثمر مؤسسي و(٣٠٠) مستثمر فرديا، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية ومقاييس النزعة المركزية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل البيانات، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (t) واختبار تحليل التباين الثلاثي واختبار شفيه للمقارنات البعدية، وكذلك تم استخدام كرونباخ الفا لاختبار درجة مصداقية البيانات.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: يوجد التزام بمستوى متوسط من قبل الشركات المساهمة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بحقوق حملة الأسهم والمتطلبات المتعلقة بمجلس الإدارة والمتطلبات المتعلقة بالتقارير المالية وكذلك يوجد أثر لالتزام الشركات المساهمة العامة بدلالة إحصائية بمستوى متوسط بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملائمة وخاصية الموثوقية.

وانتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها ينبغي الالتزام التام بجميع متطلبات الحوكمة من قبل إدارات الشركات وبدرجة عالية وفي كافة المجالات وكذلك ينبغي أن تراعي الهيئة العمومية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرات والكفاءات وخاصة في الجوانب الإدارية والمالية، والتأكيد على قيام هيئة الأوراق المالية بعقد ورش عمل لأعضاء مجالس إدارات الشركات الأردنية لبيان أهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة الشطناوي الاطلاع على واقع االحاكمية المؤسسية في الأردن، إلى جانب توضيح أهمية االحاكمية المؤسسية من الناحيتين الاقتصادية والقانونية.

- **القيسي،(٢٠١١)، أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس مال العامل وانعكاسهما على القيمة الاقتصادية المضافة[٢]:**

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة (ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، ملكية كبار المساهمين لأسهم الشركة، حجم مجلس الإدارة في الشركة) على رأس مال العامل وانعكاسهما على القيمة الاقتصادية المضافة.

---

[١] الشطناوي، خديجة عبدالقادر علي (٢٠١٠). **مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم " دراسة ميدانية "**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والاعمال، جامعة جدارا، الأردن.

[٢] القيسي، احمد (٢٠١١). **اثر الادوات الداخلية لحوكمة الشركة على راس مال العامل وانعكاسهما على القيمة الاقتصادية المضافة،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.

ولغاية اختبار فرضيات الدراسة فقد تم جمع البيانات الخاصة بمتغيراتها من خلال القوائم المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة لعينة الدراسة وعددها سبع وعشرون شركة، وفترة زمنية (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، وقد أشارت الاختبارات الإحصائية الأولية إلى أن استخدام نموذج التأثير الثابت (Fixed Effect) يمثل أفضل طريقة إحصائية لاختبار فرضياتها، وضمن إطار برنامج الإحصائي (E- Views).

وقد أظهرت النتائج إلى وجود أثر معنوي لكل من ملكية كبار المساهمين وحجم مجلس الإدارة على رأس مال العامل، وارتباطهما بعلاقة طردية. وأظهرت إلى أن هناك أثر معنوي لكل من ملكية كبار المساهمين وحجم مجلس الإدارة على القيمة الاقتصادية المضافة، إضافة إلى ذلك قد أظهرت نتائج إلى أن وجود أثر معنوي للأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على القيمة الاقتصادية المضافة في ظل اختلاف رأس المال العامل، وأظهرت أيضا إلى وجود أثر معنوي لصافي رأس مال العامل على القيمة الاقتصادية المضافة.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات في ضوء النتائج أهمها دعوة الشركات الصناعية الأردنية إلى التوجه نحواعتماد السياسة الاستثمارية والتمويلية المعتدلة في إدارة رأس مال العامل، لضمان عنصر المواءمة بين السيولة والربحية، أي الاحتفاظ بسيولة مقبولة تتناسب والتزامات الشركة لتحقيق ربحية تساهم في توليد ثروة للمساهمين.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة القيسي في بناء أنموذج الدراسة في قياس المتغيرات المستقلة هي (ملكية أعضاء مجلس الإدارة وملكية كبار المساهمين، حجم مجلس الإدارة).

- **السليحات،(٢٠١٢)، أثر الأدوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية المضافة[١]:**

تهدف الدراسة إلى بيان أثر بعض الأدوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية الأردنية ممثلة في تركيبة مجلس الإدارة وملكية كبار المساهمين على كل من سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية المضافة.

وقد تم استخدام برنامج E-views تحليل بيانات الدراسة والتي تم جمعها من خلال التقارير السنوية للبنوك التجارية المحلية العاملة في القطاع المصرفي الأردني والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكا في حين بلغت عينة الدراسة أحد عشر بنكا للفترة الممتدة من (٢٠٠٠-٢٠١٠)، وتم استخدام البيانات الوصفية والمتوسطات والإنحرفات المعيارية واختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

---

[١] السليحات، زاهر (٢٠١٢). **اثر الادوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الارباح والقيمة السوقية المضافة،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.

وإيجاد مصفوفة ارتباط بيرسون واختبار استقرارية البيانات لمتغيرات الدراسة بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط والانحدار المتعدد واختبار التأثير الثابت والعشوائي لفرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها عدم وجود أثر لبعدي الحوكمة المتمثلة في تركيبة مجلس الإدارة المحلية ومجلس الإدارة الأجنبي على نسبة توزيع الأرباح، مقارنة بوجود أثر لبعدي الحوكمة المتمثل بملكية كبار المساهمين المحلية وملكية كبار المساهمين الأجنبية على نسبة توزيع الأرباح، وقد توصلت أيضا إلى وجود أثر لبعدي أدوات الحوكمة الداخلية المتمثلة بتركيبة أعضاء مجلس الإدارة المحلية ومجلس الإدارة الأجنبي على القيمة السوقية المضافة في حين عدم وجود أثر للبعدين متمثلين بملكية كبار المساهمين المحلية والأجنبية على القيمة السوقية المضافة، إضافة إلى انه يوجد أثر للأدوات الداخلية لحوكمة البنوك في ظل اختلاف معدل النموالسنوي في الأرباح وهامش صافي الفائدة ومعدل توظيف الودائع على القيمة السوقية المضافة.

وقد خلصت إلى مجموعة من التوصيات المهمة توصي البنوك التجارية الأردنية بضرورة الالتزام بتعليمات البنك المركزي وتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل التطبيق السليم لمبادئ الحاكمية المؤسسية، وتوصي البنوك التجارية الأردنية بضرورة الاهتمام بمعيار القيمة السوقية المضافة كأحد المعايير المستخدمة في تقيم أدائها.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة السليحات في بناء أنموذج الدراسة في قياس المتغيرات المستقلة هي (ملكية أعضاء مجلس الإدارة وملكية كبار المساهمين) والمتغير التابع هو(القيمة السوقية المضافة).

- **المناصير،(٢٠١٣)،أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية[١]:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، إضافة إلى الوقوف على مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات عن طريق مقارنة افصاحات شركات الخدمات الواردة في التقارير السنوية مع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

وقد تم الاعتماد على استبيان لإفصاح عن مدى تطبيق القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية كمؤشر لقياس تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وتم قياس أداء الشركات من خلال النسب المالية (نسبة العائد على الأصول ROA، نسبة العائد على حقوق المالكين ROE، والعائد للسهم الواحدEPS، ونسبة القيمة السوقية إلى الدفترية M/B، ونسبة

---

[١] المناصير،عمر (٢٠١٣). **اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على اداء شركات الخدمات المساهمة العامة الاردنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الأردن.

القيمة السوقية إلى العائد (P/E) تعتبر هذه الدراسة مسح شامل لقطاع الخدمات من الشركات المساهمة العامة البالغ عددها ١٥٣ شركة وذلك من الأعوام(٢٠٠٩-٢٠١١)، وتم استثناء ٢١ شركة لعدم وجود الحد الأدنى المقبول من البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث التطبيق بين مجموعات قواعد حوكمة شركات الخدمات الأردنية، ثم تلاها حقوق المساهمين، ثم مجلس الإدارة بالمرتبة الأخيرة جاءت اجتماعات الهيئة العامة، وجدت الدراسة انه لايوجد أثر ذودلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات ككل على مؤشرات الأداء لشركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية كالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد للسهم الواحد، ونسبة القيمة السوقية إلى الدفترية، وعلى القيمة السوقية إلى العائد.

وقد أظهرت النتائج أن مجموعة من قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين تساهم وترتبط بمتغيري العائد على الأصول والعائد على السهم الواحد.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها العمل على تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين لما لها من أثر على العائد على الأصول والعائد على السهم الواحد.

واعتمدت الدراسة لقياس أداء الشركات الخدمات المساهمة العامة على العائد للسهم الواحد نتيجة لتطبيق الفعلي لحوكمة الشركات، وهذا الجانب أثرى الدراسة الحالية، إلى جانب توضيح أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات الخدمات المساهمة العامة متمثلة (قواعد مجلس الإدارة، قواعد اجتماعات الهيئة العامة، قواعد حقوق المساهمين، قواعد الإفصاح والشفافية) على أداء الشركات.

- **الهنيني، حيمور، (٢٠١٣)، مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية[١]:**

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، وقد تم استخدام استبانه وتوزيعها على عينة الدراسة البالغة ٥١ مستجيبا، من مساعدي المدراء العاملين، مدراء ا الإدارات، ومدراء الفروع، ومساعدي مدراء الفروع، موظفي دوائر التدقيق في المصارف الإسلامية الأردنية (البنك العربي الإسلامي، البنك الإسلامي الأردني، بنك دبي الإسلامي).

---

[١] الهنيني، ايمان، حيمور، ساري (٢٠١٣). مدى التزام المصارف الاسلامية الاردنية بمبادىء الحاكمية المؤسسية، **مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية**، غزة – فلسطين، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص ٢١٣-٢٣٦ .

وتلخصت النتائج في إن المصارف الإسلامية الأردنية تلتزم بمبادئ الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمحافظة على حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل، أظهرت النتائج إن المصارف الإسلامية الأردنية تلتزم بمبادئ الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل.

وقد أظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية الأردنية تلتزم بإصدار نظم تعمل على تحديد صلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيها ومسؤولياتها، وأن أعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون في المصارف الإسلامية الأردنية يلتزمون بقواعد السلوك المهني في ممارسة مهامهم، والتزامهم بتوفير الشفافية والإفصاح بالمعلومات المنشورة، والوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية تجاه المجتمع.

وأوصت الدراسة ضرورة قيام الجهات الرقابية والإشرافية بتشجيع كافة المصارف على أن تتبع منهج المصارف الإسلامية الخاص بالتزامها بمبادئ الحاكمية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وضرورة قيام المصارف الإسلامية بتأسيس لجنة خاصة بالحاكمية تسمى لجنة الحاكمية المؤسسية تهتم بتخطيط، وتوجيه، ومراجعة، ومراقبة عمليات الحاكمية، والقيام بالإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة الهنيني، وحيمور توضيح مفهوم الحاكمية المؤسسية كما عرفتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وتوضيح مبادئ الحاكمية الصادرة عن المنظمة عام ٢٠٠٤.

- **الفرجات، الشبول، (٢٠١٣)، حوكمة الشركات في الأردن (مدى تقيد البنوك العاملة في الأردن بتطبيق قواعد حوكمة الشركات)[(١)]:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وبيان أهميتها ودورها في نجاح الشركات وفي مكافحة الفساد المالي والإداري، والتعرف على الجهود الخاصة بالجهات الرسمية ذات العلاقة في الأردن للنهوض بمفهوم حوكمة الشركات، والتعرف على مدى أمكانية تطبيقها في الأردن، والتعرف على الآثار التي يمكن أن تترتب على تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في الأردن، والتعرف على مدى التزام البنوك العاملة في الأردن بتطبيق قواعد حوكمة البنوك.

وقد تم استخدام أسلوب المنهج المسحي (الاستبانه) للإجابة على أسئلة هذه الدراسة، تم توزيعها على عينة الدراسة التي تتكون من البنوك الأردنية والبالغ عددها (٢١) بنك، حيث

[(١)] الفرجات، عيسى، الشبول، محمد (٢٠١٣). حوكمة الشركات في الاردن (مدى تقيد البنوك العاملة في الاردن بتطبيق قواعد حوكمة الشركات)، **المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الاسواق الناشئة**، للفترة ١٧-١٨ نيسان، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، اربد- الاردن.

وزعت على المناصب العليا فيها كالإدارة التنفيذية ومدراء الرقابة المالية وموظفوأقسام التدقيق الداخلي، ومكاتب تدقيق الحسابات المعتمدة لدى البنوك حيث تم توزيع الاستبانه على (٤) مكاتب.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الأردنية لديها توجيهات جيدة في تطبيق الحوكمة في مجال أهداف وسياسات وقرارات الإدارة العليا والتنفيذية للبنوك الأردنية وذلك بما يخدم توازن مصالح جميع الأطراف، وأظهرت النتائج إلى أن البنوك الأردنية لديها توجيهات جيدة في تطبيق الحوكمة في مجال الرقابة والإفصاح والماليين وخاصة الافصاحات الخاصة بقرارات الإدارة العليا بخصوص التعيينات والمكافئات والعلاوات ومجال المعاملة المتساوية للمساهمين.

وقد أظهرت النتائج بأن حوكمة الشركات تعتبر أداة مهمة وفاعلة من أدوات محاربة الفساد الداخلي وعدم السماح باستمرارية ومحاربة سوء الإدارة في البنوك العاملة في الأردن.

وأوصت الدراسة على حث البنوك ومدقق الحسابات والشركات الأردنية على العمل على توفير قدر أكبر من الرقابة على الشركات وخاصة في مجال المعاملة المتساوية للمساهمين، والعمل على توفير البنية التحتية المناسبة التي تسهم في بلورة مفهوم الحوكمة لدا الشركات المساهمة الأردنية، وإصدار البنك المركزي تعليمات جديد تجبر فيها البنوك على التقيد بمبادئ الحوكمة الرشيدة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة الفرجات والشبول في إبراز قواعد تتعلق بتطبيق االحاكمية المؤسسية في البنوك وهذه القواعد (القواعد الخاصة بمجلس الإدارة، القواعد المتعلقة بالضبط والرقابة الداخلية، القواعد المتعلقة بالتدقيق الخارجي، القواعد المتعلقة بالامتثال، القواعد المتعلقة بالإفصاح والشفافية).

ثانيا : الدراسات باللغة الانجليزية:

- **Haddad, ALzurqan, et al.. (2011).The Effect of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Industrial Companies: An empirical study on Amman Stock Exchange** [1]:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، من خلال عوامل مثل ربحية السهم (EPS)، الحجم (S)، السيولة (LIQ)، ومخاطر الأعمال (BR)، توزيعات أرباح للسهم الواحد (DPS)، العائد على الموجودات (ROA)، والرفع المالي(LV).

وقد تم استخدام تحليل الانحدار لاختبار عينة الدراسة تتألف من ٤٤ شركة صناعية أردنية تم اختيارها عشوائيا من مجتمع الدراسة الذي يحتوي على ٩٦ شركة صناعية أردنية من الشركات المدرجة في سوق عمان المالي.

وتلخصت النتائج في وجود علاقة موجبة بين الربحية المقاسة من خلال (عائد السهم العادي والعائد على الموجودات) والحاكمية المؤسسية، إضافة إلى وجود علاقة موجبة بين السيولة وتوزيع الأرباح للسهم الواحد وبين حجم الشركة وإدارتها، وكما توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين الحاكمية المؤسسية وأدائها.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات منها التركيز على تحسين ممارسات الشركات الصناعية الأردنية لحوكمة الشركات، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز قيمتها من خلال الخطوات التالية:

- ينبغي بذل الجهود المفرطة من قبل إلشركات الأردنية بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية الأردنية (هيئة الأوراق المالية) وغيرها من الهيئات التنظيمية لاعتماد تصنيف القياسي للسلع في البيانات المالية عن طريق تعيين كل عنصر رمز موحد لاستخدامها دائما في الدخول، معالجة البيانات.

- توفير للمساهمين التقارير الدورية عن التغيرات التي تؤثر على المساهمين في الشركة، وعقد اجتماعات منتظمة مع أعضاء مجلس الإدارة التأكد من أن دورها ينبغي القيام به للمشاركة في المسؤولية.

- نشر دليل قواعد حوكمة الشركات للجمهور من أجل الاستفادة من تطبيق القواعد من قبل الإدارة والموظفين ومختلف أنشطة الشركة.

---

[1] Haddad, ALzurqan, et al.. (2011).The Effect of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Industrial Companies: An empirical study on Amman Stock Exchange, **International Journal of Humanities and Social Science**, USA, Vol. 1 No.4 .

وقد استفادت الدراسة من دراسة Haddad, ALzurqan, AL-sufy قياس المتغير التابع بالعائد للسهم الواحد وهذا ما أثرى الدراسة.

- **Vintilă,Gherghina (2012),An Empirical Investigation of the Relationship between Corporate Governance Mechanisms, CEO Characteristics and Listed Companies' Performance**[1]:

هدفت الدراسة التحقق في العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وأداء الشركات المدرجة في بورصة الأمريكية، فآليات الحاكمية تتمثل في: مساهمين من العاملين، ومساهمين من المستثمرين، وصناديق الاستثمار المشترك، حجم المجلس، والعديد من المدراء المستقلين في المجلس.

وتقييم أثر خصائص الرئيس التنفيذي على أداء الشركة، تتمحور الخصائص بمايلي: حالة الرئيس التنفيذي المتعلقة بإمكانية تحمل مهام متعددة، وإمكانية المدير التنفيذي كمؤسس للشركة التي يديرها، وحالة الإقامة، والحصول على منصب رئيس تنفيذي. وأيضا سيطرنا على حجم الشركة وعمر الشركة وعائدات الشركة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج متباينة بين حوكمة الشركات وأداء الشركات، أي إلى وجود علاقة إيجابية بين ملكية الأسهم الداخليين وأداء الشركة المقاس بنسبة السعر إلى الأرباح، وفيما يتعلق بحجم أعضاء مجلس وجود علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة والأداء المقاس TOinsQ، وعلاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة والأداء المقاس بالعائد على الأصول، وتوصلت الدراسة فيما يتعلق ملكية الأسهم من المستثمرين المؤسسات وصناديق الاستثمار المشترك إلى وجود علاقة إيجابية مع الأداء المقاس بالعائد على الأصول، وإلى أيضا وجود علاقة إيجابية بين ملكية الأسهم من المؤسسات الاستثمارية وصناديق الاستثمار المشترك والأداء المقاس باستخدام Price to book value ratio.

ووجدت علاقة سلبية بين خصائص الرئيس التنفيذي متمثلة (سن الرئيس التنفيذي) والأداء المقاس Price- earnings ratio، وأسفرت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين (مدة ولاية الرئيس التنفيذي للشركة والأداء المقاس بالعائد على الأصول).

وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه دراسة إبراز خصائص الرئيس التنفيذي، وتوضيح أنواع المساهمين بمختلف أشكالهم وما أثر كل منهم على الأداء المقاس بعدة مقاييس .

(Tobin's Q, return on assets, return on equity, price to book value and price earnings ratio)

---

[1] Vintilă, Georgeta, Gherghina, Ştefan (2012). An Empirical Investigation of the Relationship between Corporate Governance Mechanisms, CEO Characteristics and Listed Companies' Performance, **International Business Research**, Vol. 5, No.10.

- **Abiodun,Olusola, et al ..,(2013), relationship between corporate governance and organizational performance: Nigerian listed organizations experience[1]**:

وهدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركة الثلاث :استقلالية المجلس، وحجم المجلس، وازدواجية الرئيس التنفيذي وبين أداء الشركات المقاسة بعدة مقاييس وهي (نصيب السهم من الأرباح والعائد على الملكية).

وقد استمدت البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من البيانات المالية المدققة للشركات المدرجة في البورصة النيجيرية (NSE) بين (2005-2010) والذي يتألف من خمسة عشر (15)شركات التصنيع وخمسة عشر (15) المؤسسات المالية والخدمات، طريقة التحليل هي انحدارات متعددة وطريقة التقدير غير العادية المربعات (OLS).

وقد توصلت الدراسة بأن هناك علاقة ايجابية واضحة بين استقلالية المجلس وأداء المنظمات، ذلك يشير إلى أن المديرين المستقلين يسهموا في الإدارة الفعالة من خلال ممارسة السيطرة على عملية صنع القرار بين كبار المديرين في مصلحة المساهمين.

وكما بينت الدراسة إن العلاقة بين ازدواجية الرئيس التنفيذي وبين أداء المنظمات علاقة سلبية، تم العثور أن ازدواجية الرئيس التنفيذي تقلل من فعالية مجلس الإدارة لأنه أذا كان الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة هو نفس الشخص، لن يكون هناك أي فرد أخر لمراقبة أفعاله.

وتوصلت أيضا علاقة سلبية بين حجم المجلس وأداء المنظمات لأنه أكبر حجم مجلس إدارة يسهم بارتفاع تكلفة التنسيق.

وأوصت الدراسة أن المستحسن تعيين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي من قبل عدده أشخاص مختلفين لتعزيز الفحص والتوازن، وأيضا ينبغي تشجيع مجلس إدارة حجم صغير لارتباطه إيجابيا بأداء الشركات.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة Abiodun,Olusola,et al تبين أن كل من آليات الحوكمة الداخلية المتمثلة بحجم مجلس الإدارة وازدواجية الرئيس التنفيذي واستقلالية مجلس الإدارة يسهموا بالتأثير على أداء المنظمات المقاس من خلال العائد لكل لسهم وهذا ما تم الأستعانه به.

---

[1] Abiodun ,Olusola, et al.. (2013). relationship between corporate governance and organizational performance: Nigerian listed organizations experience, **International Journal of Business and Management Invention**, India, Volume 2, Issue 9, PP.01-06.

- **Manini,Abdillahi, (2013),Board Mechanisms and Profitability Of Commercial Banks In Kenya[1]:**

تهدف الدراسة لدراسة تأثير آليات المجلس على ربحية البنوك التجارية في كينيا من حيث: دراسة العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والربحية للبنوك التجارية في كينيا، وللتحقق في العلاقة بين تكوين المجلس وربحية البنوك التجارية، واختبار العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وربحية البنوك التجارية في كينيا، ودراسة العلاقة بين تكوين لجنة التدقيق وربحية البنوك التجارية في كينيا. وربحية البنوك التجارية مقاسه بالعائد على الموجودات.

مجتمع الدراسة جميع البنوك العاملة في كينيا في الفترة من(٢٠٠٨- ٢٠١٢)، وفقا للمعلومات التي تم الحصول عليها من البنك المركزي، حجم العينة لهذه الدراسة عبارة عن مجموعة تسعة بنوك التجارية مدرجة في بورصة NSE خلال فترة الدراسة، وتم استخدام تحليل الارتباط لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة وغير المستقلة باستخدام تحليل الارتباط بيرسون، واستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لفحص العلاقة بين الربحية وحجم المجلس، وحجم لجنة المراجعة، وتكوين لجنة التدقيق، وتكوين المجلس، تم استخدام برنامج SPSS.

وتوصلت الدراسة إلى أن حجم المجلس وتكوين المجلس، وحجم لجنة التدقيق، وتشكيل لجنة تدقيق لا يؤثر على ربحية البنك بناء على العينات المختارة من تسعة بنوك في كينا خلال فترة ٢٠٠٨- ٢٠١٢.

وقد أثرت الدراسة من دراسة **,**Manini,Abdillahi توضيح أثر حجم المجلس وتكوينه من (أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين) وحجم لجنة التدقيق كإحدى أدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية.

- **Manna,Sahu,(2013),Impact Of Board Composition and Board Meeting On Firms Performance: A Study of Selected Indian Companies[2]:**

هدفت الدراسة إلى التحري بشكل تجريبي فيما إذا كان تشكيل المجلس وتشكيل الاجتماعات يؤثران على أداء الشركات الصناعية الهندية.

مما يمثل تشكيل المجلس بواسطة حجم المجلس وعدد المدراء التنفيذيين واستقلال المجلس وهوية المدير .

---

[1] Manini, Muganda , Abdillahi, Umulkher (2013). Board Mechanisms and Profitability Of Commercial Banks In Kenya, **International Journal Of Research In Commerce,IT and Management**,USA,Vol. 3 , Issue. 05.

[2] Manna ,APU , Sahu, Tarak (2013), Impact of Board Composition and Board Meeting On Firms Performance: AStudy Of selected Indian Companies, **Vilakshan, XIMB Journal**, India, Vol.10, Issue 2.

ويقاس أداء الشركة من خلال صافي البيع، صافي الربح، والعائد من رأس المال النشط، وعائدات الأسهم والقيمة الاقتصادية المضافة.

ولتحقيق هدف الدراسة قد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، واختبارFواختبار T، إلى جانب إحصاءات وصفية مثل المتوسط والانحراف المعياري، لاختبار عينة الدراسة تتكون من ٥٢ شركة صناعية مدرجة في بورصة (BSE) من مختلف الصناعات، وقد تم اختيار الشركات على أساس أعلى صافي مبيعات، خلال فترة زمنية من ٢٠٠٦-٢٠١١.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي أن حجم المجلس والاجتماعات لها تأثير إيجابي على أداء الشركة، كما توصلت إلى أن استقلالية المجلس ووجود مدير غير تنفيذي في المجلس له تأثير سلبي على أداء الشركة.

وأيضا توصلت الدراسة إلى أن لم يتم العثور حتى الآن على علاقة بين نسبة المدراء التنفيذيين في المجلس وبين أداء الشركات.

وقد استفادت هذه الدراسة من دراسةManna,Sahu قياس المتغير المستقل حجم مجلس الإدارة مما أغني الدراسة فائدة .

- **Nurainy , Nurcahyo, etl…,(2013),implementation of good corporate governance and its impact on corporate performance : the mediation role of firm size (empirical study from Indonesia)[1]:**

هدف هذه الدراسة البحث عن مدى تأثير تطبيق نظام حوكمة الشركات جيد على الأداء المقاس باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة.

مما قد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركة ممكن أن يؤثر بشكل مباشر على أداء الشركة وفقا لمقاييس القيمة الاقتصادية المضافة.

ومن ناحية أخرى لا تأثر بشكل مباشر على حجم الشركة. وبعبارة أخرى، لدى حجم الشركة حق التدخل في مدى تأثير حوكمة الشركة على أداء الشركة.

وقد يتوقع من هذه الدراسة بالمشاركة بإبداء الرأي حول تطبيق حوكمة الشركة الجيدة في إندونيسيا التي قد يستخدمها المستثمرون والمستثمرون ذوي الإمكانات العالية كوجهة نظر واحدة في صنع القرارات الاستثمارية، وتعزيز الدراسات السابقة بناء على العلاقة بين حوكمة الشركة الجيدة وأداء الشركة.

---

[1] Nurainy , Nurcahyo, et al. (2013). implementation of good corporate governance and its impact on corporate performance: the mediation role of firm size (empirical study from Indonesia), **Global Business and Management Research: An International Journal ,**Universal Publishers – Boca Roton,Florida,USA, Vol. 5, No. 2 & 3.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة ..Nurainy , Nurcahyo et al في بناء أنموذج الدراسة في قياس المتغير الوسيط (حجم المصرف) يقاس بمجموع موجودات المصرف.

الحادي عشر : ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بعدد من النقاط، وسيتم إجمال ما يميز الدراسة في الجدول الأتي:

جدول رقم (١)

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة[١]

الرقم	عنوان الدراسة	أهمية الدراسة وأهدافها	أهم ما يميز الدراسة الحالية
		الدراسات باللغة العربية	
١-	أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	هدفت الدراسة إلى بيان أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات في سوق فلسطين .	تسعى هذه الدراسة إلى بيان أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية على نصيب السهم العادي من لأرباح والقيمة السوقية المضافة .
٢-	مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم " دراسة ميدانية "	ركزت هذه الدراسة على المتطلبات الصادرة عن دليل حوكمة الشركات المدرج في بورصة عمان الصادر عن هيئة الأوراق المالية في عام ٢٠٠٨ .	تم التركيز في الدراسة الحالية على دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن لسنة ٢٠٠٧ والدليل الصادر لسنة ٢٠١٤ (المبدئية).
٣-	مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية	تناولت الدراسة أن الحاكمية المؤسسية تقوم على عدد من الركائز ، إلى جانب تناولها المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .	مما تميزت هذه الدراسة بتناولها الركائز من منظور الشريعة الإسلامية ، إلى جانب تناولها التأصيل الشرعي للمبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .
٤-	أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس مال العامل وانعكاسهما على القيمة الاقتصادية المضافة	ركزت الدراسة في قياس المتغير التابع على القيمة الاقتصادية المضافة،بوجود المتغير الضابط وهو رأس مال العامل، وتم التطبيق على الشركات الصناعية الأردنية .	تميزت الدراسة في قياس متغيرها التابع من خلال القيمة السوقية المضافة ونصيب السهم العادي من الأرباح، وتميزت بوجود متغير ضابط وهو حجم المصرف الإسلامي، مما تم تطبيق هذه الدراسة على المصارف الإسلامية الأردنية .

[١] المصدر : من إعداد الباحثة .

٥-	أثر الأدوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية المضافة	هدفت الدراسة في قياس المتغير المستقل على تركيبة مجلس الإدارة وملكية كبار المساهمين من حيث الملكية الأجنبية والمحلية، وتم تطبيقها على البنوك التجارية الأردنية .	استخدمت هذه الدراسة لقياس المتغير المستقل من خلال ملكية كبار المساهمين، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، حجم المجلس، وتم تطبيقها على المصارف الإسلامية الأردنية .
٦-	أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية	اهتمت هذه الدراسة بقواعد حوكمة الشركات، وتم إجراء هذه الدراسة على شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية .	أما الدراسة الحالية فاهتمت بالأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية .
٧-	مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية	تركز الدراسة على مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن OECD ومدى التزام البنوك الإسلامية بها .	أما الدراسة الحالية فاهتمت بمبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن OECD من حيث التأصيل الشرعي لها ، إلى جانب ركائز الحاكمية من منظور الشريعة الإسلامية ، واهتمت بمشروعية الحاكمية المؤسسية .
٨-	حوكمة الشركات في الأردن (مدى تقيد البنوك العاملة في الأردن بتطبيق قواعد حوكمة الشركات)	اهتمت الدراسة بقواعد حوكمة الشركات وتم تطبيق هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية،	تميزت الدراسة بالتطرق إلى دليل الحاكمية المؤسسية الصادر من المصارف الإسلامية الأردنية ومدى تقيده بالدليل الصادر عن البنك المركزي الأردني .

الدراسات باللغة الإنجليزية			
-1	The Effect of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Industrial Companies: An empirical study on Amman Stock Exchange	تم تطبيق هذه الدراسة على الشركات الصناعية الأردنية	تطبق هذه الدراسة على المصارف الإسلامية الأردنية
-2	An Empirical Investigation of the Relationship between Corporate Governance Mechanisms, CEO Characteristics and Listed Companies' Performance	تم استخدام في هذه الدراسة آليات حوكمة الشركات المتمثلة بالمساهمين، صناديق الاستثمار المشترك، حجم المجلس، المدراء المستقلين وخصائص الرئيس التنفيذي	هذه الدراسة تعاملت مع آليات الداخلية المتمثلة بمجلس الإدارة، هيئة الرقابة الشرعية، هيكلة الملكية، التدقيق الداخلي، تعويضات المدراء التنفيذيين، إلى جانب تفصيلي للأدوات الخارجية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية .

-3	relationship between corporate governance and organizational performance: Nigerian listed organizations experience	في هذه الدراسة تم قياس أثر آليات الداخلية المتمثلة استقلالية المجلس، وحجم المجلس، وازدواجية الرئيس التنفيذي .	بالنسبة للدراسة الحالية تم قياس أثر آليات الداخلية المتمثلة بحجم المجلس وملكية أعضاء مجلس الإدارة، وملكية كبار المساهمين .
-4	Board Mechanisms and Profitability Of Commercial Banks In Kenya	تم قياس أثر حجم المجلس في هذه الدراسة على العائد على الموجودات للبنوك التجارية في كينا .	أما الدراسة الحالية تم قياس أثر حجم مجلس الإدارة على كل من القيمة السوقية المضافة ونصيب السهم العادي من الأرباح للمصارف الإسلامية الأردنية .
-5	Impact Of Board Composition and Board Meeting On Firms Performance: A Study of Selected Indian Companies	استخدمت الدراسة تشكيل أوهيكلة المجلس كأحد آليات الحوكمة المكونة من حجم المجلس، عدد المدراء التنفيذيين، استقلالية المجلس . وتم اختيار عينة الدراسة على أساس أعلى صافي مبيعات من الشركات الصناعية .	في هذه الدراسة أن هيكلة المجلس لا تقتصر فقط على، ازدواجية الرئيس التنفيذي، حجم المجلس، واستقلالية المجلس أنما تشمل أيضا على ملكية أعضاء مجلس الإدارة . بالنسبة للدراسة الحالية تم اختيار عينة الدراسة من المصارف الإسلامية الأردنية المتاحة في المملكة الأردنية .
-6	implementation of good corporate governance and its impact on corporate performance : the mediation role of firm size (empirical study from Indonesia	تم استخدام القيمة الاقتصادية المضافة كمتغير تابع لقياس الأداء للشركات الصناعية الاندونيسية .	مما استخدمت الدراسة الحالية القيمة السوقية المضافة ونصيب السهم العادي من الأرباح كمتغيرات تابعة تعكس أداء المصارف الإسلامية الأردنية .

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

يتكون هذا الفصل من المباحث الآتية:

تمهيد

المبحث الأول : ماهية الحاكمية المؤسسية ونشأتها.

المبحث الثاني : مشروعية الحاكمية المؤسسية والتأصيل الشرعي للمبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المبحث الثالث : ركائز الحاكمية المؤسسية من منظور الشريعة الإسلامية.

المبحث الرابع : حاكمية الإدارة في الإسلام.

المبحث الخامس : أهمية وأهداف الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية.

المبحث السادس : التقنيات اللازمة لتطبيق الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية ومؤسسات الحاكمية المؤسسية للمصارف الإسلامية.

المبحث السابع : الأدوات الداخلية والخارجية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية.

المبحث الثامن : نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة وملخص العلاقة بين أدوات الحاكمية المؤسسية الداخلية للمصارف الإسلامية ونصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة.

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على الحاكمية المؤسسية كونها الطريقة أوالوسيلة التي تدير بها المصارف أعمالها، من خلال تحديد المسؤوليات والصلاحيات بين الأطراف ذات الصلة وإخضاعهم للمساءلة، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة حقوق المساهمين وإشراكهم في اتخاذ القرارات، وحماية حقوق أصحاب المصالح الأخرى من (مودعين، عملاء، موظفين، وغيرهم).

أن الحاكمية المؤسسية لها جذورها إسلامية،لأن الإسلام أوجب على الفرد العامل المسلم إتقان العمل، وتصحيح ما يراه مخالفا للشريعة الإسلامية، وأداء الأمانة والمحافظة عليها، والوفاء والالتزام بالعقود، والنهي عن أكل أموال الناس بالباطل. وأنها مستندة على مجموعة من المبادئ صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهذه المبادئ مبنية على أسس قد أقرتها الشريعة الإسلامية متمثلة في العدل، الشفافية (الصدق، الأمانة)، المسؤولية، المساءلة، وقائمة على ثلاث عناصر أساسية متمثلة (بالسلوك الأخلاقي أي ضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي من خلال تحلي العامل المسلم بأخلاقيات عامة والالتزام بقواعد السلوك المهني، والرقابة أي تفعيل رقابة العامل على نفسه وتفعيل أطراف الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، إدارة المخاطر)، تعد هذه العناصر متطلبات أساسية في المصارف الإسلامية لتحقيق أهدافها التي تسعى لها.

فالحاكمية المؤسسية مطلب أساسي في المصارف الإسلامية لما لها من دور في تحقيق أهداف المصرف التي يسعى لها وضمان استمرارها وتعزيز مكانتها وأدائها، مما يتطلب تطبيق مجموعة من التقنيات والإستراتيجيات اللازمة، والالتفات إلى مؤسسات الحاكمية للمصارف الإسلامية لغاية صياغة وتوحيد المعايير والقواعد الحاكمية المؤسسية لعمل المصارف الإسلامية.

فالحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية بمثابة العمود الفقري الذي يؤمن أدارة سليمة ومستقرة قائمة على الأدوات الداخلية المتمثلة بمجلس الإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية، تعويضات المدراء، والتدقيق الداخلي، هيكل الملكية. إلى جانب الأدوات الخارجية المتمثلة بالمدقق الخارجي، والإشراف والرقابة التنظيمية، النظام القانوني، ودور العامة.

ولكل أداة من هذه الأدوات لها دور وواجبات لا يمكن أن تنفرد عن واجبات ومهام الأداة الأخرى لكون كل أداة مكملة للأخرى، فمجلس الإدارة يقوم بعملية الرقابة والإشراف والتوجيه، إما هيئة الرقابة الشرعية تقوم بالتأكد من التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، أما التدقيق الداخلي فدوره يتمثل في التأكد من نزاهة وشفافية البيانات المالية إلى جانب الرقابة والإشراف من جهات معينة، والقوانين الملزمة للعمل المصرفي، بتوافر ذلك يتمكن المصرف الإسلامي من تحقيق أهدافه التي يسعى إليها، وتحقيق مكانه متميزة في القطاع المصرفي.

المبحث الأول : ماهية الحاكمية المؤسسية ونشأتها

المطلب الأول : تعريف الحاكمية المؤسسية

الحاكمية لغة : " فالحاكم، هو القاضي، فهوفعيل بمعنى فاعل، أو هو الذي يحكم الأشياء ويتقنها، والعرب يقول: حكمت وأحكمت وحكمت بمعنى منعت ورددت، وهذا قيل للحاكم بين الناس حاكم،لأنه يمنع الظالم من الظلم، وأصل الحكومة رد الرجل عن الظلم، قال: ومنه سميت حكمة اللجام لأنها ترد الدابة، والحكمة: هي كلام نافع يمنع من الجهل والسفه وينهى عنهما، وأحكم الأمر: أتقنه"[١].

سيتم التعامل في هذه الدراسة بمصطلح الحاكمية المؤسسية على أنها المقابل الأنسب لمصطلح corporate governance[٢].

ماهية الحاكمية المؤسسية:

هناك عدة تعريفات للحاكمية المؤسسية من قبل المهتمين بها وفيما يلي بعض منها:

عرفها بن عزوز بأنها: " الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف، من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة بما يؤثر في تحديد أهداف المصرف ومراعاة حقوق المستفيدين من التمويل وحماية حقوق المودعين"[٣].

وعرفتها لحول بأنها: "الأساليب التي تدار بها المؤسسات المالية من خلال مجالس الإدارات والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف، وحماية مصالح أصحاب الأسهم ومصالح الآخرين، والعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين"[٤].

أما تعريف لجنة بازل للحوكمة من منظور مصرفي بأنها: "الطريقة التي تدار بها أعمال وشؤون المصرف بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا، والتي من شانها أن تؤثر في وضع أهداف البنك مع كيفية إدارة العمليات المصرفية بطريقة أمنة وسليمة، وفقا للقوانين السارية وبما يحمي مصالح المودعين وأصحاب المصالح "[٥].

---

[١] أبن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم **(١٩٦٨). لسان العرب**، ط١، المجلد الثاني عشر، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص١٤٠-١٤٤.

[٢] قرار مجمع اللغة العربية الاردني، رقم ٢٠٠٤٠٦، بتاريخ١٤٢٥/٤/١٧هجري، الموافق ٢٠٠٤/٦/٦. ملحق رقم (١).

[٣] بن عزوز، بن علي، حكيم، براصية (٢٠١٣). الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية ومبادىء مجلس الخدمات المالية الاسلامية كمدخل لارساء الحوكمة بالمؤسسات المالية الاسلامية، **الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، اليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية**، للفترة ٨-٩ ديسمبر، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص ٦.

[٤] لحول، سامية، بولطيف، سعيدة (٢٠١٣). حوكمة المؤسسات المالية من منظور الشريعة الاسلامية، **الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، اليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية**، للفترة ٨-٩ ديسمبر، المدرسة العليا للتجارة،الجزائر، ص ١٤.

[5] Basel Committee on Banking Supervision (2006). **Enhancing corporate governance for banking organizations**, bank for international settlement, p4. www.bis.org الموقع الإلكتروني لبنك التسويات الدولي، تم الأطلاع ٥/٣/ ٢٠١٤

يلاحظ من التعاريف السابقة أنها مقتصرة على تطبيق الحاكمية في المؤسسات المالية، وقصورها على مجلس الإدارة والإدارة العليا فقط.

وقد عرفها جمعة بأنها: "نظام للإدارة والرقابة تتبناه منظمات الأعمال بحيث يشمل توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة المشاركة في المنظمة، ووضع القواعد والإجراءات المتعلقة بشؤون المنظمة بهدف تحسين الأداء المالي والحفاظ على السمعة الاقتصادية للمنظمة عند اتخاذ القرارات لخدمة المساهمين، وأصحاب المصالح والمجتمع بصفة عامة"[١].

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-(OECD operation and Development الحاكمية المؤسسية: بأنها "النظام الذي تستخدمه المنشاة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة، بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة"[٢].

ويلاحظ من التعاريف الأخيرة السابقة أنها أكثر شمولا لتلافي قصور الحاكمية المؤسسية على المؤسسات المالية دون غيرها من المؤسسات غير المالية والشركات وتلافي قصورها على مجلس الإدارة والإدارة العليا إنما شملت حملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى.

استناد إلى ما سبق توصلت الدراسة إلى إن الحاكمية المؤسسية تشير إلى مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم كيفية اتخاذ القرارات التي تخص المصرف، وتحديد المسؤوليات والواجبات لجميع الأطراف المتعلقة به دون استثناء، وإخضاعهم للمساءلة، لضمان حماية الحقوق للجميع.

المطلب الثاني : نشأة الحاكمية المؤسسية

بدأ الاهتمام بموضوع الحاكمية المؤسسية يأخذ حيزا كبيرا في الاقتصاد منذ عام ١٩٣٢، حيث أشار الاقتصاديان (Berle , Means) إلى ضرورة فصل الملكية عن الإدارة، وتم توضيح المشكلة الأساسية للإدارة التي تنجم عن الفصل بين الوظيفتين والتي من الممكن حدوثها بين مديري ومالكي المصرف[٣].

---

[١] جمعة، أحمد حلمي (٢٠٠٤). التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، القاهرة، مصر، العدد الثاني، ص٣٧٨.

[2] Organisation For Economic CO-operation and Development,**OECD Principles of Corporate Governance**. http://www.oecd.org تم الاطلاع بتاريخ١٥/١/٢٠١٤

[3] Steger, Ulrich and Amann,Wolfgang (2008). **Corporate Governance: How Add Value**,1edition,John Wiley & Sons Inc, New York – USA, p 5.

أن أول خطوة تنفيذية لوضع الحاكمية المؤسسية موضع تنفيذ في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات نتيجة لانهيار العديد من الشركات والانهيارات المالية في مؤسسات الادخار والقروض، صدور عدد من التقارير تؤكد على أهمية الالتزام بمبادئ وقواعد الحاكمية المؤسسية الصادرة عن تشكيل عدة لجان، تم تشكيل لجنة Tread way في ١٩٨٥ حيث تضمن تقريرها الصادر في عام ١٩٨٧ ضرورة الاهتمام بوجود بيئة رقابية سليمة، ولجان تدقيق مستقلة، وضرورة إتاحة مراجعة داخلية أكثر موضوعية[١]، وتشكلت لجنة Cadbury في ١٩٩٢ حيث أصدرت تقريرها يتضمن مجموعة من المبادئ المتعلقة بتشكيل وهيكلة مجلس الإدارة وصلاحياته ومسؤولياته، ولجان المراجعة والمراجعة الداخلية، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ويلخص توصياته فيما يعرف (code of Best Practice) وتخضع له جميع الشركات في السوق ويركز على الشفافية والنزاهة، المسؤولية والمساءلة[٢].وتبعها تشكيل لجنة Rutteman في عام ١٩٩٣ لتلبية متطلبات لجنة كادبوري خاصة فيما يتعلق بالرقابة المالية الداخلية[٣]، ومن بعدها تشكلت لجنة Greenbuy في عام ١٩٩٥ وأصدرت تقريرها الذي أهتم بالمكافآت والمزايا التي يحصل عليها مجالس الإدارة بالمصارف[٤].

أما الخطوة الأبرز في مجال الحاكمية المؤسسية في عام ١٩٩٨ طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تقوم المنظمة بالاشتراك مع الحكومات الوطنية لأعضاء المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص، بوضع مجموعة من المبادئ والإرشادات الخاصة بالحاكمية المؤسسية، كما تمت الإفادة من مجهود عدد من الدول غير الأعضاء في المنظمة بالإضافة إلى مجهود البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وقطاع الأعمال وغيرها من الأطراف المعنية بموضوع الحاكمية المؤسسية، بإقرار المبادئ عام ١٩٩٩، تمثل هذه المبادئ الأساس لتطبيق نظام حاكمية مؤسسية جيد، ويمكن استخدامها كمقياس من قبل الحكومات لأنها تتبنى تقييم وتحسين القوانين واللوائح التي يمكن أن تستخدم أيضا من قبل أطراف القطاع الخاص التي لها دور في تطوير نظم حوكمة الشركات وأفضل الممارسات. كما وافق على اتباعها لجنة بازل المتعلقة بالمصارف والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ومنتدى الاستقرار المالي باعتبارها

---

[1] Grundfest, Joseph, Berueffy,Max (1987).The Treadway Commission report: tow years later, https://www.sec.gov تم الاطلاع بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٠

[2] Cadbury commission (1992). **Report of committee on the financial aspect of corporate governance** تم الاطلاع بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٠ www.icaew.com متاح على الموقع الالكتروني .

[٣] سعيد، عهد (٢٠٠٩). **الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الأقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا، ص ٣٤.

[4] Greenbury, Sir, R (1995). **Directores remuneration: report of study group**, http://www.ecgi.org تم الاطلاع بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٥ متاحة على الموقع الالكتروني

أحد المعايير الأثنى عشر من معايير الاستقرار المالي الدولي[١]، ثم أصدر تعديلا لها في ٢٠٠٤[٢]، ومن أهم ما تضمنته هذه المبادئ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية المصرفية، المعاملة المتكافئة للمساهمين، دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية، الإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة.

يتبين مما سبق أن المبادئ الصادرة عن OECD إن الحاكمية المؤسسية تقوم على تنظيم وتنسيق العلاقة بين عدد من المجموعات المتمثلة بأصحاب المصالح (الدائنون، المجتمع، الموظفون ...)، والجمعية العمومية (الملاك)، مجلس الإدارة والإدارة العليا (التنفيذية)، واحترام حقوقهم ومعاملتهم بعدالة، والإفصاح التام للبيانات المالية وغير المالية إلى جانب الشفافية في تقديمها.

وتم إعادة النظر في المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في ٢٠٠٤ لضمان استمرار جودة المبادئ وأهميتها وفائدتها مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الأخيرة في القطاع المصرفي وأسواق رأس المال، وسيتم عقد مشاورات بشأن إصدار نسخة مسودة من المبادئ في أواخر ٢٠١٤[٣].

وفي عام ٢٠٠٥ أصدرت نسخة معدلة عن لجنة بازل، ومن ثم أصدر تعديل لها في فبراير ٢٠٠٦ بعنوان "Enhancing Corporate Governance for Banking Organization"، ومن أهم ما تضمنته هذه المبادئ بأنه يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لمناصبهم، وأن يوافق مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية والقيم المؤسسية للمصرف ويتابعها، ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بوضع خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة على كافة مستويات المصرف والتأكد من تطبيقها، ويجب على مجلس الإدارة التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمهامها الإشرافية المناسبة طبقا للسياسات التي تم وضعها من قبل المجلس، على مجلس الإدارة التأكد من موافقة سياسات التعويضات مع ثقافة المصرف وأهدافها وإستراتيجية طويلة الأجل وبيئة الرقابة، ومجلس الإدارة والإدارة العليا مجتمعين يجب الاستفادة بشكل فعال من العمل المنجز من قبل قسم التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، ووظائف التحكم الداخلية، ويجب أن تحكم وتدار أنشطة المصرف

---

(1) Organisation For Economic CO-operation and Development (1999). **OECD Principles of Corporate Governance**, http://www.oecd.org/daf/governance/principles .htm تم الاطلاع بتاريخ١٥/١/٢٠١٤

(2) Organisation For Economic CO-operation and Development (2004). **OECD Principles of Corporate Governance**, P9-18. www.oecd.org, تم الاطلاع بتاريخ١٥/١/٢٠١٤

(3) http://www.oecd.org/corporate/2014-review-oecd-corporate-governance-principles.htm تم الاطلاع بتاريخ٢٠/٨/٢٠١٤

على نحوشفاف وسليم، يجب أن يتفهم كل من المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات المصرف المنفذة سواء من خلال الصلاحيات الممنوحة أوالهياكل التنظيمية بما يعزز الشفافية[١].

من خلال ما تقدم ذكره يتبين أن المبادئ الصادرة عن لجنة بازل فإن تركيزها الأكبر ينصب على دور مجلس الإدارة، واستغنائه عن مهام الجهات والأطراف الأخرى بالرغم من الدور الذي تقوم به يكون مكملا لمجلس الإدارة .

وقامت لجنة بازل في عام ٢٠١٠ بإعادة النظر في المبادئ الصادرة عام ٢٠٠٦ بعنوان "Enhancing Corporate Governance for Banking Organization" نتيجة للازمة المالية التي حدثت في منتصف عام ٢٠٠٧، الناتجة من أخفاقات في الحاكمية المؤسسية المتمثلة في عدم كفاية رقابة مجلس الإدارة العليا، وعدم الكفاية في إدارة المخاطر أوعدم وضوح الهياكل التنظيمية وأنشطة المصرف مما اصدر نسخة بعنوان " Principles For Enhancing Corporate Governance "[٢].

المطلب الثالث : نظرية الوكالة

نشأت نظرية الوكالة على خلفية ظهور انفصال الملكية عن الإدارة، التي تنظر إلى المصرف على أنه سلسلة من التعاقدات بين الأطراف المرتبطة بالمصرف كالأصيل (المالك) والوكيل (الإدارة)، حيث يكلف الوكيل بأداء المهام والمسؤوليات وإدارة المصرف، من خلال إجراء تفويض من الأصيل، ونتيجة فصل الملكية عن الإدارة أسهم في نشوء تضارب المصالح بين الأطراف لمحاولة كل طرف من تحقيق مصالحة الشخصية.

تعريف الوكالة :

الوكالة لغة : "هو الذي يكل أمره إلى غيره، ويقال : توكل بالأمر إذا ضمن القيام به، ووكلت أمري إلى فلان أي ألجأته إليه واعتمدت فيه عليه . ووكل إليه الأمر : سلمه، وتواكل القوم مواكلة ووكالا: اتكل بعضهم على بعض" [٣].

الوكالة اصطلاحا :

عرف الفقهاء الوكالة بتعريفات عدة منها:

عرف الكاساني الوكالة بأنها: "تفويض التصرف والحفظ إلى الوكيل، ولهذا أن من قال لأخر

---

[1] Basel Committee on Banking Supervision (2006). **Enhancing corporate governance for banking organizations**, bank for international settlement, p 6-18. www.bis.org الموقع الالكتروني لبنك التسويات الدولي تم الأطلاع٥/٣/ ٢٠١٤

[2] Basel Committee on Banking Supervision (2010). **Principles For Enhancing corporate governance,** bank for international settlement, p7-30. www.bis.org الموقع الالكتروني لبنك التسويات الدولي تم الأطلاع ٢٠١٤/٣/٥

[٣] إبن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، المجلد الحادي عشر، ص ٧٣٤- ٧٣٦.

وكلتك في كذا أنه يكون في الحفظ لأنه أدى ما يحتمله اللفظ فيحمل عليه"[١].

يرى الحنفية أن الوكالة عقد تفويض التصرف مطلق، لم يذكر أي شرط لها.

عرف المغربي الوكالة بأنها: "نيابة ذي حق غير ذي أمره ولاعبادة لغيره غير مشروطة بموته"[٢].

أن الوكالة عند المالكية عقد نيابة وغير مشروطة في حياة الموكل.

وعرف الرملي الوكالة بأنها: "تفويض شخص لغيره ما يفعله عنه حال حياته مما يقبل النيابة "[٣].

الوكالة عند الشافعية لها شروط أولا : أن يكون المفوض به قابل للنيابة، وثانيا: مقيدة في حياة الموكل.

عرف البهوتي الوكالة بأنها : "استنابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة "[٤].

أن الوكالة عند الحنابلة أنها عقد إنابة مشروطة بأن يكون الموكول فيه حلالا وليس حراما.

وخلاصة ما سبق من التعريفات الفقهية على أختلاف مذهبها، بأن الوكالة تفويض (نيابة) شخص (الموكل) في التصرف نيابة عنه (الوكيل) بالإتفاق حال حياته.

مشروعية الوكالة :

قد ورد عدة نصوص شرعية مستمدة من الكتاب والسنة النبوية تدل على مشروعية الوكالة وهي:

أولا : الأدلة من الكتاب:

قال تعالى: **(وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوبَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا)**[٥].

وجه الدلالة: الآية تدل على صحة الوكالة والنيابة، وذلك لما نراه في القصة، أنهم اختاروا واحدا منهم وقاموا بتوكيله حتى يشتري لهم، وهي كما يقول ابن العربي: وهي أقوى

---

[١] الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود (٢٠٠٠). **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ط١، دار المعرفة، بيروت،لبنان،جزء السادس، ص ٣١.

[٢] المغربي، شمس الدين أبوعبدالله (١٩٩٢). **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، ط٣،باب الوكالة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت،لبنان، ج ٥، ص ١٨١.

[٣] الرملي، شمس الدين محمد بن أحمد (١٩٨٤). **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه**،د.ط، كتاب الوكالة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج ٥، ص ١٥.

[٤] البهوتي، منصور بن يونس بن أدريس (١٩٩٦). **شرح منتهى الارادات المسمى دقائق أولى النهى لشرح المنتهى**، ط٢، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الجزء الثاني، ص ١٨٤.

[٥] سورة الكهف، أية ١٩.

دليل على صحة الوكالة في الإسلام، وهو عقد نيابة، أذن الله سبحانه فيه للحاجة إليه وقيام المصلحة[١].

ثانيا: الأدلة من السنة النبوية:

١- عن عروة" أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أعطاه دينارا يشتري له به شاة، فاشترى له به شاتين فباع أحداهما بدينار وجاءه بدينار وشاة، فدعا له بالبركة في بيعه، كان لوأشترى التراب لربح فيه" [٢].

وجه الدلالة: أن الرسول صلى الله عليه وسلم وكل عروه ليشتري شاة وأعطاه دينارا، فاشترى عروة شاتين فباع أحداهما ورد الأخرى والدينار إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، فكان عروة وكيلا في البيع والشراء[٣].

٢- عن جابر بن عبد الله قال: أردت الخروج إلى خيبر فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه وقلت له: إني أردت الخروج إلى خيبر، فقال: إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا، فان ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته[٤].

وجه الدلالة: ورد لفظ " وكيلي" في الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم دلالة على صحة اتخاذ الوكيل في المعاملات المالية نيابة عن الأصيل[٥].

تتبلور نظرية الوكالة في العلاقة التعاقدية الناتجة من عقد بموجبه يقوم الموكل بتفويض الوكيل في أداء بعض المهام والمسؤوليات نيابة عنه، لذلك على الوكيل عدم تفضيل مصلحته الشخصية على حساب الموكل مما يتطلب الأمر إتخاذ قرارات سليمة وصحيحة تنصب جميعها في مصلحة الموكل[٦]، أوعندما يوكل أحد الأطراف ويعرف بالأصيل طرف أخر ويعرف بالوكيل لأداء بعض الأعمال نيابة عنه، ويتطلب أداء هذه الأعمال تفويض الوكيل بعض سلطات اتخاذ القرار[٧].

---

[١] الألوسي، محمود البغدادي (٢٠٠١). **روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج ٦، ص ٢٢٠. القرطبي، أبوعبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري (١٩٦٤). **الجامع لأحكام القرآن**، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة-مصر، ج ١٠، ص٣٧٦.

[٢] أخرجه البخاري، أبي عبدالله محمد بن أسماعيل بن إبراهيم بن المغيره (٢٠٠١). **في صحيحه**، ط١، كتاب المناقب، حديث رقم ٣٦٤٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٦٦٣.

[٣] العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (٢٠٠٠). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ط ٣، مكتبة دار السلام، الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة دار الفيحاء، دمشق،سوريا، ج٦، ص ٧٧٤.

[٤] أخرجه أبوداود، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠١٠). **في سننه**، ط١، باب في الوكالة، حديث رقم ٣٦٢٧،دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج٤، ص ٢٣٢. البيهقي، أحمد بن الحسين (٢٠٠٣). **السنن الكبرى**، ط٣، كتاب الوكالة، باب التوكيل في المال، حديث رقم ١١٤٣٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج ٦، ص ١٣٢.

[٥] أبادي، أبوالطيب محمد شمس الحق (١٩٧٩). **عون المعبود شرح سنن أبي داود**،ط٣، باب في الوكالة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،لبنان، ج ١٠، ص ٦١.

[٦] تهامي، عزالدين فكري (٢٠٠٨). دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات لمعالجة مشكلة الوكالة للملكية دراسة تحليلية، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، جامعة الأزهر، مصر، العدد الثالث، ص ٢٢٧.

[٧] المعمري، نبيل سعيد عبدة (٢٠١٢). **الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية في ظل نظرية الوكالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة ال البيت، الأردن، ص ١٩.

أصبحت نظرية الوكالة تعبير للعلاقة التعاقدية بين مجموعتين الأصلاء (المالكين) والوكلاء (المدراء)، لذا تسعى إلى وضع القيود أومحددات على تصرفات الوكيل لمنعه من العمل بطريقة غير مناسبة، وفي نفس الوقت تحفيزه ودفعه للعمل بما يحقق مصالح الأصيل[١]، وتسعى أيضا إلى جعل تصرفات الوكيل تنصب في تعظيم ثروة المالكين[٢].

ترتكز نظرية الوكالة على مجموعة من الفروض من أهمها:

أولا: فرض التصرف الرشيد: تفترض أن الأصيل والوكيل كليهما أشخاص عقلانيون، يتميزون بالتصرف الرشيد، والحصافة والوعي، وإن كليهما يعرف مصلحته ويسعى إلى تعظيم منافعه الخاصة، وأن هذه المنافع المتوقعة هي التي ستوجه سلوكه، وتحدد بالتالي تصرفاته وقراراته. إذ يمكن أن يعمل الوكلاء على تحقيق مصالحهم الشخصية مفضلين ذلك على مصالح المالكين (الاصلاء)، إلا إن ذلك لا يعني عدم وجود مصالح مشتركة بينهما، تتمحور حول الحرص على استمرارية المصرف ونجاحه[٣].

ثانيا: فرض اختلاف الافضليات لأطراف العلاقة: تشير أن هناك اختلاف بين أهداف وافضليات كلاً من الأصيل والوكيل، فبينما يسعى (الأصيل) إلى الحصول على اكبر قدر ممكن من جهة وعمل من قبل الوكيل مقابل اجر معقول، فان الطرف الثاني (الوكيل) يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على اكبر قدر من المكافآت والحوافز مع بذل جهد اقل[٤].

ثالثا: فروض تحمل المخاطرة: تفترض أن الاصلاء محايدون بالنسبة للمخاطرة، إذ أنهم ينوعون استثماراتهم، ومن النادر أن تشكل استثماراتهم في مصرف معين١٠٠% من مجموع تلك الاستثمارات، في حين ليس للوكلاء القدرة على تنوع فرص عملهم، فهم مكرهون على تحمل المخاطرة، لذا يتخذون القرارات التي تقلل المخاطرة، وذلك لضمان استمرار عملهم في المصرف، وهذا يشجعهم على اختيار المشاريع الأمنية ذات المخاطر المقبولة، التي تحقق معدلات عائد طبيعية[٥].

في أي علاقة تعاقدية ترتبت على انفصال الملكية عن الإدارة تنشأ مشكلة الوكالة المتمثلة في اعتقاد الموكل أن الوكيل يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية، مما ينشأ بالتالي تعارض مصالح

---

[١] التميمي، عباس حميد يخيى (٢٠٠٨). **اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة: دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،العراق، ص ٣٠.

[٢] نوري، بتول محمد، سلمان، علي خلف (٢٠١١). حوكمة الشركات دورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، **بحث مقدم الى الملتقى الدولي بعنوان الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية**، للفترة ١٨-١٩ مايو، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، سوريا، ص١٨.

[٣] التميمي، **اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة: دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية**، مرجع سابق، ص ٣٢. (بتصرف)

[٤] حماد، طارق عبدالعال (٢٠٠٨). **حوكمة الشركات : شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم المبادىء التجارب المتطلبات**، ط١، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ص ٧٠.

[٥] التميمي، **اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة : دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية**، مرجع سابق، ص ٣٢. (بتصرف)

بين الطرفين الموكل والوكيل. ويعود سبب نشوء مشكلة الوكالة إلى أن الوكيل لديه معلومات أفضل من تلك المتاحة للأصيل فالوكيل يمتلك معلومات عن الظروف الداخلية للعمل وعن الحالة الطبيعية السائدة وغيرها أفضل من تلك المتاحة للأصيل[١]، هذه تعرف بمشكلة عدم التماثل، وتعود مشكلة عدم تماثل المعلومات إلى مشكلة الملاحظة بمعنى عدم استطاعة الأصيل ملاحظة مستوى جهد الوكيل أوالعائد المتحقق، وإذا استطاع الأصيل ملاحظة مستوى الجهد المبذول من قبل الوكيل فسوف يعمل على وضع تعاقد ملزم يحصل الوكيل بمقتضاه على عائد ملائم إذا بذل الجهد المتوقع منه المحدد في ذلك التعاقد، وإذا لم يستطع ملاحظة مستوى جهد الوكيل فقط استطاع ملاحظة العائد فقط فسوف يعمل الأصيل على وضع تعاقد على أساس الأجر حيث يتحمل الوكيل بمخاطرة أكثر من تلك التي تعد ملائمة إذا تمت ملاحظة مستوى جهده[٢].

ومشكلة عدم تماثل المعلومات تؤدي إلى ظهور مشكلتين[٣]: المشكلة الأولى: مشكلة المخاطر الأخلاقية (Moral Hazard) تعني عدم توفر الوازع الأخلاقي الذي يدفع جميع الأطراف للإلتزام بالعقود[٤].

والمشكلة الثانية: الاختيار العكسي (Advers Selection Problem) تشير إلى قيام الوكيل باتخاذ قراراته بناء على معلوماته الخاصة التي تختلف عن تلك المرغوبة من قبل الأصيل إذا كان على علم تام بكافة المعلومات.

ويستطيع الوكلاء (المالكون) الحد من تعارض المصالح بين الموكل والوكيل الناشئة من علاقات الوكالة من خلال إنشاء نظام مناسب للحوافز، ويتكبد عند ذلك تكاليف مراقبة Monitoring Costs للحد من النشاطات غير المقبولة للوكيل، كما يقوم الوكيل (المدير) بمجموعة إجراءات لتأمين مصالح الموكل وبث الثقة لديه، ولضمان ذلك يتكبد المصرف تكاليف أخرى هي تكاليف التعاقدBonding Costs[٥]، مما ينشأ ما يعرف بتكاليف الوكالة وتتلخص تكاليف الوكالة فيما يلي[٦]:

أولا: تكاليف رقابية Monitoring Costs: وهي عبارة عن الحوافز يتم منحها للإدارة وتكلفة الآليات للرقابة على سلوكها.

[١] درويش، محمود ناجي أحمد (١٩٨٨). **استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تحليل مشكلة الفائض عند اشتراك الأفراد في إعداد الموازنات التخطيطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، الأسكندرية، مصر، ص ٥٤.

[٢] المعمري، نبيل سعيد عبدة (٢٠١٢). **الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية في ظل نظرية الوكالة**، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة ال البيت، الأردن، ص ٢٤.

[٣] درويش، **استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تحليل مشكلة الفائض عند اشتراك الأفراد في إعداد الموازنات التخطيطية**، مرجع سابق، ص ٥٧.

[٤] مصطفى، محمد عبده محمد (٢٠٠٦). نموذج مقترح لقياس وتفسير تكلفة الوكالة للملكية في الشركات المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، العدد١، ص ٣٤٢.

[٥] سالم، عبدالرزاق حسين الطاهر (٢٠٠٥). **المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر وعلاقته بقيمة المنشأة: من منظور نظرية الوكالة**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص٤٢.

[6] Jensen,Michael, Meckling, William (1976).Theory of the firm: managerial behavior , agency costs and ownership structure**, journal of financial economics**, USA, Vol 3, No 4, p 5-6.

ثانيا: تكاليف الربط Bonding Costs: وهي عبارة عن ما تنفقه الإدارة من موارد في إعداد التقارير والمعلومات الإضافية التي تقدمها للملاك لتؤكد بأنها تعمل بأفضل ما يمكن لتعظيم ثروتهم.

ثالثا: الخسائر المتبقيةResidual Loss: وهي عبارة عن الانحرافات بين قرارات الإدارة ومصلحة الملاك التي تؤدي إلى أضرار أوخسائر لابد منها في ثروة الملاك.

وتبلور نظرية الوكالة وما أرتبط بها من مشاكل أدى إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة إيجاد مجموعة من اللوائح والآليات والإجراءات التي تهدف إلى سد الفجوة التي قد حدثت بين المالك ومديري المصارف نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة جراء الممارسات السلبية والتي قد لا تضر فقط بالمصرف أنما يمتد إلى الاقتصاد ككل[١]، فأدوات الحاكمية المؤسسية تعد أحدى الوسائل التي تساعد على حل مشكلة الوكالة، التي تنشأ بسبب تضارب المصالح بين كل من المديرين والمساهمين، وما ينتج عنها من تكاليف يتحملها المساهمون تؤدي إلى خسارة لثرواتهم وعدم قدرتهم على استعادتها[٢].

استناد إلى ما سبق فإن الحاكمية المؤسسية تعود بدايتها إلى نظرية الوكالة الناتجة من انفصال الملكية عن الإدارة، والتطبيق الجيد لقواعد الحاكمية المؤسسية من خلال فعالية الأدوات الداخلية المترابطة تسهم بدور فعال في الحد من تعارض المصالح بين الموكل والوكيل في جميع مستويات الإدارية في المصرف من خلال القيام بعمليات المراقبة والإشراف على التصرفات أوتنظيم المسؤوليات والواجبات، وتقديم حوافز مرتبطة في أداء المصرف مما يسهم بتشجيع الوكلاء على إنجاز أهداف الموكلين(المساهمين) وهي تعظيم ثرواتهم وتنميتها.

---

[١] الشطناوي، خديجة عبد القادر (٢٠١١). **مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الاسهم: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والاعمال، جامعة جدارا، الأردن، ص٣٣.(بتصرف)

[٢] القيسي، احمد (٢٠١١). **اثر الادوات الداخلية لحوكمة الشركة على راس مال العامل وانعكاسهما على القيمة الاقتصادية المضافة**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، ص ٣٦.

المبحث الثاني : مشروعية الحاكمية المؤسسية والتأصيل الشرعي للمبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المطلب الأول: مشروعية الحاكمية المؤسسية

لاستنباط مشروعية الحاكمية المؤسسية هناك عدة نصوص شرعية مستمدة من الكتاب والسنة النبوية وهي:

أولا : الأدلة من الكتاب:

١- قال تعالى: **(الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوالْعَزِيزُ الْغَفُورُ)**(١).

وجه الدلالة: يدل معنى أحسن عملا أي أخلصه وأصوبه، فالخالص أن يكون لوجه الله والصواب أن يكون على السنة والمراد أنه أعطاكم الحياة التي تقدرون بها على العمل، وسلط عليكم الموت الذي هو داعيكم إلى اختيار العمل الحسن على القبيح، فما وراءه إلا البعث والجزاء الذي لابد منه(٢).

٢- قال تعالى: **(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوآَمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ)**(٣).

وجه الدلالة: إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، فجعل تعالى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرقا بين المؤمنين والمنافقين، فدل على أن أخص أوصاف المؤمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورأسها الدعاء إلى الإسلام والقتال عليه. ثم إن الأمر بالمعروف لا يليق بكل أحد، وإنما يقوم به السلطان إذ كانت إقامة الحدود إليه، والتعزيز إلى رأيه، والحبس والإطلاق له، والنفي والتغريب، فينصب في كل بلدة رجلا صالحا قويا عالما أمينا ويأمر بذلك، ويمضي الحدود على وجهها من غير زيادة(٤).

٣- قال تعالى: **(وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ)**(٥).

وجه الدلالة: أن الذين إذا اؤتمنوا لا يخونوا، وإذا عاهدوا لا يغدروا ولا يضيعون، وإنما يوفون بذلك كله، هذه صفات المؤمنين، وضدها صفات المنافقين(٦)، كما ورد في الحديث الصحيح

---

(١) سورة الملك، أية ٢.

(٢) النسفي، عبدالله بن أحمد بن محمود (٢٠٠٠). **تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ط١، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج ٢٩، ص ١٢٦١.الزمخشري، أبوالقاسم محمود بن عمروبن أحمد (١٤٠٨ ه). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج ٤، ص٥٧٥.

(٣) سورة ال عمران، أيه ١١٠.

(٤) القرطبي، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (٢٠٠٤). **الجامع لاحكام القران الكريم**، ط١، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، مجلد١، ص٦٦٠.

(٥) سورة المعارج، أيه ٣٢.

(٦) بن كثير، إسماعيل بن عمر (٢٠٠٨). **تفسير القران العظيم**، ط١، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ج٤، ص ٦٣٦. الطبري، محمد بن جرير (٢٠٠٠). **جامع البيان في تأويل القرآن**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج ١٩، ص١١.

:(أية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان)[١]، لابد للفرد المسلم المحافظة على ما أؤتمن عليه وعدم استخدامه أواستغلاله لتحقيق مصالحه الشخصية، وعدم مخالفة العهود التي تم الاتفاق عليها.

٤- قال تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)**[٢].

وجه الدلالة: أن الله عز وجل يأمر المؤمنين بالوفاء بالعهود والعقود التي عقدوها، وأوجبتم بها على أنفسكم حقوقا وألزمتم أنفسكم بها لله ولمن عاقدتموه، ولابد من أتمامها والوفاء بها وعدم أنقاضها[٣].

٥- قال تعالى: **(وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)**[٤].

وجه الدلالة: المراد من الأكل أي ما يعم الأخذ والاستيلاء، والمراد من الباطل أي الحرام، كالسرقة والغصب، وكل ما لم يأذن بأخذه الشرع، وهذه الآية تنهي عن عموم الأخذ والاستيلاء لأموال الآخرين من غيرحق شرعي[٥]، على الفرد المسلم الابتعاد وأخذ الحيطة والحذر في كسب المال بطريقة كالغش والتدليس والتزوير ...وغيرها من الطرق المحرمة شرعا.

٦- قال تعالى: **(قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ)**[٦].

وجه الدلالة: في هذه الآية دليل على جواز الولاية على أموال الغير والمحافظة عليها، وهو دليل أخر على جواز طلب الولاية بشرط أن يكون الطالب ممن يقدر على إقامة العدل وتطبيق أحكام الشريعة وإن كان من يد الجائرأوالكافر[٧]، لابد على الفرد العامل الذي يتولى أدارة المصرف أو أي منصب في المصرف أن يكون أمينا ومحافظا على أموال الغير وعدم الهدر والتصرف به كما يشاء من غير منفعة تعود لصاحبه.

---

[١] أخرجة البخاري، **في صحيحة**، مرجع سابق، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، حديث رقم (٣٣)، ص ٢٢.
[٢] سورة المائدة،أيه ١.
[٣] الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير (٢٠٠١). **جامع البيان عن تأويل القران المعروف تفسير الطبري**، ط١، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج٥، ص ٥٧.
[٤] سورة البقرة، أيه ١٨٨.
[٥] البغدادي، محمود الألوسي (١٩٩٩). **مقدمة تفسير روح المعاني**، ط١، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج ٢، ص٦٣٦.
[٦] سورة يوسف، أيه ٥٥.
[٧] الحنفي، أبي السعود محمد بن محمد (١٩٩٩). **تفسير أبي السعود أوإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج ٣، ص ٤٠٦.

ثانيا : الأدلة من السنة النبوية

١- قوله صلى الله علية وسلم: (**إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)**[١].

وجه الدلالة: أن على المؤمن أن يعمل بما علمه الله بإتقان وإحسان، بقصد نفع خلق الله وخدمة الناس ليحقق محبة الله ورضاه، ولا يعمل على نية أنه إن لم يعمل ضاع ولا على مقدار الأجرة بل على حسب إتقان ما تقضيه الصنعة[٢]، على الفرد العامل أن يتقن العمل الموكول إليه مهما كانت الأجرة، ولا يكون إتقان العمل مبني على أساس ارتفاع الأجرة بل إتقان في أصل العمل.

٢- قوله صلى الله عليه وسلم: **(من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطيع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان)**[٣].

وجه الدلالة: يدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٤]، والفرد المسلم واجب عليه إرشاد وتصويب ما يراه مخالف للشريعة الإسلامية بقدر استطاعته، ويجب عليه تقديم النصيحة والمشورة في الزمان والمكان المناسبين.

٣- قوله صلى الله عليه وسلم: (**أد الأمانة إلى من أتمنك ولاتخن من خانك)**[٥].

وجه الدلالة: "أن الأمانة لا تخان أبدا لأن صاحبها إما أمين أوخائن، وعلى التقدير لا تخان"[٦]، فالعامل المسلم يجب أن يتحلى بالأمانة في عمله وعدم إفشاء أسرار العمل أو أي معلومة سرية خاصة بالعمل لصالح جهات معينة لغاية تحقيق مصلحة شخصية له.

٤- قوله صلى الله علية وسلم: (**من غشنا فليس منا)**[٧].

وجه الدلالة : تدل" ليس منا ": أي ليس متبع هدينا ولاسنتنا، ولايسلك أسلوبنا وطريقنا، وهذا العمل " الغش " صاحبه خارج عن دائرة الإيمان الصحيح، حيث أنه مبني على خداع

---

[١] أخرجه أبويعلي، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (١٩٨٩). **في مسنده، ط٢**، حديث رقم ٤٣٨٦، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ج٧، ص٣٤٩.

[٢] المناوي، محمد عبد الرؤوف (١٩٩٤). **فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج٢، ص ٣٦٣.

[٣] أخرجه مسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم (٢٠١٠). **في صحيحه**، ط١، كتاب الإيمان، باب: بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، حديث رقم ٤٩، دار طويق للنشروالتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ٣٥.

[٤] النووي، محي الدين بن يحي بن شرف (٢٠٠٢). **المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج**،ط١، كتاب الإيمان، باب: بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ص ١٥٤.

[٥] أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (١٩٩٨). **في سننه**، د.ط، كتاب البيوع، حديث رقم ١٢٦٤، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج ٢، ص٥٥. أبوداود، **في سننه**،مرجع سابق، كتاب الإجارة، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، حديث رقم ٣٥٣٥، ص ٤٤٦.

[٦] أبادي، **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، مرجع سابق، كتاب الإجارة، باب الرجل يأخذ حقه من تحت يده، ج ٩، ص٤٥٠.

[٧] أخرجه مسلم، **في صحيحه**، مرجع سابق، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " من غشنا فليس منا "، رقم الحديث ١٠١، ص ٤٧.

الآخرين وإساءة خدمتهم وهذا ليس من الشريعة الإسلامية السمحة[١].

٥- عن أبن اللتبية قال: **"أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمله على صدقات قومه من الأزد، فلما جاء حاسبه، فقال هذا لكم وهذا أهدي إلي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: فهلا جلست في بيت أمك أوأبيك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقا، ثم قام النبي فخطب في الناس فقال: فإني استعمل الرجل منكم على العمل فيما ولآني الله فيأتيني فيقول: هذا مالكم وهذا هدية أهديت إلي أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقا"**[٢].

وجه الدلالة: أن الحقوق التي عمل لأجلها أبن اللتبية هي السبب في الإهداء له وأنه لوأقام في منزله لم يهد له شيء، فلا ينبغي له أن يستحلها بمجرد كونها وصلت إليه على طريق الهدية فالهدية للعامل إما ترد إلى مهديها فأن تعذر تذهب إلى بيت المال، وهذا بيان أن هدايا العمال حرام وغلول لأنه خان في ولايته وأمانته[٣]، يجب على الفرد المسلم ألا يستغل منصبة في العمل ومكانته للحصول على رشاوى وهداية مقابل أقامته بالواجب والمهام المنوطه إليه.

بناء على ما تقدم ذكره يتبين أن الحاكمية المؤسسية جذورها مستنبطة من الكتاب والسنة في الرقابة والمتابعة، والتوجيه والإرشاد. لذا لابد أن العلاقة بين إدارة المصرف وأصحاب المصالح والمساهمين قائمة على العدل والأمانة، والالتزام بما تم الاتفاق عليه، والقيام بالمهام والمسؤوليات بأكمل وجه.

---

[١] النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، مرجع سابق، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " من غشنا فليس منا "، ص ١٩٧. اليحصبي، أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض (١٩٩٨). **شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم**،ط١، كتاب الإيمان، باب من غشنا فليس منا، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ج ١، ص ٣٧٥.

[٢] أخرجه البخاري، **في صحيحه**، مرجع سابق، كتاب الحيل، باب احتيال العامل ليهدي له، رقم الحديث ٦٩٧٩، ص ١٢٦٧. مسلم، **في صحيحه**، مرجع سابق، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال، حديث رقم ١٨٣٢، ص ٦٠٧.

[٣] العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب الحيل، باب احتيال العامل ليهدى له، ج١٢، ص ٤٣٧.النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، مرجع سابق، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال، ص ١٤٢٥ .

المطلب الثاني : التأصيل الشرعي للمبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مجموعة من المبادئ الأساسية في عامين(١٩٩٩، ٢٠٠٤)، لترسيخ قواعد الحاكمية المؤسسية المهتمة في الحفاظ على حقوق المساهمين، وتحقيق المعاملة العادلة لهم، والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، والحرص على الإفصاح والشفافية، وتأكيد مسؤوليات مجلس الإدارة، نجد إنها مبنية على أسس معينة متمثلة في[١]:

أولا: العدل:

العدل لغة: " ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور"[٢].

العدل اصطلاحا: " بأنه الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور دينه، وقيل العدل مصدر بمعنى العدالة وهو الاعتدال والاستقامة وهو الميل إلى الحق"[٣].

فالعدل وعدم الظلم تعد من أعظم القيم والأسس في الإسلام، وعلى إدارة المصرف أن يكون لديها القدرة في إفشاء العدالة والمساواة بين الأطراف المتعاقدة معه وعدم التحيز إلى طرف معين، وقد ذكر عدة أدلة من النصوص الشرعية إن العدل مطلب والتزام في جميع المجالات ونواحي الحياة، وسائر تصرفاتنا من قولا وفعلا، وهي:

قوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ)**[٤].

وجه الدلالة: أن على المؤمنين القيام بالقسط أي بالعدل، والشهادة لله أي بالحق، وشهادته على نفسه هي إقرار بما عليه من الحق لخصمه[٥].

قوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه **(يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا)**[٦].

وجه الدلالة: على المؤمنين أن لا يتظالموا أي لا يظلم بعضكم بعضا، وهذا توكيد لقوله تعالى في الحديث القدسي: "يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما"، وزيادة تغليظ في تحريمه[٧].

---

(1) Nurainy, Nurcahyo, et al.. (2013). implementation of good corporate governance and its impact on corporate performance: the mediation role of firm size (empirical study from Indonesia), **Global Business and Management Research: An International Journal,** Universial Publishers – Boca Raton, Florida, USA, Vol. 5, No2 & 3.

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، المجلد الحادي عشر، ص ٤٣٠.

(٣) الجرجاني، علي بن محمد الشريف (١٩٨٥). **كتاب التعريفات**، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ص ١٥٢.

(٤) سورة النساء، أيه ١٣٥.

(٥) الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب (١٩٩٢). **النكت والعيون تفسير الماوردي**، ط١، دار الكتب العلمية ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ج١، ص٥٣٥.

(٦) أخرجه مسلم، **في صحيحه**، مرجع سابق، كتاب البروالصلة، باب تحريم الظلم، حديث رقم ٢٥٧٧، ص ٨٢٩ .

(٧) النووي، **المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج**، مرجع سابق، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم، ص ١٨٤٣ .

ثانيا : الشفافية (الأمانة والصدق):

الشفافية لغة: "من الشف والشف: الثوب الرقيق، وقيل: الستر الرقيق يرى ما وراءه، وتقول: كتبت كتابا فاستشفه أي تأمل ما فيه"(١).

الشفافية اصطلاحا: "تشير إلى الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة المصرف والإفصاح السليم وفي الوقت المناسب، عن الموضوعات المهمة كلها المتعلقة بالمصرف كمركز مالي، وحقوق الملكية، والحاكمية المؤسسية، وتؤمن توصيل المعلومات المحاسبية وإفصاحا ماليا وغير مالي، وأن تكون المعلومات صحيحة واضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات صلة"(٢).

تعد الأمانة والصدق والإخلاص والوفاء من القيم الإسلامية السامية التي يتمتع بها الفرد المسلم، ولابد التحلي بها، لذا على إدارة المصرف أن يتيح كافة البيانات بشقيها المالية وإلا دارية التي يحتاجها أصحاب المصالح والمساهمين بكل شفافية ووضوح، وتقديم لهم المشورة والنصيحة في اتخاذ قراراتهم بناء على هذه البيانات لتحقيق المصلحة لجميع الأطراف من دون استثناء، فالنصوص الدالة على ذلك:

قوله تعالى: (**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا**)(٣).

وجه الدلالة: "إن الآية صريحة في الأمر والوجوب في أداء الأمانات إلى أهلها والأداء حقيقة في تسليم ذات لمن يستحقها، وهذه الآية من أمهات الأحكام تضمنت جميع الدين والشرع"(٤).

قوله صلى الله علية وسلم: (**أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك**)(٥).

وجه الدلالة: "بأن الأمانة لا تخان أبدا لان صاحبها إما أمين أوخائن وعلى التقدير لا تخان"(٦).

---

(١) إبن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، المجلد التاسع، ص ١٨٠.

(٢) ريحاوي، مها محمود رمزي (٢٠٠٨). الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات(حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، دمشق، سوريا، مجلد ٢٤، عدد ١، ص ٩٧.(بتصرف)

(٣) سورة النساء، أيه ٥٨.

(٤) عاشور، محمد الطاهر (١٩٩٧). **تفسير التحرير والتنوير**، د.ط، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ج ٣، ص ٩١. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن الكريم**، مرجع سابق، ج٥، ص٢٥٥.

(٥) أخرجه الترمذي، **في سننه**، مرجع سابق، كتاب البيوع، حديث رقم ١٢٦٤، ج٢، ص٥٥. أبوداود، **في سننه**، مرجع سابق، كتاب الإجارة، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، حديث رقم ٣٥٣٥، ص٤٤٦.

(٦) أبادي، **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، مرجع سابق، ج ٩، ص٤٥٠.

ثالثا : المسؤولية :

المسؤولية لغة: "من سأل يسأل سؤالا وسالة ومسألة وتسالا وسألة، قوله تعالى: **(كَانَ عَلَى رَبِّكَ وَعْدًا مَسْئُولًا)**[١]، أراد قول الملائكة: **(رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ)**[٢]، ومعناه وعدا مسئولا إنجازه"[٣].

المسؤولية اصطلاحا: "هي توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية، ومحاسبة مجلس الإدارة ومتخذي القرارات عن مسؤوليتهم تجاه المصرف والمساهمين"[٤].

فالفرد المسلم يجب عليه القيام بالمهام والواجبات الموكلة إليه على أكمل وجه وبإتقان، دون تعدي أوتقصير لان الإسلام يأمر بإتقان العمل ويثاب عليه، وحذر من التقصير أوالتعدي لأنه يعرض نفسه للمحاسبة. فإدارة المصرف تقوم بتوزيع المهام والمسؤوليات والواجبات على جميع العاملين كل حسب مهارته وقدراته، ومعرفته وإدراكه مما يتوجب عليهم القيام بما الزموا أنفسهم به، وفي حال صدور أي تعدي أوتقصير فهم قد يعرضوا أنفسهم للمحاسبة والدليل على ذلك:
قوله تعالى: **(يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ)**[٥].

وجه الدلالة: الظاهر من الأية أستخدام لفظ الانباء أي الإخبار ما فعلوا في الدنيا من الأعمال، وهذا الأخبار لابد وأن يكون منبثق عن مراقبة وفي هذا دلالة على المحاسبة و المجازاة[٦].

قوله صلى الله علية وسلم : (**كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته)**[٧].

ويدل الحديث على أن كل مسلم مسؤول عما يقع تحت يده وبذلك هو مطالب بالمحافظة على الأمانة.

---

[١] سورة الفرقان، أية ١٦.
[٢] سورة غافر، أية ٨.
[٣] إبن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، المجلد الحادي عشر، ص ٣١٨.
[٤] ريحاوي، مهما محمود (٢٠٠٨). **الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)**، مرجع سابق، ص ٩٧.(بتصرف)
[٥] سورة المجادلة، أيه ٦.
[٦] طنطاوي، محمد سيد (١٩٩٩). **التفسير الوسيط للقران الكريم**، د.ط، دار المعارف، القاهرة-مصر، المجلد الرابع عشر، ص ٢٥٣.
[٧]أخرجه مسلم، **في صحيحه**، مرجع سابق، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية والنهي عن إدخال المشقة عليهم، حديث رقم ١٨٢٩، ص ٦٠٥.

رابعا : المساءلة:

المساءلة لغة: "من سألت أسال وسلت أسل، والرجلان يتساءلان ويتسايلان، وجمع المسألة مسائل بالهمزة، فإذا حذفوا الهمزة قالوا مسلة. وتساءلوا: سأل بعضهم بعضا. وفي التنزيل العزيز: **(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)**[١]، وقرىء: تساءلون به، فمن قرأ تساءلون فالأصل تتساءلون قلبت التاء سينا، قال: ومن قرأ تساءلون فاصله أيضا تتساءلون حذفت التاء الثانية كراهية للإعادة، ومعناه تطلبون حقوقكم به"[٢].

المساءلة اصطلاحا: "هي تقيم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتشمل جانبين هما: التقييم والثواب والعقاب، ويعني ذلك أن يتم أولا تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه "[٣]. أي لابد من توافر نظام فعال في المصرف لمحاسبة متخذي القرارات التي لها تأثير على الأداء.

وضعت الشريعة الإسلامية أساسا لمحاسبة ومسائلة الأطراف ذات العلاقة بالعقود والاتفاقيات والمعاملات بمختلف أنواعها، فإدارة المصرف تقوم بتعين العامل الذي يتمتع بأهلية كاملة لذلك فهو مسئول عن كل ما ألزم نفسه من حقوق وواجبات ومسؤوليات اتجاه الطرف الأخر، في حال تقصيره أوتعديه سيعرض نفسه للمساءلة إما يكون الجزاء إداري من داخل المصرف أوجزاء قضائي أمام الحاكم، وأن لا يغفل عن الجزاء الأخروي أمام الله عز وجل في حال قدرته على الهروب من الجزاء الدنيوي، ودليل على ذلك:

قوله تعالى : **(يومَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)**[٤].

وجه الدلالة: "أن الله سبحانه وتعالى أحاط بما عملوا عددا ولم يفته شيء، بينما هم نسوه لأنهم تهاونوا به حين ارتكبوه لم يبالوا به لضراوتهم، وإنما تحفظ معظمات الأمور"[٥].

تأسيسا على ما تقدم نجد إن الحاكمية المؤسسية تسعى لحفظ وحماية الحقوق لجميع الأطراف الذين تربطهم علاقة بالمصرف من مساهمين وأصحاب المصالح متمثلين في (العاملين، المودعين، ...)، وهذا ما جاءت تنادي به مقاصد الشريعة الإسلامية على وجه الخصوص في أن حفظ المال يتحقق من خلال إقامة العدل، والتحلي بالصدق والأمانة، وتحمل كل منهم المسؤولية والمساءلة.

---

[١] سورة النساء، أية ١.

[٢] إبن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، المجلد الحادي عشر، ص ٣١٨.

[٣] الشعلان، صالح بن ابراهيم (٢٠٠٨). **مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، قسم الإدارة، جامعة الملك سعود، السعودية، ص ١٧.

[٤] سورة المجادلة، أيه ٦.

[٥] الزمخشري، محمود بن عمر،(١٩٨٧). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الريان للتراث، القاهرة – مصر، ودار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج٤، ص ٤٨٩.

المبحث الثالث : ركائز الحاكمية المؤسسية من منظور الشريعة الإسلامية

ترتكز الحاكمية المؤسسية على ثلاث عناصر متمثلة (بالسلوك الأخلاقي، الرقابة، وإدارة المخاطر) تعد متطلبات أساسية في المصارف لتحقيق أهدافها.

المطلب الأول: السلوك الأخلاقي

الأخلاق لغة: "والخلق الخليقة أعني الطبيعة، وفي التنزيل: (وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ)[١]، والجمع أخلاق، والخلق: السجية، والخلق: وهو الدين والطبع والسجية، وحقيقته أنه لصورة الإنسان الباطنة وهي نفسه وأوصافها ومعانيها المختصة بها بمنزلة الخلق لصورته الظاهرة وأوصافها ومعانيها، ولهما أوصاف حسنة وقبيحة، والثواب والعقاب يتعلقان بأوصاف الصورة الباطنة"[٢].

الإدارة الأخلاقية اصطلاحا: "هي عملية تأثير يمارسها الإداريون لحث الآخرين على تحقيق الأهداف المنشودة من خلال الالتزام بسلوكيات تتميز بسمات أخلاقية (مثل المصداقية، الأمانة، العدالة، الإيثار،الرحمة)، بالإضافة إلى تشجيع مثل هذه السلوكيات عن طريق مناقشة القضايا الأخلاقية، وتوضيح التوقعات الأخلاقية، اتخاذ القرارات الأخلاقية، ودعم المعايير الأخلاقية، قاصدين بذلك تحسين وتعزيز السلوكيات الأخلاقية في العمل"[٣].

الأخلاق الإدارية من منظور إسلامي:

فمن أهم متطلبات العمل الإداري لكل من المستويات الإدارية الأخلاق وهي قواعد ومبادئ يحتكم إليها السلوك الإداري وهذه الأخلاق مستمدة من المبادئ والأخلاق الإسلامية التي أرسى قواعدها الإسلام في الكتاب والسنة، ويمكن تصنيف القيم الأخلاقية من منظور إسلامي إلى ثلاث مجموعات رئيسة[٤]:

أولا: مجموعة القيم الأخلاقية العامة وهي ذات دلالة على مستوى الحياة الكريمة بكل فرد في المجتمع حيث أنها تعني بالمجال الاجتماعي للأفراد ككل وليس كل فرد بعينه (كالتقوى، الأمانة، الصدق، الرقابة الذاتية).

ثانيا: مجموعة القيم الأخلاقية السلوكية وهي ذات دلالة على مستوى العمل الجيد و المتقن بكل فرد عامل في أداء المهام و الأعمال الملزم بها (كالعمل عبادة، الإخلاص والإتقان في العمل، احترام وقت العمل).

---

[١] سورة القلم، أية ٤.

[٢] إبن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، المجلد العاشر، ص ٨٦.

[٣] أكرم، محمد سليمان (٢٠١٢). سلوكيات القيادة الاخلاقية وعلاقتها بمدى تطبيق مبادىء الحوكمة في المؤسسات الليبية، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، عدد١، مجلد ٣، ص ١٠٢٠.

[٤] الغفيلي، إبراهيم فهد (٢٠٠١). العلاقة والتأثير بين قيم الفرد والمنظمات في بناء اخلاقيات المهنة من منظور الفكر المعاصر والاسلامي، **الملتقى الثالث لتطوير الموارد البشرية " استراتيجية تنمية الموارد البشرية – الرؤى والتحديات "**، للفترة ٣٠-٣١ اكتوبر، في المملكة العربية السعودية، ص ١١-٢٠. (بتصرف).

ثالثا: مجموعة القيم الأخلاقية القيادية وهي ذات دلالة على مستوى حسن أختيار القيادات في المؤسسات والمنظمات (كالقدوة الحسنة، إقامة العدل والمساواة بين المرؤوسين، الشورى).

إن الإدارة في الإسلام تنظر إلى الوظيفة على أنها أمانة ومسئولية شخصية لدى الفرد العامل امتثالا لقوله تعالى: (**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا**)[١]، وتتطلب الأمانة أن توكل الوظيفة والمسئولية للشخص المقتدر الأمين، كما تقتضي أن يرعى الله في أدائها بالإخلاص والتفاني، والابتعاد عن الظلم فيها وسوء الاستغلال لها بمحسوبية أورشوة أوخيانة، والفرد العامل مسئول عن تصرفاته ومحاسب عليها في الدنيا قبل الآخرة[٢].

المطلب الثاني : الرقابة

الرقابة لغة: "ورقبه يرقبه ورقبانا، بالكسر فيهما، ورقوبا، وترقبه، وأرتقبه: انتظره ورصده. والترقيب: الانتظار، وكذلك الارتقاب. ورقب الشيء يرقبه، وراقبه مراقله ورقابا: حرسه، ورقيب القوم: حارسهم وهو الذي يشرف على مرقبه ليحرسهم. والرقيب: الحارس الحافظ. والرقابة: الرجل الوعد، الذي يرقب للقوم رحلهم، إذا غابوا، والرقيب: الموكل بالضريب، ورقيب القداح: الأمين على الضريب**"**[٣].

الرقابة اصطلاحا: "عملية إدارية تهدف إلى التأكد من تنفيذ كل ما يجب أن يتم وفقا للخطط الموضوعة والكشف عن الانحرافات وتصحيحها، قبل أن تتعمق إلى جانب اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لمنع حدوث مثل هذه الانحرافات أوالأخطاء مستقبلا، فعملية الرقابة عملية مستمرة طالما أن هناك أعمال**"**[٤].

الرقابة الإدارية من منظور إسلامي:

الرقابة الإدارية تختص برقابة أعمال القيادات الإدارية بمختلف مستوياتها، للتأكد من تقيدها بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالهم، وتقديم الإرشاد والتصويب لكل عمل مخالف للشريعة الإسلامية لكون الرقابة نابعة من القران الكريم والسنة النبوية، فالرقابة الإدارية من منظور إسلامي ثلاثة أنواع:

---

[١] سورة النساء، أية ٥٨.

[٢] أبوسن، أحمد إبراهيم (١٩٨١). **نظرية الإدارة في الاسلام نظرة متكاملة لمعالجة السلوك الإداري**، ط١، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، ص ٤١-٤٢.

[٣] إبن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ٤٢٤-٤٢٥.

[٤] فضيلة، بوطورة (٢٠٠٦). **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياق بالمسيلة،الجزائر، ص ٤.

أولا: الرقابة الذاتية[١]: هي تلك الرقابة التي يقوم بها عضوالإدارة، للنظر في مدى مشروعية وملائمة ما صدر منه، أوسيصدر من تصرفات، واتخاذ ما يكفل تقويمها من أي انحراف أن وجد، تجنبا لأي مساءلة دنيوية أوأخروية[٢].

ثانيا: الرقابة الداخلية[٣]: هي تلك الرقابة التي يمارسها الرئيس الإداري على مرؤوسيه وما يباشرونه من أعمال وتصرفات ضمانا للتقيد بمبدأ الشرعية، وتلافيا وتقويما لأي عيب أوقصور[٤].

ثالثا: الرقابة الخارجية[٥]: هي تلك الرقابة التي تقيمها الدولة على الإدارات داخل المصارف من قبل أجهزة مختصة، لمراقبة العملية الإدارية ومدى صحة ودقة تنفيذها، وان ذلك يتم كما هو مخطط ومنظم وموجه له من السلطة العليا في الدولة[٦].

فالرقابة الإدارية الإسلامية تقوم أساسا على الاعتقاد الجازم والإيمان المطلق بأن الله سبحانه وتعالى هو الرقيب الأول على كافة تصرفات وسلوكيات الناس، وأنه سبحان وتعالى سوف يحاسبهم على كل شيء يوم القيامة، وذلك مصدقا لقوله تعالى: **(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هو رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هو سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هو مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)**[٧]، وتقوم على السعي إلى التوجيه والإرشاد ومعاونة الناس على الالتزام بالقواعد والمعايير الإسلامية في حياتهم لأن ذلك يقوي العلاقة بين المراقب ومن يراقبهم، وتعتبر الرقابة واجب شرعي على الحاكم والمحكوم[٨].

---

[١] الحديدي، خميس بن عبدالله (٢٠٠١). **الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن،ص ١١٥.

[٢] الحكيم، سعيد (١٩٨٧). **الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية**، ط٢، دار الفكر العربي،القاهرة، مصر، ص٣١٢-٣١٥.

[٣] الأشعري، احمد بن داود المزجاجي (٢٠٠٠). **مقدمة في الإدارة الإسلامية**، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، المملكة العربية السعودية، ص ٣٦٤.

[٤] حسنين، علي محمد (١٩٨٥). **الرقابة الإدارية في الإسلام المبدأ والتطبيق: دراسة مقارنة**، ط١، دار الثقافة، القاهرة، مصر، ص ١٢٥.

[٥] الأشعري، **مقدمة في الإدارة الإسلامية**، مرجع سابق، ص ٣٧١.

[٦] الضحيان، عبد الرحمن بن ابراهيم (١٩٩٩). **الإدارة والحكم في الإسلام الفكر والتطبيق**، ط٣، د. ن، المملكة العربية السعودية، ص١٣٣.

[٧] سورة المجادلة، أيه ٧.

[٨] المطيري، حزام ماطر، خاشقجي،هاني يوسف (١٩٩٧). الرقابة الإدارية بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة**، جدة، المملكة العربية السعودية، مجلد ١٠، ص٨١ -٨٣.

المطلب الثالث : إدارة المخاطر

الخطر لغة: " أرتفاع القدر والمال والشرف والمنزلة، ورجل خطير أي له قدر وخطر"[١].

المخاطر اصطلاحا: " الخطر يأتي بمعنى الغرر،لان ذلك المال على شفا أن يفاز به و يؤخذ" [٢].

إدارة المخاطر اصطلاحا: "هي الإجراءات والسياسات التي تقوم بها إدارة المصرفية التي تهدف إلى حماية المصرف من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر"[٣].

إن القاعدتين الفقهيتين التي تقومان في حقيقة الأمر على مفهوم المخاطر هما[٤]:

الأولى: الخراج بالضمان[٥]:

الخراج: ماخرج من الشيء، الضمان: الكفالة والالتزام[٦].

معنى القاعدة: أن الخراج الحاصل عن الشيء يعد مضمونا إذا كان منفصلا عنه غير متولد منه، كمنع أجرة دار السكني في مقابل ضمان الدار المعيبة لوهلكت لأنها لوهلكت، كان ضمانها على المشتري، لذا فإن منافعها تعتبر طيبة له في هذه الفترة[٧].

الثانية: الغنم بالغرم[٨]:

الغرم: الخسارة، وهو الضمان، الغنم: الربح، وهو الخراج[٩].

معنى القاعدة: أن من ينال نفع شيء يتحمل الضرر الحاصل منه[١٠].

تأسيسا على ما سبق فأن مفهوم المخاطر يتمثل في[١١]:

أولا: لا يمكن فصل المشاركة في المخاطر عن طريق العائد من الأصول.

ثانيا: لا يرغب عامة الناس في المخاطر، وعلى المصارف، وهي تعمل إنابة عنهم، أن تحذر وتتحاشى الدخول في مخاطر زائدة.

---

(١) إبن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق،المجلد الرابع، ص٢٥١.

(٢) الزمخشري، محمود بن عمر (١٩٧١). **الفائق في غريب الحديث**، ط٢، الجزء الأول، د.ن، ص ٣٨٣.

(٣) صالح، مفتاح (٢٠٠٩). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، **الملتقي العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والأقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، للفترة ٢٠-٢١ اكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ٢.

(٤) خان، طارق الله، أحمد، حبيب (٢٠٠٣). **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط١، جدة،المملكة العربية السعودية، ص ١٤٢.

(٥) البورنو، محمد صدقي بن أحمد (٢٠٠٠). **موسوعة القواعد الفقهية**، ط١، مكتبة التوبة، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ص ٢٧٥.

(٦) البورنو، **موسوعة القواعد الفقهية**، المرجع السابق، ص ٢٧٥.

(٧) الحريري، إبراهيم محمد محمود (١٩٩٨). **المدخل الى القواعد الفقهية الكلية**، ط١، دار عمار، عمان، الأردن، ص ١٤٩.

(٨) البورنو، **موسوعة القواعد الفقهية**، مرجع سابق، ص ٥٠٢.

(٩) البورنو، **موسوعة القواعد الفقهية**، مرجع سابق، ص ٥٠٢.

(١٠) الحريري، **المدخل الى القواعد الفقهية الكلية**، مرجع سابق، ص١٥٠.

(١١) خان، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص ١٤٤.

أقسام المخاطر من منظور إسلامي:

تواجه المصارف بشقيها الإسلامية والتقليدية مخاطر مشتركة تابعة من طبيعة الممارسة المصرفية، بينما نجد مخاطر إضافية تنفرد بها المصارف الإسلامية يعود هذا الاختلاف إلى منهجية العمل المصرفي لالتزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في عملها، فمن أهم مخاطر المصارف الإسلامية بإيجاز:

النوع الأول: المخاطر المشتركة بين المصرفين كالمخاطر الائتمانية،والسوقية، والسيولة، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية والسياسية[١].

النوع الثاني: مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية دون غيرها وهي مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامي وهي مخاطر ترتبط بأساليب التوظيف والتمويل، كالتمويل بالمشاركة، والمضاربة، وصيغ التمويل بالسلم والإستصناع والمرابحة والإجارة، وصكوك المقارضة[٢].

---

[١] صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص ٢ -.

[٢] العلاونة، رانية زيدان شحادة (٢٠٠٥). **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية " حالة الاردن "**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك،الأردن، ص ٦٣-٧٠.

المبحث الرابع : حاكمية الإدارة في الإسلام

المطلب الأول : تعريف الإدارة

الإدارة لغة: "درى الشيء وبه دريا، ودراية، ودريانا: علمه. و- علمه بضرب من الحيلة. أدار الرأي والأمر: أحاط بهما. والمدير: من يتولى تصريف أمر من ألأمور، كمدير الشركة، ومديرالمكتب"[١].

مفهوم الإدارة:

هناك عدة تعريفات للإدارة من وجهة نظر الإداريين، وفيما يلي بعض منها:

عرفها Robbins,Coulter بأنها: "عبارة عن التنسيق والإشراف على أنشطة أعمال الآخرين حتى يتم إنجازها بكفاءة وفعالية "[٢].

وعرفها Schermerhorn بأنها: "عملية التخطيط والتنظيم والقيادة والسيطرة على استخدام الموارد لتحقيق أهداف الأداء"[٣].

وعرفها Griffin بأنها: " مجموعة من الأنشطة بما في ذلك (تخطيط، وصنع القرارات، وتنظيم وقيادة وسيطرة) موجهة إلى موارد المنظمة (البشرية والمالية، المادية والمعلومات) بهدف تحقيق الأهداف التنظيمية بطريقة تتسم بكفاءة وفعالية"[٤].

وعرفها الجيوسي بأنها: "مجموعة من الأعمال والنشاطات والقواعد التي تهدف إلى الحصول على الغايات والأهداف المطلوبة والمخطط لها، من خلال العمل والجهد الجماعي للقوى العاملة ضمن الوظائف الإدارية التي تضمنت تحقيق الأهداف والتي تلبي رغبة الإدارة في الإنتاجية الفعالة والاستمرارية وهي التخطيط، التنظيم، التنسيق، التوجيه، والرقابة"[٥].

بالرغم من وجود عدة تعريفات للإدارة، إلا إنها اشتملت على عدة عناصر:

أ- إن للإدارة أربعة عمليات إدارية متمثلة " بالتخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة ".

ب- إن للإدارة هدف تسعى لتحقيقه.

ج- إن الإدارة مطبقة في جميع المنشآت سواء كانت ربحية أم غير ربحية.

---

(١) أنيس، منتصر، وأخرون (١٩٧٢). **المعجم الوسيط**، ط٢، د . ن، القاهرة - مصر، ص ٣٠٦.

(2) Robbins, Stephen, Coulter, mary (2010). **Management**, 11 edition, Prentice Hall, united states of America,p 8.

(3) Schermerhorn, john (2004). **Core Concepts Of Management**,1st Edition, Wiley, John & Sons, Incorporated, united states of America, p6.

(4) Griffin, ricky (2012). **Management**, 11 edition, Cengage Learning, Newyork,America, p 8.

(٥) الجيوسي، محمد، جاد الله، جميلة (٢٠٠٨). **الإدارة علم وتطبيق**، ط٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص١٧.

المطلب الثاني : الإدارة في الإسلام

تعود جذور الإدارة إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين والعهدين الأموي والعباسي، فالنشوء الحقيقي للإدارة في الإسلام هي قيام دولة الإسلام على يد نبي الإسلام محمد صلى الله علية وسلم الذي ختم الله برسالته الرسالات السماوية وختم بما أوحى إليه من القران، الكتب السماوية، فالأعمال الإدارية للرسول صلى الله عليه وسلم تنقسم إلى قسمين(١):

القسم الأول – مرحلة التخطيط لقيام وبناء الدولة الإسلامية التي تضم كل الذين امنوا بدعوته وذلك ليقيموا شعائرهم الدينية بحرية تامة وليقيموا أمر الله وشرعه في أرضه، ولقد كانت تلك المرحلة التخطيطية مرحلة إعداد وتربية وتمت جميعها في مكة المكرمة قبل هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة.

ومن أهم تنظيمات مكة الإدارية هي دار الندوة والحجاية، والسقاية، والرفادة، أما دار الندوة فكانت عبارة عن برلمان أومجلس أعلى لعمل القرارات السياسية وتنفيذها، وكانت وظائف الحجاية والسقاية والرفادة، وظائف تقليدية اهتمت بالامورالاجتماعية والدينية(٢).

القسم الثاني – مرحلة التنظيم وذلك بعد أن أعد صلى الله عليه وسلم الفرد المسلم وهو الركيزة الأساسية وأحد أركان الدولة الإسلامية (الشعب). وكذلك التخطيط لقيام الدولة الإسلامية. وفي هذه المرحلة قام الرسول صلى الله عليه وسلم بأروع وأبرع عملية انصهار اجتماعي عرفها التاريخ حين آخى بين المهاجرين والأنصار وجعل الفئتين تنصهران في بوتقة الإسلام بدون أي تمييز أومحاباة.

وفي عهد الخلفاء الراشدين، تتمثل الإنجازات الإدارية فيما يلي(٣):

إرساء العديد من المبادئ ومفاهيم الحكم والإدارة، ومن هذه الأسس والمبادئ: الشورى، العدل وتجنب الظلم، الإخاء والمساواة، تعيين الولاة والعمال، واستحداث الدواوين والتوسع الإداري لمواكبة توسع رقعة الدولة – وذلك عندما اتسعت الدولة العربية، أصبح من الضروري أن تتوسع الأجهزة الإدارية القائمة وأن يستحدث العديد من الأجهزة الإدارية الجديدة.

وعليه تبلورت فكرة الرقابة الإدارية على أعمال الولاة والعمال، وأنشئت ثلاثة أجهزة إدارية رئيسية وهي ديوان الجند وديوان الخراج (المالية) وديوان الرسائل (ديوان الإنشاء)، ونشأت فكرة فصل الجباية عن الجانب القضائي أوالتنفيذي.

---

(١) العلي، محمد مهنا (١٩٨٥). **الإدارة في الأسلام**، ط١، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ص٧٦.
(٢) برانية، أكرم رسلان (١٩٧٩) . **الحكم والأدارة في الأسلام دراسة تحليلية مقارنة**، ط١، دار الشروق، جدة،المملكة العربية السعودية، ص ٣٤.
(٣) أبوسن، أحمد إبراهيم (١٩٨١). **الإدارة في الإسلام**، ط١، المطبعة العصرية، دبي، الأمارات العربية المتحدة، ص ٢٨-٣٧.

المطلب الثالث : ماهية الإدارة في الإسلام وخصائصها

الإدارة في الإسلام ترتكز على دعامات تحدد ماهية الإدارة الإسلامية منها[١]: أن الإسلام دين ودولة ولا مجال لفصل أحدهما عن الأخرى إذ لا يمكن تصور دين إسلامي بلا دولة إسلامية، ولا دولة إسلامية بلا دين إسلامي، ومن ثم هذا الدين وهذه الدولة لهما دستور مستمد من القران والسنة وبهما العديد من الآيات والأحاديث التي ترسم النهج الذي يجب أن تسير عليه الإدارة في الدولة الإسلامية، ومن ثم هذا النهج الإداري الإسلامي يمثل أرقى النظم والنظريات الإدارية التي تميز الإدارة الإسلامية، ومن ثم هذه الميزات التي تتصف بها الإدارة الإسلامية هي الطريق أمام الدول الإسلامية إلى الرقي والتقدم لوأنها سلكت طريق الحق .. طريق الرشاد.

ترتكز الإدارة الإسلامية على القران الكريم والسنة النبوية، لذا تختص الإدارة الإسلامية بالعديد من الخصائص والصفات التي تميزها عن الإدارة الحديثة، فمن أهم خصائص الإدارة الإسلامية:

أولا: إدارة ذات كفاءة وجدارة وأخلاق:

نصت الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة على أهمية العمل واعتباره عبادة يؤديها المسلم وضرورة اختيار أكفأ الأفراد لأداء العمل وكان الإسلام سباقا في إدخال نظام الجدارة والكفاءة في أداء العمل إلى جانب اهتمامه بأخلاق الفرد وسلوكه حيث أعتبر الأمانة الركن الثاني في إسناد التكليف إلى الأفراد وهذا يبين بأن الإدارة الإسلامية تربط بين الفرد كعنصر منتج في العمل وبين سلوكه وبيئته في المجتمع بحيث أن الفرد المستقيم الملتزم بالقيم والأخلاق الدينية سوف يؤدي العمل بكفاءة وأمانة بخلاف الفرد المفرط في أمانته[٢]، كقوله تعالى: **(إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ)**[٣].

ثانيا : أدارة شورية:

يعد مبدأ الشورى علامة بارزة في الإدارة الإسلامية، يجعل العامل إيجابيا وفعالا ومساهما بدور بارز في إدارة مؤسسته، كما يجعل المسئولين في إدارة المنظمات الإدارية الإسلامية ملتزمين به كفريضة فرضها الله في المجتمع المسلم، وكأسلوب يشرك الأفراد العاملين في تحمل

---

[١] العلي، محمد مهنا (١٩٨٤). **الوجيز في الادارة العامة**، ط١، الدار السعودية، جدة، المملكة العربية السعودية، ص٩٥.

[٢] الغفيلي، إبراهيم فهد (١٩٨٣). نحومنهج إسلامي لدراسة الإدارة، **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث: المنهج الاقتصادي في الإسلام بين الفكر والتطبيق**، للفترة ٩-٢١ أبريل، جامعة المنصورة،القاهرة، مصر، ص ٣٠٩ – ٣١٣.

[٣] سورة القصص، أية ٢٦.

المسؤولية الإدارية مما يشجعهم على العمل والبذل والعطاء[١]. قوله تعالى: **(وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ)**[٢].

ثالثا: إدارة ذات رقابة ذاتية:

إن الإسلام نمى نوعا من الرقابة وهي الرقابة الذاتية وهي أهم وأدق وأضمن أنواع الرقابة، حيث أنها تعني رقابة الفرد المسلم على سلوكه وضبطه وفق تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة وكذلك رقابة المجتمع بأسره على تصرفات أفراده، هذه الرقابة تعتمد على يقظة الضمير وصحوته وربط ذلك الضمير بخالقه سبحانه وتعالى في السر والعلن[٣]. فالرقابة الذاتية تجعل من الفرد والمجتمع رقيبا على نفسه وسلوكه حي الضمير يعلم بأن الله يراه في كل حركاته وسكناته، هذا ما أوجد إدارة إسلامية فذة وفكر إداري إسلامي فريد لهما تطبيقات إدارية رائعة لم تشهد البشرية لهما مثيلا من قبل، عكس ما هو قائم في الإدارات الأوروبية حيث أهملت أخلاقيات العمل وتنمية السلوك السوي لدى العاملين حيث فصلت الدين عن الدنيا مما أوجد لديها سلوكا إداريا فاسدا يحتاج إلى رقابة إدارية لتقويم ذلك السلوك الفاسد[٤]. فالإسلام وجه المسلمين للرقابة في العديد من الآيات قوله تعالى: **(وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ (١٥١) الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ)**[٥].

رابعا: إدارة تهتم بالحاجات النفسية والروحية والمادية للإنسان:

الإسلام يعترف بالاحتياجات الأمنية والنفسية والمادية للإنسان وأمر بإشباع هذه الحاجات بالطرق المشروعة حتى تهيئ للفرد العامل البيئة الملائمة للعمل ولكي يعيش الفرد العامل في طمأنينة نفسية ومادية وفي جوعائلي يضفي إلى الاستقرار المادي استقرار نفسيا وانتمائي حتى توجه قدرات الفرد العامل نحوالإنتاج والإبداع والابتكار ويشعر الفرد بأنه عضومستقر متعاون منتمي إلى منظمته الإدارية، وحرص الإسلام أيضا على الرفق بالعامل وعدم تكليفه بما لايطيق مصداقا[٦]. لقوله تعالى: **(لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ)**[٧]. والإدارة في الإسلام تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بتحديد الأجر العادل الذي يتلائم مع حجم العائلة للفرد العامل.

---

[١] أدهم، فوزي كمال (٢٠٠١). **الادارة الاسلامية دراسة مقارنة بين النظم الإسلامية والوضعية الحديثة**، ط١، دار النفائس، بيروت،لبنان، ص٧٧-٧٨.
[٢] سورة ال عمران، أية ١٥٩.
[٣] الغفيلي، **نحومنهج إسلامي لدراسة الإدارة**، مرجع سابق، ص ٣٢٠-٣٢١.
[٤] العلي، **الإدارة في الإسلام**، مرجع سابق، ص ١٢٥-١٢٧.
[٥] سورة الشعراء، أيه ١٥١-١٥٢.
[٦] الغفيلي، **نحومنهج إسلامي لدراسة الإدارة**، مرجع سابق، ص ٣١٦-٣١٨ .
[٧] سورة البقرة، أية ٢٨٦.

خامسا: إدارة تهتم بالسلطة الرسمية والتنظيم الإداري:

قد عرف الإسلام التنظيم الجماعي وما يتطلب من تدرج رئاسي للسلطة، والتكوين الاجتماعي في الإسلام يشمل كل العاملين في الإدارة العليا إلى أدنى مستوى من العاملين في المنظمة الإدارية، وليس ثمة تفرقة طبقية بينهم، ذلك لأن عنصر الشورى والمشاركة الجماعية لجميع أفراد المنظمة، كل حسب اختصاصه ومسؤولياته، لا يترك مجالا لان تقوم تنظيمات غير رسمية تسعى لتحقيق مطالب معينة لفئة معينة، أوتفرض سيطرتها غير المباشرة على توجيه السلطة في المنظمة الإدارية. فالتدرج الرئاسي في الإسلام يستند إلى تدرج الأعمال وتفاوتها في العلم والإدراك والمعرفة. لذلك على الفرد العامل أداء العمل بإخلاص والتفاني والأمانة وإطاعة الرؤساء[١]. قوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)**[٢].

المطلب الرابع : مبادئ الإدارة في الإسلام

تستمد المنظومة الإدارية الإسلامية قدرتها على الفعل وعلى تكييف المتغيرات وإخضاعها لها من خلال مجموعة المبادئ الحاكمة لكل سلوك إداري، وهذه المبادئ مستمدة من القران الكريم والسنة النبوية، نذكر بعض هذه المبادئ:

المبدأ الأول: التبين: يبنى السلوك الإداري في الإسلام على قرار يتخذه القائد، وعلى رؤية انبعثت من الضمير الذاتي للفرد، وكلاهما أساسه المعرفة الصادقة، والمعرفة أساسها الإدراك، وحتى يتحقق الإدراك لابد من معلومات كافية، وحتى تكون المعلومة كافية لابد من بينات سليمة وصادقة وكاملة وحديثة ومناسبة يتم جمعها خصيصا من أجل القرار، ويتم تصنيفها وفرزها وتحليلها واستخراج المؤشرات والنتائج منها إلى القائد أومتخذ القرار في شكل معلومة مناسبة، لتبين حقيقة الموقف الإداري الذي عليه أن يتخذ قرار بشأنه. لذا يتعين على القائد الإداري أن يبين الأمر لمن يعمل معه حتى يكون كل منهم على بينة من المهمة المسندة إليه، ويتحقق الهدف بأسرع وقت وأقل تكلفة[٣]، لقوله تعالى: **(وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ)**[٤].

المبدأ الثاني: الطاعة: هي أساس الانضباط في الإدارة الإسلامية، وبدونها لا تنتظم الإدارة أوتقوم بعملها الموكول، وهي أساس النظام الإداري في الإسلام، وهي طاعة أمر بها الله تعالى وحث عليها رسوله الكريم ودعا إليها خلفاؤه الراشدون، والطاعة أساس التكاتف والتلاؤم والتكامل في بنيان الجهاز الإداري الإسلامي، وقد حدد الإسلام شروط وضوابط أولها أن يكون الأمر الإداري

---

[١] أدهم، **الادارة الاسلامية دراسة مقارنة بين النظم الإسلامية والوضعية الحديثة**، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١.
[٢] سورة النساء، أية ٥٩.
[٣] الخضيري، محسن أحمد (١٩٩٠). الفكر الإداري في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية، **المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، المملكة العربية السعودية، ص ١٥٩-١٦٠.
[٤] سورة إبراهيم، أيه ٤.

لا يمثل معصية، ولا يكلف مخلوق فوق طاقته، وأن يكون بهم رؤوف رحيما[١]. يقول الله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا)**[٢].

المبدأ الثالث: الشورى: ألزم الله سبحانه وتعالى المسلمين بتبادل الشورى بين الرؤساء والمرؤوسين في مختلف مستويات التدرج الرئاسي بالمنظمة[٣]. فقال تعالى: **(وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)**[٤]، كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستشير في كل أمر قبل أن يبت فيه. فمبدأ الشورى في الإسلام مبدأ إلزامي وإيجابي. لقوله تعالى: **(وشاورهم في الأمر)**[٥].

المبدأ الرابع: العدالة: هي عمود الإدارة الإسلامية ورأسمالها، ودعامتها الرئيسية التي تقوم وتستند إليها. فهي عدالة في القول والعمل وفي الحكم، وفي الأمر، وفي كل سلوكيات القائد وأعضاء فريقه والذين يعملون معه[٦]، لقوله تعالى: **(وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)**[٧].

المبدأ الخامس: حسن اختيار القائد (الولاية الصالحة): للقائد في الإسلام أهمية محورية خاصة فهوالمعلم، وهو القدوة الصالحة وهو المثل في الإخلاص في العمل وهو المشارك والمسئول عنه، والقائد في المنظمة الإدارية الإسلامية هو عنوانها، وهي أمانة ثقيلة، أمانة التكليف المحاسب عليها.

فحسن اختيار القائد وتوليه الولاة الصالحين من الأمور المهمة، عظيمة الشأن، ذات التأثير المباشر وغير المباشر على حسن انتظام العمل وعلى حسن قيام المنظمات الإدارية بأعمالها، وقد حرم اختيار الولاة المفسدين والأقل الكفاءة. فالقائد الإداري محور عمله هو فعل الخير، أيا كانت صورة هذا الخير فالكفاءة والجدارة، والمعرفة، والعلم والخبرة والتقوى والإيمان كلها معايير يتم الاختيار والحكم بها على الأفراد لتوليتهم الوظائف، واختيار الأصلح منهم لشغل كل وظيفة، وإسناد كل أمر إلى أهله[٨]، قوله تعالى: **(إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ)**[٩].

المبدأ السادس: التدرج الرئاسي: أقام الإسلام تكوين المنظمة كتنظيم جماعي على أساس التدرج الرئاسي محور التنظيم الهيكلي، ويعتبر الإسلام هذا التدرج الرئاسي اختبار لنا رؤساء

---

[١] الخضيري، **الفكر الإداري في الإسلام**، مرجع سابق، ص١٦١-١٦٣ .

[٢] سورة النساء، أيه ٥٩.

[٣] أبوسن، أحمد إبراهيم (٢٠٠٦). **الإدارة في الإسلام**، ط٧، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ٧٧-٧٨.

[٤] سورة الشورى، أية ٣٨.

[٥] سورة ال عمران، أية ٥١.

[٦] صليحة، عشي (٢٠١٢). الادارة الاسلامية في زمن العولمة، **مؤتمر علمي دولي: عولمة الادارة في عصر المعرفة**، للفترة ١٥-١٧ ديسمبر، جامعة جنا، طرابلس، لبنان، ص٦١ .

[٧] سورة النساء، أية ٥٨.

[٨] الخضيري، **الفكر الإداري في الإسلام**، مرجع سابق، ص ١٦٤-١٦٥.

[٩] سورة القصص، أية ٢٦.

أومرؤوسين إذ يكشف عن مدى استخدامه في إصدار أوامر ملزمة تحقق صالح الجماعة وأعضائها معا وإطاعة المرؤوسين لهم بالالتزام هذه الأوامر والعمل بمقتضاها. وأن هذا التدرج الرئاسي لايستند إلى وضع طبقي تسلطي أنما يستند إلى التفاوت في المعرفة والخبرة ومصدرها العلم[١]، يقول تعالى: **(نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)**[٢].

المبدأ السابع: تكافؤ السلطة والمسؤولية[٣]: السلطة والمسؤولية مقترنان في التنظيم ومرتبطان بالتدرج الرئاسي في المنظمة الإدارية، فالسلطة هي القدرة على اتخاذ القرار أوالتصرف النهائي الملزم على الآخرين تنفيذه والعمل بموجبه وإطاعة مصدره. مما يعد تحديد السلطة والمسؤولية للأفراد والإدارات بالتنظيم الإداري مبدأ أساسيا للتنظيم لكي يعرف كل عامل واجباته فيؤديها وسلطاته فيمارسها وبذلك تسهل مساءلته إن أخطأ وجزاءه إن أحسن. فكل عامل مسئول عن عمله وتصرفاته[٤]، لقوله تعالى: **(وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)**[٥].

---

[١] عبدالهادى، حمدي أمين (١٩٩٠). **الفكر الإداري في الاسلام والمقارن**، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص ١٥٠ -١٥٣.
[٢] سورة يوسف، أية ٧٦ .
[٣] الضحيان، **الادارة والحكم في الاسلام: الفكروالتطبيق**، مرجع سابق، ص ١٥٥.
[٤] أبوسن، **الإدارة في الإسلام**، مرجع سابق، ص ٧٦- ٧٧.
[٥] سورة الانعام، أية ١٦٤.

المبحث الخامس : أهمية وأهداف الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية

المطلب الأول : أهمية الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية:

تعد الحاكمية المؤسسية ذات أهمية بالغة للاقتصاد بأسره لوجود ارتباطا وثيقا بين الحاكمية المؤسسية ونظام الاقتصاد، فالإخفاق في تطبيق الحاكمية المؤسسية يؤدي إلى أثار سلبية لا تقتصر على المصارف والمؤسسات المالية والشركات إنما تتعدى ذلك إلى إفقاد ثقة المستثمرين في إقتصاد تلك الدولة بالتالي تعاني من ضعف عام في الإقتصاد، لذلك تكتسب الحاكمية المؤسسية أهمية بالغة في المصارف نظرا إلى[١]: طبيعة عمل المصارف حيث تقوم بإستثمار أموال المساهمين والمودعين، ونظرا لأهمية الدور الذي تؤديه المصارف في الإقتصاد بأعتبارها الممول الرئيس لكافة الأنشطة التنموية الإستثمارية.

مما يؤكد أهمية الحاكمية المؤسسية من عدة نواحي أهمها النواحي القانونية، والنواحي الاقتصادية، إلى جانب النواحي الإجتماعية:

تأتي أهمية الحاكمية المؤسسية من الناحية القانونية من خلال[٢]: التغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات الناتجة عن الممارسات السلبية التي تخالف العقود المبرمة أوالقوانين والنظم الأساسية للمصارف الإسلامية، لذا يهتم القانونيون بأطر وآليات ومبادئ الحاكمية المؤسسية، لأنها تعمل بشكل أساسي على الإيفاء بحقوق مختلف الأطراف الداخليين للمصرف والخارجين .فالحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية تسعى إلى تقوية رابط الثقة بين المتعاقدين من خلال منظومة من القيم (العدل، المساواة، الأمانة ....) التي تربط الأطراف.

وأما من الناحية الاقتصادية تأتي الأهمية من خلال مايلي[٣]: تعمل على الحفاظ على حقوق المستثمرين وخصوصا حقوق الأقلية منهم، مما يضمن قدرا ملائما من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب على استثماراتهم، من خلال ضمان الشفافية في العمل ووصول المعلومات التي تهم أصحاب المصالح بشكل كامل وصحيح، وتجنب الوقوع في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم استقرار نشاط المصارف الإسلامية.

والحاكمية المؤسسية لا ترتبط بالنواحي القانونية والاقتصادية والمحاسبية والتدقيقية والمالية للمصارف، وإنما ترتبط وبشكل أوسع بالناحية الاجتماعية أيضا حيث تؤكد على ضرورة قيامها

---

[١] المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية، **الحوكمة والإمتثال في المصارف الاسلامية**، ص١٥، على الموقع الالتكروني http://www.cibafi.org، تم الاطلاع بتاريخ٢٠١٤/٩/٢٥ .

[٢] الشطناوي، خديجة عبدالقادر (٢٠١٠). **مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم " دراسة ميدانية "**، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الاقتصاد والاعمال، جامعة جدارا، الأردن، ص ٤٠.(بتصرف)

[٣] رمضان، علي محمود (٢٠٠٩). **حوكمة الشركات وأثرها على الحصيلة الضريبية (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص ٢١. (بتصرف)

بإيلاء اهتماما لجميع أصحاب المصالح المباشرين وغير المباشرين، أي بمعنى التأكيد على أهمية المسؤولية الاجتماعية التي تحفز على القيام بدور أكبر مرتبط باهتمامها بتطوير الصناعة واستقرار الاقتصاد على نحوأكثر من اهتمامها بنواحي الربح والخسارة لأن هذا الطريق يمهد نحوخدمة المجتمع ككل وليس أفرادا معينين[١].

بناء على ماسبق فإن الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية تسعى لضمان مجلس إدارة كفؤ وفعال لتسيير الأمور الإدارية والمالية، وتعزيز الإجراءات الرقابية والإشرافية، وتعزيز إجراءات التدقيق لتخفيض المخاطر التي تتعرض لها المصارف ومن أهمها مخاطر مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها (الاستثمارية والخدمية) من خلال وجود هيئة رقابية شرعية، وتسعى الحاكمية إلى تقديم حماية لمصالح حملة الأسهم (الأقلية، الأغلبية) والمودعين إلى جانب أصحاب المصالح الأخرى وضمان المعاملة النزيهة، إلى جانب دعم الشفافية والإفصاح عن كافة البيانات مالية وغير مالية.

فتظهر أهمية الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية من خلال عدة نقاط منها:

أولا: المحافظة على السلامة المصرفية، وتحسين كفاءة أداء الأعمال المصرفية (الخدمية والاستثمارية)، وقطع طريق تسلل الفساد[٢].

ثانيا: ضمان الشفافية والعدالة والمساواة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة، وعليه تراعي الحاكمية مصالح العمل والعمال وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي، الأمر الذي يؤدي إلى منع الواسطة والمحسوبية والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة[٣].

ثالثا: التمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال مقارنة بالمصارف الأخرى التي لا تطبقها، وتزيد من قدرتها التنافسية على المدى الطويل، وهو ما يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال مما يسفر عنه المزيد من الاستقرار لمصادر الإيداعات، بالإضافة إلى تحسين إدارة المصرف ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير إستراتيجية سليمة للمصرف[٤].

---

[١] على، أسامة عبدالمنعم السيد (٢٠٠٩). الحاكمية المؤسسية: مفهومها وأهدافها ومقوماتها ومشاكلها والتطورات الدولية الخاصة بها، **المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية**، العراق، العدد٢٣، المجلد ٧، ص ٦-٧ . (بتصرف)

[٢] الزعتري، علاء الدين (٢٠١٢). الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية، **المؤتمر الدولي الأول مستجدات العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي: الواقع والمشكلات والأفاق المستقبلية**، للفترة ١٤-١٦ ايار، عمان، الاردن، ص٢.

[٣] لحول، سامية، بولطيف، سعيدة، **حوكمة المؤسسات المالية من منظور الشريعة الإسلامية**، مرجع سابق، ص ٨-٩.

[٤] معراج، هواري، أدم، حديدي (٢٠١٣). دور الحوكمة المؤسسية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، **الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية اليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية**، للفترة ٨-٩ ديسمبر، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص٢٨.(بتصرف)

رابعا: تحسين فعالية الاقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات الخاصة وتخفيض الإنفاق الحكومي، كما أن القيام بإزالة عوائق الاستثمارات الأجنبية سوف يخلق سوق تنافسية بحيث يؤدي إلى تشجيع المنشآت الوطنية، ونشوء سوق تتميز بالشفافية في الإفصاح عن المعلومات[١].

خامسا: تعد إحدى الحلول والمعالجات لمواجهة القيود المالية والحد من الفساد الإداري والعمل على تحقيق الشفافية والكفاءة في استخدام الموارد وتعظيم القيمة السوقية للمصارف وتدعيم تنافسيتها بالأسواق بما يمكنها من تحقيق الاستقرار في أسواق رأس المال والأجهزة المصرفية الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة[٢].

المطلب الثاني : أهداف الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية

إن الحاكمية المؤسسية أصبحت مطلبا أساسيا في القطاع المصرفي لما لها من دور فعال في تحقيق أهداف المصرف التي يسعى لها، وضمان الاستمرار والنمووخوض المنافسة على المستوى المحلي والعالمي، لكونها نظام قائم على تنظيم العلاقة بين أطراف المصرف، وتفعيل نظام الرقابة بشقية الداخلي والخارجي إضافة إلى الرقابة الذاتية التي تتميز بها المصارف الإسلامية مقارنة بمنافسيها من المصارف التقليدية.

تسعى الحاكمية المؤسسية في المصارف الَإسلامية لتحقيق عدة أهداف منها[٣]:

أولا: تعزيز مسؤولية الإدارة عن تنفيذ المعاملات طبقا للشريعة الإسلامية.

ثانيا: تعزيز الموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من جهات التدقيق الشرعي.

ثالثا: تحقيق العدالة بين جميع الأطراف.

رابعا: إنجاز جميع الأعمال طبقا للشريعة الإسلامية.

خامسا: تعزيز آليات المساءلة المحاسبية.

سادسا: تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المصرف، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة[٤].

---

[١] العيياني، محمد نايف (٢٠١٠). **مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادىء الحاكمية المؤسسية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص ٢٢.

[٢] زريقات، زياد محمد، الغرايبة، محمد عبدالرحمن، الحداد، لارا، تكاليف الوكالة والحاكمية المؤسسية، دليل من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، **المؤتمر الثالث للعلوم المالية والصرفية حول: حوكمة الشركات والمسؤولية الإجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة**، للفترة ١٧-١٨ نيسان، جامعة اليرموك أربد، الأردن، ص ٢٥٣. (بتصرف)

[٣] الحلاق، سعيد سامي (٢٠١٣). حوكمة الشركات في مجال المصارف الإسلامية، **المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حوكمة الشركات والمسؤولية الإجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة**، للفترة ١٧-١٨ نيسان، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، ص٧٣٢.

[٤] دار المراجعة الشرعية (٢٠٠٧). الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، **مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية (البنوك-شركات-التأمين –شركات الوساطة)**، للفترة ١٧-١٨ أبريل، مدينة الرياض،المملكة العربية السعودية، ص ٤.

وهناك أهداف اخرى تنطبق على المصارف التقليدية ويمكن تكييفها من ناحية شرعية لتتناسب مع المصارف الإسلامية منها :

أولا: تخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالفضائح المالية والإدارية والتي تواجهها، وزيادة درجة كفاءة أداء المصارف الإسلامية مما ينعكس على معدلات الربحية ودفع عجلة التنمية في المجتمع، ويتيح تقدم المصارف وجذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى زيادة معدلات النمووتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل والتشغيل في المجتمع وحل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم دول العالم[١].

ثانيا: إيجاد حوافز ودوافع لدى مجلس إدارة المصارف الإسلامية في متابعة تحقيق الأهداف التي تحقق مصلحة المصارف الإسلامية من خلال فرض الرقابة الفعالة عليها[٢].

ثالثا: توفير عناصر جيدة للجذب الاستثماري سواء من جانب المستثمرين الدوليين أومن جانب المستثمرين الوطنيين المحليين ..... وبما يعمل على توطين كلا من النوعين من الاستثمارات في مشروعات محلية وتعتمد عمليات الجذب الاستثماري في أي سوق على توافر عناصر الثقة والمصداقية وتأكيد نزاهة المعاملات وارتباطها بهيكل القيم والمبادئ المتعارف عليه.[٣]

رابعا: تحقيق الرقابة والمتابعة على الأداء، وتحسين كفاءة وفاعلية المصارف الإسلامية، وإيجاد الهيكل المناسب الذي تتحدد من خلاله أهداف المصارف الإسلامية، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بشكل عام على المستوى الجزئي والكلي[٤].

خامسا: تحسين أداء المصارف الإسلامية، وقيمتها الاقتصادية وقيمة أسهمها، وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية فيها، وتحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في جميع تعاملاتها وعملياتها[٥].

سادسا: العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في المصرف بكل صوره، والعمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أوالقوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات

---

[١] جوده، فكري عبد الغني محمد (٢٠٠٨) . **مدى تطبيق مبادىء الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادىء منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ومبادىء لجنة بازل للرقابة المصرفية: دراسة حالة بنك فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص ١٩. (بتصرف)

[٢] العزايزة، ممدوح محمد (٢٠٠٩) . **مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية، غزة، فلسطين، ص٢٠.(بتصرف)

[٣] رابح، بوقرة، هاجرة، غانم (٢٠١٢). الحوكمة : المفهوم والأهمية، **الملتقي الوطني حول: حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري**، للفترة ٦-٧ ماي، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ص ١٩. (بتصرف)

[٤] أبوزر، عفاف إسحق (٢٠٠٦). **إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني**، أطروحه دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ص ٤٧-٤٨. (بتصرف)

[٥] http://dr-shawkycenter.blogspot.com/2008/07/blog-post.html شوقي عبد العزيز الحفناوي، حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والإقتصادية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥. (بتصرف)

الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع المصارف، فالجوانب الأخلاقية في عمل المصارف الإسلامية هي الأكثر ملائمة لدعم الحاكمية الجيدة والناجحة[١].

سابعا: تحقق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة، وتحقيق الحماية لحقوق المساهمين ولأموال المودعين، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للمصرف الإسلامي، إلى جانب تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل المصرف والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للمصرف[٢].

وفيما يتعلق بدور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية فقد حدد الفكر المحاسبي والمالي مجموعة من القنوات التي يمكن من خلالها أن تؤثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي، وتتمثل هذه القنوات في الأتي[٣]:

أولا: زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي.

ثانيا: زيادة قيمة المصرف الإسلامي وميل المستثمرين إلى دفع أسعار أعلى لأسهم المصارف التي تمتاز فيها الحاكمية بالفاعلية.

ثالثا: تخفيض مخاطر الأزمات المالية.

رابعا: تحسين العلاقات مع كل أصحاب المصالح.

للحاكمية دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد حيث تعمل على جذب الاستثمارات و دعم الأداء الاقتصادي و القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية على المدى الطويل من خلال عدة طرق و أساليب أهمها[٤]:

أولا: التأكيد على الشفافية في معاملات المصارف الإسلامية، وفي إجراءات المحاسبة و المراجعة المالية، حيث أن الحاكمية المؤسسية تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد المؤسسات وتأكل قدرتها التنافسية و بالتالي انصراف المستثمرين عنها.

ثانيا: إجراءات الحاكمية المؤسسية تؤدي إلى تحسين إدارة المصارف الإسلامية، مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة الأداء.

ثالثا: تبني معايير الشفافية في التعامل مع العملاء و الزبائن من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات المصرفية.

---

[١] يحياوي، نعيمة، بوسلمة، حكيمة (٢٠١٢). دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، **الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري**، للفترة ٦-٧ ماي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٥. (بتصرف)

[٢] عمر، شريقي (٢٠٠٩). دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، **الملتقي العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، للفترة ٢٠-٢١، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ٦. (بتصرف)

[٣] يحياوي، بوسلمة، **دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات**، مرجع سابق، ص ٩-١١. (بتصرف)

[٤] www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة. تم الاطلاع بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠(بتصرف)

رابعا: إن تطبيق الحاكمية المؤسسية يقوي ثقة الجمهور في عملية المصارف الإسلامية ويساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، وهذا بدوره يعزز من القدرة التنافسية للدولة.

بناء على ماسبق فإن تطبيق الحاكمية المؤسسية يهدف إلى تعزيز الشفافية في المعاملات والإجراءات المالية والمحاسبية، مما تسهم في اكتساب ثقة المتعاملين وجميع الأطراف ذوعلاقة، والقدرة للتصدي للأزمات المالية. وتعزيز مكانة وأداء المصارف الإسلامية مما تسهم بالدخول إلى أسواق مالية عالمية منافسة.

وللحاكمية المؤسسية أبعاد مختلفة تنصهر في بوتقة واحدة مع الدعائم الأساسية في كل مصرف ولا تنحصر في بعد واحد وهو الربح أوالخسارة وأنما[1]:

أولا: البعد الاقتصادي أوالاستثماري investments dimension: الذي يتضمن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، ودرجة المنافسة في السوق وتوفير نظام المعلومات المالية والمعلومات غير المالية، التي تساعد المصرف في الحصول على التمويل وإدارة المخاطر وتضمن تعظيم قيمة أسهم المصرف واستمرارها في الأجل الطويل، ويتضمن (الإفصاح المالي disclosure ويشمل التقارير السنوية، السياسات المحاسبية المتبعة، تقارير التدقيق الخارجي ومقاييس الإنجاز، إلى جانب الرقابة الداخلية interim audit ويشمل التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، إدارة المخاطر، الموازنة التقديرية، تدريب الموظفين)

ثانيا: البعد الاجتماعي والقانوني social and legal dimension: الذي يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى، وتتمثل المسؤولية الاجتماعية في حماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية، ويتضمن (الهيكل التنظيمي organizational structure : ويشمل تحديد الواجبات، وتوزيع المسؤوليات، وخطوط التفويض للسلطات، تعيين الإدارة العليا والإدارة التنفيذية، إلى جانب السلوك الأخلاقي ethical behavior: ويشمل التحكم بقيم المؤسسة وأخلاقياتها وبمستوى عال من السلوك المثالي فيها والتقيد بقواعد السلوك المهني).

[1] ريحاوي، مها محمود رمزي (٢٠٠٨). الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، دمشق، سوريا، مجلد ٢٤، عدد ١، ص ٩٨-٩٩.(بتصرف)

تمتاز الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها المصارف التقليدية بما يلي:

أولا: تولي الحاكمية المؤسسية الإسلامية قدرا عظيما من اهتمامها وأدبياتها للقواعد الأخلاقية والعقدية التي يمكن أن تكون صمام الأمان في امتثال جيد وحسن لمقتضيات الحاكمية[١].

ثانيا: الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية ذات مفهوم أشمل لأن الحاكمية الإسلامية تعتمد بالإضافة إلى المعايير المالية معايير اجتماعية باعتبارها مصارف إسلامية ذات رسالة، وبناءا على فهمها للدور الحقيقي الذي ينبغي أن تطلع به في خدمة المجتمع دون أن يعني ذلك إغفال المعايير المهنية في الحاكمية المؤسسية الشاملة التي يفترض أن تكون السمة البارزة للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية[٢].

ثالثا: المصارف الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحاكمية المؤسسية بمراعاة أكبر لمصالح أصحاب الودائع الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة أي درجة عالية من المخاطرة، مقارنة بمصالح أصحاب الودائع في المصارف التقليدية التي تقل مخاطرهم نظرا لثبات فوائدهم المصرفية[٣].

رابعا: تجمع الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية بين معايير الحاكمية المؤسسية التقليدية المنصبة على الجوانب المالية والإدارية وتحقيق قدر من الشفافية والنزاهة والإفصاح وبين المعايير الشرعية من حيث توافق أنشطة المصارف الإسلامية مع الأحكام الشرعية[٤].

خامسا: تحتل المنظومة القيمية الإسلامية بامتداداتها العقدية والفكرية والفقهية والسلوكية المكان الأبرز والأهم في توجيه الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية منبثقة عن الرؤى والتصورات الإسلامية في المجالات الاقتصادية، حيث إن هذه الحاكمية المؤسسية تعتبر نتاجا للفكر الاقتصادي الإسلامي الذي هو اقتصاد عقدي فكري أخلاقي سلوكي[٥].

سادسا: وجود حاكمية مؤسسية ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية[٦].

---

[١] الصلاحين، عبد المجيد (٢٠١٠). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، **مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني**، بتنظيم المركز العالمي للمهن المالية والإدارية، وأكاديمية الدراسات العليا، للفترة : ٢٧-٢٨ أبريل، طرابلس، ليبيا، ص ٢٥.

[٢] الصلاحين، **الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية**، المرجع السابق، ص ٢٥.

[٣] بورقبة، شوقي (٢٠٠٩). **الحوكمة في المصارف الإسلامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس، سطيف – الجزائر، ص١٥. www.kantakji.com، موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية .

[٤] الصلاحين، **الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق،ص ٢٦.

[٥] الصلاحين، **الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية**، المرجع السابق، ص ٢٣.

[٦] الزعتري، **الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية**، مرجع سابق، ص٣.

المبحث السادس : التقنيات اللازمة لتطبيق الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية ومؤسسات الحاكمية للمصارف الإسلامية

المطلب الأول : التقنيات اللازمة لتطبيق الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية

إدراكا من لجنة بازل لأهمية التطبيق السليم للحاكمية المؤسسية في الجهاز المصرفي فقد أصدرت العديد من الأوراق حول موضوعات محددة تم التأكيد فيها على أهمية الحاكمية المؤسسية وقد أشارت هذه الأوراق إلى بعض الإستراتيجيات والتقنيات اللازمة لتطبيق الحاكمية المؤسسية بصورة سليمة داخل الجهاز المصرفي، منها[١]:

أولا: توافر قيم للمصرف ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

ثانيا: توافر إستراتيجية للمصرف معدة بشكل جيد، التي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

ثالثا: التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار، متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد إلى مجلس الإدارة.

رابعا: وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومدققي الحسابات.

خامسا: توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.

سادسا: رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح.

سابعا: الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا والتي تحقق العمل بطريقة ملائمة، وأيضا بالنسبة للموظفين سواء كانت في شكل مكافآت أوترقيات أوأي شكل أخر.

ثامنا: تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أوإلى الخارج.

لذلك لابد من الإدراك بأن نجاح الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي لا يرتبط فقط بوضع القواعد الرقابية ولكن لابد من ضرورة تطبيقها بشكل سليم وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة وعلى المصرف المعنى وإدارته من الجهة الأخرى، حيث يجب أن تكون إدارة المصرف مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط مما يساعد على تنفيذها[٢].

---

(1) Basel Committee on Banking Supervision (1999). **Enhancing corporate governance for banking organizations**, bank for international settlement, p3-4 . www.bis.org الموقع الإلكتروني **لبنك التسويات الدولية**

(٢) علال، بن ثابت، نعيمة، عبدي (٢٠١٠). الحوكمة في المصارف الإسلامية، **يوم دراسي: حول التمويل الإسلامي: واقع وتحديات**، ٩ ديسمبر، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص ٧. (بتصرف)

فالمصارف الإسلامية بحاجة إلى نظام فعال للحاكمية المؤسسية، قادر على التطور والتوافق مع متغيرات ومستجدات العمل المصرفي، لذا لابد من توافر خصائص في نظام الحاكمية المؤسسية أهمها مايلي[١]:

أولا: الفاعلية الكاملة في تحقيق وإرساء مبادئ الحاكمية المؤسسية.

ثانيا: البساطة الشديدة في التطبيق وفي التنفيذ.

ثالثا: سهولة الفهم والإستعاب من جانب العاملين.

رابعا: المرجعية العميقة، خاصة في إطار هيكل القيم والأدب العام.

خامسا: القابلية للاستمرار والتطور والارتقاء، والتكيف مع المتغيرات والمستجدات وبشكل دائم ومستمر.

المطلب الثاني : مؤسسات الحاكمية للمصارف الإسلامية

لقد أحرزت المؤسسات المالية الإسلامية تقدما ملحوظا نتيجة للتطورات التقنية في الصناعة المصرفية واستخدام التكنولوجيا المتقدمة من جانب، وأقل تأثر بالأزمات المالية العالمية التي تسببت بانهيار العديد من المصارف والمؤسسات المالية والشركات من جانب أخر مما أدى إلى تقدم في أداء العمليات والخدمات المصرفية بمختلف أنواعها المتعددة.

لهذا فقد حرصت البنوك المركزية في كثير من البلاد الإسلامية على إصدار قوانين خاصة تنظم نشاط المصارف الإسلامية أوتضمين القوانين العامة التي تنظم عمل المصارف في تلك البلاد مواد قانونية تختص بالمصارف الإسلامية، والحاجة إلى وجود مظلات دولية لأنشطة تلك المصارف من أجل العمل على توحيد المعايير والقواعد الحاكمية المؤسسية لأنشطة تلك المؤسسات[٢]. فأنشئت عدة هيئات ومنظمات دولية منها:

أولا: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية Accounting And Auditing Organization For Islamic Financial Institutions (AAOIFI)[٣]:هي منظمة دولية مستقلة غير ربحية تأسست عام ١٩٩١، تقوم بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والأخلاق ومعايير الضبط والمعايير الشرعية المختصة بالصناعة المصرفية والمالية الإسلامية، فقد تم اعتماد ٨٧ معيارا حتى نهاية ٢٠١٣، موزعة على النحوالتالي:

---

[١]بلعزوز، بن علي، حبار، عبد الرزاق (٢٠٠٩). الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، **ملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، للفترة ٢٠-٢١ أكتوبر، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص ١٠-١١.

[٢] الصلاحين، **الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص ١٧.

[3] تم الاطلاع بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٥، الموقع الالكتروني **لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية** www.aaoifi.com .

أولا: ٢٥ معيارا محاسبيا.

ثانيا: ٧ معايير للضبط.

ثالثا: ٥ معايير للمراجعة.

رابعا: معيارين للأخلاقيات.

خامسا: ٤٨ معيارا شرعيا.

ثانيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية Islamic Financial Services Board (IFSB)[١]:

هي منظمة دولية مستقلة تأسست عام ٢٠٠٢، وتقوم بوضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك، وسوق المال، والتكافل (التأمين الإسلامي).

فقد تم إصدار المعايير والمبادئ الإرشادية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين) التالية:

أولا: معيار كفاية رأس المال.

ثانيا: المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات.

ثالثا: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر المؤسسات.

رابعا: الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق.

خامسا: عملية المراجعة الإشرافية على السوق.

وقد ظهرت مؤسسات أخرى كالسوق المالي الإسلامي الدولي[٢]، ومركز إدارة السيولة المالية[٣]، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية[٤]، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف[٥].

---

(1) تم الاطلاع بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٥ . الموقع الالكتروني **لمجس الخدمات المالية الإسلامية،** www.ifsb.org

(2) تم الاطلاع بتاريخ , لمزيد من المعلومات الاطلاع على الموقع الإلكتروني **للسوق المالي الإسلامي الدولي،** www.iifm.net ٢٠١٤/٢/٢١

(3) تم الاطلاع لمزيد من المعلومات الاطلاع على الموقع الالكتروني **لمركز إدارة السيولة المالية،** www.lmcbahrain.com بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢١

(4) لمزيد من المعلومات الاطلاع على الموقع الالكتروني **لمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية،** www.cibafi.org الاطلاع بتاريخ ٢٠١٤ /٢/٢١

(5) تم الاطلاع بتاريخ لمزيد من المعلومات الاطلاع على الموقع الالكتروني **للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف،** ، www.iirating ٢٠١٤/١/٢١

ويعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالإضافة إلى هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية من أبرز المؤسسات التي حققت نوعا من السبق في إصدار معايير ومبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن كل من منظمة مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ووثيقة لجنة بازل حول " تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية " وبني عليها مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يجب أن تلتزم بها إدارة المصارف الإسلامية تجاه أصحاب المصالح[١].

[١] الصلاحين، **الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص ١٨.

المبحث السابع :الأدوات الداخلية والخارجية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية

الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية تقوم بدور فعال في حل مشكلة الوكالة الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة (الملاك والمديرين) استنادا على فعالية الأدوات الداخلية من جهة التي تشير إلى قواعد والأساليب التي تضمن هيكل إداري مصرفي إسلامي مناسب، ومن جهة أخرى مكملة لها الأدوات الخارجية التي تشير إلى قواعد وإجراءات تضمن سير أعمال المصرف الإسلامي بالشكل السليم، وهذه الأدوات تؤثر وتتأثر بالتطبيق السليم لإطار الحاكمية المؤسسية.

أدوات الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية تقسم إلى[١]:

أولا: أدوات الحاكمية المؤسسية الداخلية (Internal Corporate Governance Instruments)

ثانيا: أدوات الحاكمية المؤسسية الخارجية (External Corporate Governance Instruments)

المطلب الأول : أدوات الحاكمية المؤسسية الداخلية (Internal Corporate Governance Instruments)

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات، وتوزيع السلطات داخل المصرف الإسلامي بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض – تكلفة الوكالة – بين مصالح هذه الأطراف[٢].

فهي تتمثل بالأدوات التالية:

أولا: **الهيئة العامة لحملة الأسهم (المالكون) Shareholders**[٣]: هم من يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم القيمة للمصرف على المدى البعيد مما يحدد مدى إستمراريتها مقابل الحصول على الإرباح المناسبة لإستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء

---

[١] كراز، شادي (٢٠٠٠). **دور المراجعة في حوكمة الشركات للحد من التلاعب في التقارير المالية المنشورة: دراسة في سورية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص ٣٩. (بتصرف)

[٢] مرجي، منجد معين (٢٠١٠). **أثر الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات الصناعة المساهمة الأردنية: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، ص ٣٥. (بتصرف)

[٣] عمر، هالة (٢٠١١). محددات الحوكمة ومعاييرها إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، **مجلة الإدارة**، مصر، مجلد ٤٩، عدد ١، ص ٤٤-٥٨، ص ٧٨. (بتصرف)

مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن أختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة المصرف ضمن القوانين والسياسات المطلوبة[١].

فالمساهمون ثلاث أنواع وهم[٢]:

أولا: المساهم الفرد: هو الذي يساهم بعدد متواضع من الأسهم، تمكنه من حضور اجتماعات المساهمين وتقديم مقترحات تعرض للتصويت.

ثانيا: المساهم الكبير (المالك لنسبة كبيرة من الأسهم): هم راصدون نشطون، ولديهم الحافز والسلطة ليكونوا راصدون فعاليين.

ثالثا: المساهم المؤسس (صناديق المعاشات، صناديق الاستثمار، شركات التأمين): هم من لديهم القدرة على ممارسة التأثير الفعال وفرصتهم في النجاح أكبر من المساهم الفرد، وهم أكثر نشاطا في الإشراف وإدارة المال لصالح كثيرين من صغار المستثمرين.

تتلخص أهم اختصاصاتها فيما يلي[٣]:انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الموافقة على الميزانية السنوية، وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح وسماع تقرير المستشار الشرعي، زيادة أوخفض رأس المال، انتخاب مدققي حسابات المصرف، إجراء أي تعديلات على النظام الأساسي للمصرف. إلى جانب قيامهم بالإقرارعن نسب الأرباح التي يتقرر توزيعها، وتعيين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتحديد مكافأتهم[٤].

ثانيا: مجلس الإدارة واللجان التابعة له Board Of Directors[٥]: هو مجموعة من الأعضاء يتراوح عددهم مابين خمسة إلى ثلاثة عشر عضوا، ويختارهم الملاك (حملة الأسهم)[٦].ويتحمل مجلس الإدارة عدد من المسؤوليات حسب لجنة بازل وهي[٧]:

أولا : مجلس الإدارة يتحمل المسؤولية المطلقة عن المصرف، ومسئول عن رسم السياسات والخطط الإستراتيجية للمخاطر والسلامة المالية، وتنظيم أعمال المصرف.

ثانيا: يقع على عاتق مجلس الإدارة تشكيل الهيكل التنظيمي.

---

[١]مزريق، عاشور، معموري، صورية (٢٠١٢). حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي، **الملتقى الوطني الوطني حول: حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري**، للفترة ٦-٧ ماي، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ص ٤. (بتصرف)

[2]Kim, Kenneth, nofsinger, johan ,mohr, derek (2010). **corporate governance**، تعريب العشماوي، محمد عنام، غريب، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة السعودية، ص ١١٧-١٢٥ .

[٣]عريقات، حربي محمد، عقل، سعيد جمعة (٢٠١٠). **إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)**، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان - الاردن، ص ٢٦٦.

[٤]العزيزي، شهاب أحمد سعيد (٢٠١٢). **إدارة البنوك الإسلامية**، ط١، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان،الاردن، ص ٦٣. (بتصرف)

[٥]الشهداني، بشرى نجم عبدالله، الفتلاوي، ليلي ناجي محمد (٢٠١٢). المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر اليات الحوكمة في تخفيضها، **مجلة الإدارة والإقتصاد**، كلية الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، مجلد ٣٥، عدد ٩٣، ص ٢٦-٥٦، ص ٣٦.

[6]http://www.jsc.gov.jo **بتصرف،موقع الإلكتروني لهيئة الاوراق المالية**، تم الإطلاع ١٠/٧/ ٢٠١٤

[7]Basel Committee On Banking Supervision (2010) . **Principles for enhancing corporate governance**, previous reference, P7-8 . www.bis.org تم الأطلاع ٥/٣/٢٠١٤

ثالثا: يجب على مجلس الإدارة الإشراف على تنفيذ المصرف لإستراتيجية المخاطر الشاملة، وإدارة المخاطر والامتثال، ونظام الرقابة الداخلي، وإطار الحاكمية المؤسسية والمبادئ، والقيم المؤسسية.

رابعا: يجب أن يأخذ المجلس في الاعتبار مسؤوليته اتجاه المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى.

خامسا: يجب على أعضاء مجلس الإدارة ممارسة واجب الولاء اتجاه المصرف.

إلى جانب عدد من المسئوليات الأخرى موكله إلى مجلس الإدارة للمصارف الإسلامية يجب القيام بها وهي[١]: تعيين وتقييم وربما حتى فصل الإدارة العليا، وأهم منصب فيها هو الرئيس التنفيذي للمصرف والتصويت على المقترحات التشغيلية الرئيسية (مثل: النفقات الرأسمالية الكبيرة والاستحواذات)، إضافة إلى التصويت على القرارات المالية الهامة (مثل: إصدار الأسهم، وصرف أرباح الأسهم وعمليات إعاة شراء الأسهم)، إسداء النصح والمشورة إلى الإدارة، والتأكد من تقديم تقارير دقيقة عن أنشطة المصرف ووضعها المالي إلى حملة أسهم المصرف.

ويقوم مجلس الإدارة في المصارف الإسلامية بوظائف مهمة منها[٢]:

أولا: تحديد الأهداف الإستراتيجية بوضوح، والقواعد الإرشادية للمصرف، ومرونة التشغيل للإدارة العليا، ومعايير التصرف الحسن للموظفين.

ثانيا: توزيع الواجبات والمسؤوليات للجهات التي تأخذ القرار في المصرف ولأعضاء المجلس أنفسهم.

ثالثا: التأكد من الشفافية الكافية في العمل وفق المعايير الدولية التي وضعتها لجنة بازل، ووفق هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ووفق الضوابط التي تضعها السلطات الإشرافية.

رابعا: اتخاذ التدابير التصحيحية في الحال عند حدوث أي خلل، وأن يقوم بتقييم أوضاع المستثمرين الذين يأخذون أموال المصرف وتقييم أداء المجلس نفسه.

ويقوم المجلس بمهام أخرى كالالتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية الذي هو جزء منها وذلك عن طريق المحافظة على حقوق المساهمين، والمعاملة العادلة لهم ولحقوق الأقلية والأجانب، واحترام دور أصحاب المصالح، وتوفير معلومات مناسبة وكافية، وبدقة عالية، وبالوقت المناسب،

---

[١] حماد، طارق عبدالعال (٢٠٠٩). **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، ط١، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص ٢١٥. (بتصرف)

[٢] شابرا، محمد، أحمد، حبيب (٢٠٠٦). **الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية**، ط١، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص ٤٦.

إلى جانب اختيار الإدارة التنفيذية التي تقوم بترجمة الخطط الإستراتيجية على أرض الواقع، وتعتبر هذه الإدارة بمثابة مفوض عن مجلس الإدارة للقيام بإدارة أعمال المصرف بشكل يوم [١].

جميع هذه الواجبات والمسؤوليات يقوم بها مجلس الإدارة لغاية تحقيق جملة من الأهداف وهي[٢]:

أولا: العمل على تنمية حقوق المساهمين إلى الحد الأقصى على المدى البعيد.

ثانيا: تحقيق عائدات كافية على استثماراتهم والمحافظة على مصالحهم والتعامل مع فئاتهم بعدل.

والتطبيق السليم للحاكمية المؤسسية يستدعى وجود لجان منبثقة من مجلس الإدارة تعمل على تحقيق الرقابة والضبط لمختلف جوانب النشاط في المصرف الإسلامي وضمان تقيد الإدارة التنفيذية بسياسات وتوجيهات مجلس الإدارة وتنفيذ الخطط والأهداف الإستراتيجية، ويشكل مجلس الإدارة العديد من اللجان التي يحتاجها والأكثر شيوعا حسب لجنة بازل وهي[٣]:

أولا: لجنة التدقيق Audit Committee: هي إحدى اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة وتعد بمثابة حلقة الوصل بين طرفي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين المدققين الداخلين والخارجيين ومجلس الإدارة.

الدور الرئيسي الذي تقوم به لجنة التدقيق[٤]:مراقبة سلامة البيانات المالية للمصرف، مراجعة نظام الرقابة المالية الداخلية، مراقبة ومراجعة فعالية وظيفة المدقق الداخلي، تقديم توصيات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بتعين المدقق الخارجي والموافقة على الأجور وشروط التعاقد بعد تعينه من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، مراقبة ومراجعة استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته وفعاليته.

هذه المهام التي تقوم بها لجنة التدقيق لغاية تحقيق جملة من الأهداف وهي الحفاظ على حقوق المساهمين، وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل، وكذلك دعم ومساندة مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة[٥]. وتزويد مجلس الإدارة بالمعلومات المالية الكافية والملائمة لتحسين قدراتهم في إدارة شؤون المصرف، مما يؤدي لتدعيم مركز المصرف الاقتصادي وهو ما تسعى الحاكمية المؤسسية إلى تحقيقه[٦].

---

[١] إسماعيل، علي عبد الجابر الحاج (٢٠١٠). **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في القطاعين المصرفي والصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص ٢١-٢٢. (بتصرف)

[٢] سليمان، محمد مصطفي (٢٠٠٨). **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، ط ١، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ٣٢.

[3]Basel Committee On Banking Supervision (2010). **Principles for enhancing corporate governanc**e, previous reference, p 12-13.

[4]Smith, Robert (2003). Audit committees combined code guidance , a report and proposed guidance by **an FRC(Financial Reporting Council)**, London. (disposal)

[٥]سامي، مجدي محمد (٢٠٠٩). دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الاسكندرية، مصر، العدد ٢، المجلد ٤٦، ص ٢٧.

[٦] كراز، **دور المراجعة في حوكمة الشركات للحد من التلاعب في التقارير المالية المنشورة: دراسة في سورية**، مرجع سابق، ص٦١.(بتصرف)

ثانيا: لجنة المخاطر Risk Committee: وهي لجنة تقوم بإدارة المخاطر بوضع الأطر والإجراءات اللازمة للتعامل مع كافة فئات المخاطر [١].

ثالثا: لجنة التعويضات Compensation Committee: هي لجنة تقوم بتحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا والتي يجب أن تكون في حدود المعقول لضمان تعزيز مصالح المصرف في الأجل الطويل عن طريق جذب المهنيين ذوي الكفاءات والمهارات العالية[٢].

رابعا: لجنة الترشيحات Nominations Committee: هي لجنة تقوم بوضع السياسات والمعايير الخاصة بالتعيينات واختيار أعضاء مجلس الإدارة العليا والعمل على إعداد الخطط والبرامج لتطوير مديري المستقبل[٣].

خامسا: لجنة الأخلاقيات والامتثال Ethics / Compliance Committee: وهي لجنة تركز على ضمان أن المصرف لدية الوسائل المناسبة لتعزيز عملية صنع القرار السليم والامتثال للقوانين واللوائح والقواعد الداخلية.

تركيبة وهيكلة مجلس الإدارة في المصارف الإسلامية Board Composition and Structureيتضمن[٤]:

يعد مجلس الإدارة بمثابة الركيزة الأساسية في الحاكمية المؤسسية للحصول على هيكل تنظيمي للمصرف سليما، فإذا الأساس سليم سيتحقق النجاح بالخطوات التالية، لذا على مجلس الإدارة أن تأخذ بعين الاعتبار عدة أمور مهمة وهي:

أ- حجم مجلس الإدارة Board Size: يشير إلى عدد المديرين الأعضاء لمجلس المصرف الإسلامي الذين يقومون بدور المراقبة واتخاذ القرارات الإستراتيجية[٥]. ويعتبر حجم مجلس الإدارة من أدوات الحاكمية المؤسسية الداخلية للمصارف الإسلامية لما له من تأثير إيجابي على قدرة المصرف لتحسين الكفاءة، خاصة عندما يتكون المجلس من نسبة عالية من المديرين غير

---

[١] العزايزة، **مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**، مرجع سابق، ص ٢٣.

[٢] ليلى، قطاف، أمين، بن عواق شرف الدين (٢٠١٣). دراسة حول أثار تطبيق مبادىء حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري : بعض التجارب الدولية والإقليمية الرائدة، **المؤتمر الثالث للعلوم المالية والصرفية حول: حوكمة الشركات والمسؤولية الإجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة**، للفترة ١٧-١٨ نيسان، جامعة اليرموك أربد، الأردن، ص ٦٠٢.(بتصرف)

[٣] إسماعيل، علي عبد الجابر (٢٠١٠). **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية للقطاعين المصرفي والصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،ص ٢٥.

[4] Wang,zong,Deng,xiao (2006). Corporate Governance and Financial Distress Evidence from Chinese Listed Companies,**the Chinese Economy**, vol 39, issue5 ,P12-13.

[5] Mousa,Gehan,Desoky,Abdelmohsen (2012).The Association Between Internal Governance Mechanisms And Corporate Value: Evidence From Bahrain **, Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance**, Universiti Sains Malaysia, Malaysia,Vol.8,No 1.67-91, P 7 .(disposal)

التنفيذيين لكونهم يقوموا في تجنب هدر الموارد بالتالي يسهم في تحسين الكفاءة[١]. ويعتمد عدد أعضاء مجلس إدارة المصارف الإسلامية على حجم المصرف وطبيعته، وكلما كان أعضاء مجلس الإدارة على دراية وخبرة بطبيعة عمل المصرف فان المصرف يكون قادرا على مواجهة التحديات المختلفة المحيطة به، كما تمثل كفاءة أعضاء مجلس الإدارة ميزة تنافسية للمصرف نفسه[٢].

فالزيادة في حجم مجلس الإدارة في المصارف الإسلامية له تأثير إيجابي على الأداء المالي لكونه يساعد في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح نتيجة ما يوفره من رقابة فعالة تسهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة[٣]، وتسهم في تحسين أداء المصرف بسبب المراقبة المناسبة وزيادة القدرة الرقابية، والقدرة على صنع القرار[٤].

بالمقابل إن الزيادة في حجم المجلس (عدد أعضاء المجلس) له تأثير سلبي على الأداء المالي للمصرف وعلى مراقبة المصرف لكونها تحدث زيادة في مشكلة الوكالة، ويجعل اتخاذ القرار بطيئا[٥]، وله تأثير سلبي على العائد على حقوق المساهمين نتيجة فجوات الاتصال وزيادة تكلفة التنسيق[٦]، ويسهم في عدم التنسيق في المعلومات وضعف في الإدارة[٧].

وانخفاض حجم المجلس يؤدي إلى زيادة في ربحية المصرف، لكونه يحتوي على أفضل مؤهلات علمية أكثر فعالية في مراقبة المدراء والمساعدة في تحسين الأداء[٨].

وعليه يعد حجم مجلس الإدارة في المصارف الإسلامية من أدوات الحاكمية المؤسسية الهامة لما له من تأثير في دور المجلس في أداء الوظائف الرقابية والإشرافية الموكلة إليه، وزيادة التفاعل بين الأعضاء في حال طرح موضوعات تخص مصلحة المصرف والمشاركة وإبداء

---

[1] Tanna, sailesh , et al.. (2011). the effect of board size and composition on the efficiency of uk bank , **international journal of the economics of business,** Vol 18, Issue 3, p 441-462, p 453. (disposal)

[٢] الهنيني، ايمان احمد (٢٠٠٤). **تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الاردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني،** أطروحه دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ص ٤١. (بتصرف)

[٣] الخيال، توفيق عبد المحسن (٢٠٠٩). تأثير اليات الحوكمة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي،** مصر، مجلد ١٣، عدد١، ص ١٩١-٢٤٦، ص ٢٣٦.

[4] Manna,APU,et al.. (2013), Impact of Board Composition and Board Meeting On Firms Performance: AStudy Of selected Indian Companies, Vilakshan**, XIMB Journal**, India,Vol.10, issue2, p109 . (disposal)

[5] Ranti, Uwuigbe, Samuel, Fakile (2012). The Effects of Board Size on Financial Performance of Banks :A study of Listed Banks in Nigeria**, International Journal of Economics and Finance,**The Canadian Center Of Science And Education, America, vol 4, issue2,P264.

[6] Abiodun,Qlusola,et al.. (2013). relationship between corporate governance and organizational performance: Nigerian listed organizations experience**, International Journal of Business and Management Invention,** Indian, Volume 2, Issue 9, PP.01-06, p 5.

[7] Adewuyi,Adeolu,Olowookere,Afolabi (2009)**.** Impact of Governance Instruments on the Productivity of Nigerian Listed Firms, **ICFAI Journal of corporate governance**, Hyderabad, India, Vol 8, Issue 3/4, p51-74, p68.

[8] Manini, muganda, Abdilahi, umulkher (2013). board mechanisms and profitability of commercial banks in kenya, **international journal of research in commercail and management**, USA, Vol 3, Issu 5, p 166.

الرأي وتقديم ألاقتراحات في الأمور التشغيلية والمالية بالتالي تسهم في تحسين أداء المصرف، فالزيادة في عدد أعضاء المجلس يجعل كل من الأعضاء أن يتكل على الأخر مما يفقد قيام المجلس بمهامه بكفاءة وفعالية.

ب- ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم Board Equity Ownership[١]:هي امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لجزء من إجمالي أسهم رأس مال المصرف المصدرة.

إن التداخل بين الملكية والإدارة قد يؤدي لتقليل التعارض في المصالح بين الملاك والمديرين، مما ينعكس بشكل إيجابي على الأداء، ويعظم ثروة الملاك، ولكن في حالة عدم التوافق فإن ملكية المديرين تمنحهم قدرا أكبر من الحرية لتحقيق أهدافهم دون أدنى مراعاة لمصالح صغار الملاك[٢].

وتعد هذه الأداة من أهم أدوات الحاكمية المؤسسية الفعالة مما تسهم في زيادة قيمة المصرف حتى تصل إلى نقطة معينة، بعدها أي زيادة في الملكية الإدارية لها أثر سلبي على قيمة المصرف[٣]، وتسهم في تخفيض التضارب بين المديرين والمساهمين[٤]، وتعمل أيضا على ممارسة الضغط العالي على أداء المصرف من أجل الحصول على أداء أفضل[٥].

فالزيادة في عدد أعضاء المجلس في المصرف من ذوي الملكية، يؤدي إلى وجود خبرات متنوعة، مما يؤدي إلى تحسين أداء المصرف المتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة، فالعلاقة طردية بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم والقيمة الاقتصادية المضافة[٦].

وعليه فأن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لجزء من إجمالي أسهم المصرف الإسلامي المصدرة تساعد على تقليل تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين لوجود مصالح مشتركة بين الطرفين (المديرين والمساهمين)، وتسهم في تحسين أداء المصرف وتعظيم الثروة للمساهمين لما يملكوا من حافز المراقبة والإشراف على أداء الإدارة والقدرة على اتخاذ قرارات صائبة تصب في مصلحة المصرف، والدخول في استثمارات مدروسة مسبقا.

---

[١]محمد، عبدالرحمن عبد الفتاح (٢٠١١). نموذج مقترح لقياس أثر اليات الحوكمة على جودة الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية لشركات المساهمة المصرية (دراسة ميدانية)، **المجلة العلمية**، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر، عدد ٥٠، ص ٩٤-١٤٩، ص ١٠٤.

[٢]عمران، فاتن عبد النعيم احمد (٢٠١٢). مدى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في تعزيز حماية حقوق مساهمين الاقلية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية المقيدة بالبورصة المصرية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، مصر، مجلد ٢٦، عدد ٤، ص ٢٩١-٣٣٩، ص ٣٠٣.

(3) Mcconnell, Servaes,et al.. (2004). **changes in equity ownership and changes in the market value of the firm**, working paper, Purdue University, London Business School and University of Utah, Department of Finance, p30 . http://ssrn.com . (disposal)

(4) Ahmad, huson (2009). Managerial Ownership Concentration and Agency Conflict using Logistic Regression Approach: Evidence from Bursa Malaysia, **journal of management research** ,Macrothink Institute, Las Vages, Vol1, No1, p 8.

(5) Adewuyi,Adeolu,Olowookere,Afolabi (2009)**.** Impact of Governance Instruments on the Productivity of Nigerian Listed Firms, **ICFAI Journal of corporate governance**, Hyderabad , India,Vol 8, Issue 3/4, p51-74, p67.

[٦]القيسي، **أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركات على رأس المال العامل وإنعكاسهما على القيمة الإقتصادية المضافة**، مرجع سابق، ص ١٦٦. (بتصرف)

ج- استقلالية مجلس الإدارة Independent Directors: تشير إلى مجلس الإدارة الذي يتألف من المديرين غير تنفيذيين والذين ليس لديهم علاقات مع المصرف بخلاف دورهم كأعضاء لمجلس الإدارة[١]. ولا ترتبط بأعضاء المجلس مصالح شخصية في المصرف التي تؤثر على حياد قراراتهم[٢].

وتعد نسبة المدراء الخارجيين في المجلس بمثابة أحد محددات الحاكمية المؤسسية لذا أن وجود أعضاء مستقلين في تشكيلة مجلس الإدارة يسهم في الإدارة الفعالة من خلال ممارسة السيطرة على عملية صنع القرار بين كبار المديرين في مصلحة المساهمين[٣]، ويؤدي إلى وجود رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية، لأنه يحد من سيطرة الإدارة التنفيذية على المجلس ويزيد من استقلاليته في اتخاذ القرارات[٤]، مما ينعكس على الأداء المالي للمصرف إلى جانب قدرتهم على المراقبة وتخفيض تكاليف الوكالة وحماية حقوق المساهمين الأقلية وزيادة ربحية المصرف وقيمته[٥].

ويؤدي أيضا بحاكمية مؤسسية جيدة من خلال ممارسة السيطرة على عملية صنع قرار المدراء لاعتبار المديرين الخارجيين كمراقبين ويمكنهم تأديب الإدارة وتحسين العائد للسهم[٦]، وتسهم الاستقلالية أيضا في الحد من قدرة المديرين على التصرف بما يخدم مصالحهم الخاصة، دون الأخذ في الاعتبار مصالح الملاك[٧].

بالمقابل أن استقلالية المجلس علاقة سلبية مع أداء المصرف، لان المديرين المستقلين يلعبون دورا استشاريا في التخطيط الاستراتيجي لا يشاركون في عملية صنع القرار، علاوة على ذلك قد لا يملكون المعرفة أوالخبرة العملية حول حال المصرف الحالي، بالتالي أن عدم وجود الخبرة والدراية بشأن عمليات المصرف يخلق مشاكل لتنفيذ الخطة التي شكلها المدراء المستقلون، بالتالي زيادة حجم المديرين المستقلين في المجلس قد يضلل عملية صنع القرار[٨].

---

[1] Davidson, Goodwin-stewart,et al.. (2005). internal governance structure and earning management, **accounting and finance**,Vol 45, Iissue 2, p (241-267), p 244.(disposal)

[٢] رمضان، عماد زياد (٢٠١٠). أدوات الحاكمية المؤسسية وتكاليف الوكالة الإدارية: دراسة تطبيقية على السوق الأردني، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، مصر، مجلد ٣٤، عدد ٣، ص ١٥٥-١٧٩، ص ١٦٣. (بتصرف)

[3] Adebayo, Olusola,et al... (2013). Relationship Between Corporate Governance And Organizational Performance: Nigerian Listed Organizations Experience, **International Journal of Business and Management Invention ,** India, Vol21, No 9 ,P5.(disposal)

[٤] الحجايا، أكرم صباح، الحطبات، خالد (٢٠١١). رقابة مجلس الإدارة وأثره على الأداء المالي للشركا : حالة تطبيقية للشركات الصناعية الأردنية، **مجلة أم القرى للعلوم الأجتماعية**، السعودية، مجلد ٤، عدد ١، ص ١٣-٤٦، ص ١٩.

[5] Kumar, Naveen, Singh ,J.P (2012). Outside Directors, Corporate Governance and Firm Performance: Empirical Evidence From India, **Asian Journal of Finance and Accounting,** VOL 4, NO2, P42- 51.

[6] Abiodun,Qlusola,et al..,**relationship between corporate governance and organizational performance: Nigerian listed organizations experience**, previous reference, p5.(disposal)

[٧] محمد، **نموذج مقترح لقياس أثر اليات الحوكمة على جودة الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية لشركات المساهمة المصرية (دراسة ميدانية)**، مرجع سابق، ص ١٠٥.

[8] Manna,APU,et al… **, Impact of Board Composition and Board Meeting On Firms Performance: AStudy Of selected Indian Companies**, previous reference, p 108-109. (disposal)

لذلك فإن المجلس يحتاج إلى توازن بين المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين من مهارات وخبرات متنوعة وكفاءات لتوجيه المصرف بفعالية وضمان تحقيق هدف تعظيم القيمة للمساهمين[١].

د- ازدواجية الرئيس التنفيذي CEO Duality (Chief Executive Officer Duality):

تشير إلى أن شخصا واحدا يتولى منصبين في أن واحد وبشكل أكثر تحديدا الجمع بين منصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة[٢]. إذ أن فصل دور رئيس مجلس الإدارة عن دور المديرالتنفيذي، يقوي من دور الأول في الرقابة على تصرفات الثاني للتحقق من سلامتها وفاعليتها في تعظيم منافع حملة الأسهم، وفي نفس الوقت، تحفز الثاني على بذل المزيد من الجهود لتحسين أداءه والارتقاء به من خلال اختياره للأنشطة التي تضيف قيمة للمصرف، وذلك بهدف المحافظة على منصبه وحوافزه[٣].

فازدواجية الرئيس التنفيذي له تأثير سلبي على الأداء المالي للمصرف[٤]، لأنها تقلل من فعالية مجلس الإدارة إذا كان الرئيس التنفيذي ورئيس المجلس الإدارة هو نفس الشخص، ولن يكون هناك أي فرد أخر لمراقبة أفعالة وسوف يكون للرئيس التنفيذي غاية في تعظيم مصالحة الشخصية على حساب المساهمين[٥].

لذا ينظر المساهمون الفاعلون وكذلك المعنيين بالحاكمية المؤسسية إلى عملية الفصل بين دور الرئيس التنفيذي ودور رئيس مجلس الإدارة، على أنها وسيلة فاعلة لخفض تكاليف الوكالة وتحسين الأداء، وذلك لخضوع أداء المديرين لرقابة رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، مما يدفع بالمديرين إلى تحسين أدائهم والارتقاء به إلى أهداف حملة الأسهم وذلك لضمان بقائهم واستمرارهم في الوظيفة والحصول على المكافآت المتفق عليها، وهو على عكس حال دمج الدورين، إذ أن دمج دور الرئيس التنفيذي بدور رئيس مجلس الإدارة سيجعل المصرف تحت أدارة شخص واحد، وسيسمح هذا الوضع لذلك الشخص السيطرة على المعلومات المتاحة عن أنشطة المصرف ويقدمها إلى أعضاء المجلس بالطريقة التي يراها مناسبة ومتفقة مع أهدافه، مما يضعف دور المجلس وفاعليته في رقابة المديرين[٦]. فمن المهام التي يقوم بها المدير التنفيذي وهي[٧]: تنفيذ الخطط الإستراتيجية والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة، الإشراف على

---

(1) Manini, Muganda, Abdillahi, Umulkher, **Board Mechanisms and Profitability Of Commercial Banks In Kenya**, previous reference, p 163.(disposal)

(٢) مرجي، **أثر الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات الصناعية المساهمة الأردنية: دراسة ميدانية**، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٣) الفضل، **العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة: دراسة حالة في الأردن**، مرجع سابق، ص ٤ .(بتصرف)

(4) Syriopoulos,Theodore, et al.. (2012). corporate governance mechanisms and financial performance: ceo duality in shipping firms, **Eurasian business review**,Vol 2, Issue 1, p 1-30, p 19 . (disposal)

(5) Abiodun, Olusola, et al.., **Relationship Between Corporate Governance And Organizational Performance: Nigerian Listed Organizations Experience,** previous reference,P5.

(٦) الفضل، **العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة: دراسة حالة في الأردن**، مرجع سابق، ص٣٢-٣٣. (بتصرف)

(٧) مرجي، **أثر الحوكمة المؤسسية على اداء الشركات الصناعية المساهمة الاردنية دراسة ميدانية**، مرجع سابق، ص ٤٦. (بتصرف بتصرف)

أعمال المصرف، ضمان تزويد مجلس الإدارة بالمعلومات الكافية والحديثة، إدارة المصادر المالية والطبيعية في المصرف، تقديم النصح لمجلس الإدارة، تحفيز الموظفين ووضع البرامج التشجيعية لهم.

يقوم المدير التنفيذي بالاشتراك مع مجلس إدارة المصرف بتحديد مسؤوليات الإدارة وتطوير أهداف المصرف التي يكون المدير التنفيذي مسئولا عن تنفيذها، ويقوم المدير التنفيذي والإدارة العليا بالوظائف التالية[١]: تشغيل المصرف وتحقيق الإيرادات وتحقيق الأهداف الإستراتيجية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة، تطوير الخطط الإستراتيجية للمصرف وتقديمها لمجلس إدارة المصرف من أجل المراجعة والاعتماد أوإحداث بعض التغيرات عند الضرورة، تطوير الخطط التشغيلية السنوية والموازنات وتقديمها لمجلس الإدارة، قيام المدير التنفيذي باختيار أعضاء أكفاء لإدارة المصرف وتصميم هيكل تنظيمي مناسب لظروف المصرف، تحديد وإدارة المخاطر المرافقة لنشاطات المصرف، إعداد القوائم والتقارير المالية التي تعبر بأمانة وعدالة عن المركز المالي للصرف ونتيجة اعمالها.

وعليه فأن الفصل بين مسؤوليات كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي يساعد بتفعيل الدور الإشرافي والرقابي لرئيس مجلس الإدارة وتفعيل الدور التنفيذي للرئيس التنفيذي، مما يساعد هذا الفصل على إدارة المصرف بالشكل الصحيح بالتالي تحسين الأداء.

ومن الأمور التي يجب مراعاتها في تشكيل مجلس الإدارة عنصر النوعية ويقصد بذلك أن تتوفر في أعضاء المجلس المهارة والكفاءة التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة للنشاط من خلال القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة، بالإضافة إلى القدرة على متابعة ومساءلة الإدارة التنفيذية عن أعمالها، وذلك من خلال خريطة تنظيمية توضح خطوط السلطة والمسؤولية وقنوات الاتصال، هذا بالإضافة إلى نظام فعال للرقابة الداخلية يوضح الرقابة المالية والإدارية وإجراءات الضبط الداخلي، بالإضافة إلى أساليب مراجعة الأداء وتقييم المخاطر التي عادة تشمل أربعة أنواع رئيسية هي: مخاطر مالية، ومخاطر تشغيلية، ومخاطر أعمال ومخاطر طارئة[٢].

ولتوفير مجلس إدارة فعال في المصارف الإسلامية لابد أن يتميز المجلس بمايلي[٣]: الإستقلالية، والنشاط وسرعة الاستجابة، الحماسة والقدرة على تحمل المسؤولية، القدرة على التعامل في حال النجاح أوالفشل، لدوره الفعال والمؤثر بشكل مباشر في تعظيم ثروة المساهمين.

---

[١] الهنيني، **تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الاردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني**، مرجع سابق، ص٤٣ . (بتصرف)

[٢] مطر، محمد، نور، عبد الناصر (٢٠٠٧). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادىء الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**،عمان، الأردن، مجلد ٣، عدد ١، ص ٥٣.

[٣] السليحات، **اثر الادوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الارباح والقيمة السوقية المضافة**، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤. (بتصرف)

ثالثا: هيئة الرقابة الشرعية Sharia Supervisory Board[١]: هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويعهد لها توجيه نشاط المصارف الإسلامية ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمصارف[٢].

إتاحة رقابة شرعية في المصارف الإسلامية تعد ذات أهمية بالغة لأسباب عدة، فمن أبرزها[٣]:

أولا: لايمكن التأكد من هوية المصرف الإسلامي، وتطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية، والابتعاد عن الشبهات إلا من خلال وجود جهة شرعية تضبط أعماله وتصححها باستمرار.

ثانيا: عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية بشكل كاف من قبل العاملين في المصارف الإسلامية.

ثالثا: وجود رقابة شرعية في المصرف يعطي المصرف الصبغة الشرعية، كما يعطي وجود الرقابة ارتياحا لدى جمهور المتعاملين مع المصرف.

رابعا: انتشار أنواع جديدة من المعاملات التجارية كبطاقات الائتمان والحسابات بأنواعها والتجارة الالكترونية التي لايوجد لها أحكام في أمهات المصادر الفقهية، وأن وجدت الأحكام فإن المصرفيين القائمين على النشاط المصرفي غير مؤهلين للكشف عنها بأنفسهم.

وهذا الجهاز (هيئة الرقابة الشرعية) يعني أساسا بالحفاظ على التزام المصارف الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع مجالات عمل المصرف الإسلامي يتكون الجهاز من ثلاث أنواع أومستويات من الرقابة الشرعية وهي[٤]:

أ- هيئة الفتوى والرقابة الشرعية: وهي التي تقوم بالإفتاء والإجابة عن الاستفسارات التي ترد إلى الهيئة من قبل كافة الجهات التابعة للمصارف الإسلامية، كما تعنى بالنظر في أعمال المصارف وأنشطتها المالية المختلفة وإصدار الرأي الشرعي حيالها، والنظر في العقود وصيغ الاستثمار والمنتجات المالية التي تعلن عنها تلك المصارف.

فمن أهم ما تقوم به هيئة الفتوى والرقابة الشرعية [٥] :

أولا: اعتماد اللوائح والأنظمة والعقود النمطية: حيث تقوم الهيئة الشرعية بمراجعة الأنظمة واللوائح بما في ذلك النظام الأساسي للمصرف واعتماد الجوانب الشرعية في تلك اللوائح

---

[١] سليمان، محمد مصطفى (٢٠٠٦). **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة**، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، ص ٣٤٣.

[٢] **معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعايير المحاسبية**، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١)، ص ٤. بتصرف

[٣] العليات، احمد عبدالعفو(٢٠٠٦). **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص ٤٩-٥٠.

[٤] فداد، العياش (٢٠٠٩). الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية أهميتها، وشروطها وطريقة عملها، **الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقة الإسلامي**، للفترة ٢٦-٣٠ نيسان، الشارقة، الإمارات، ص ٦.

[٥] أبوعميرة، احمد ابراهيم (٢٠١٠). **هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الأردنية وتطبيقاتها العملية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة، جامعة ال البيت، الاردن، ص ٢٢.

والأنظمة، وإجراء الهيئة ما تراه مناسباً إما بالتعديل أوالإقرار أوالإضافة، ويحسن في هذا الصدد مشاركة الهيئة في إعداد تلك الأنظمة واللوائح قبل إقرارها.

ثانيا: الفتوى: فعلى الهيئة أن تبدي الرأي الشرعي في كل ما تعرضه المصارف على الهيئة، بل ينبغي ألا تكتفي الهيئة بما يعرض عليها وإنما عليها أن تبين حكم الشريعة الإسلامية في كل عملية يمارسها المصرف مع متابعة المستجدات في صيغ العقود والاستثمار والمنتجات المالية، وإبداء الرأي الشرعي حيالها، ضمن خطة ومنهجية واضحتين ينبغي أن تسير في ضوئهما الهيئة.

ب- الرقابة الشرعية الداخلية (جهاز التدقيق الشرعي): جهاز يتبع إدارة المصرف ويتولى مهمة تطبيق توجيهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ومتابعة تنفيذ قراراتها وفحص العقود والاتفاقيات والتعهدات التي تنفذها المصارف مع عملائها من خلال دليل إجراءات يتم إعداده بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المصرف وتصادق عليه الهيئة الشرعية، ولهذا الجهاز أهمية بالغة لحفظ أعمال المصرف عن المخالفات الشرعية، ومتابعة تنفيذ قرارات هيئة الفتوى على الوجه الصحيح، وعلى هذا فوجود هذا الجهاز واجب، من باب (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)[١]، والفتوى بلا رقابة ستبقى –في أحسن أحوالها- رهينة اجتهاد الموظف الذي قد يخطئ في تنفيذها أويحرف بعض ما تضمنه جهلاً منه بمضمونها[٢].

ومن أهم الأعمال التي تقوم بها الرقابة الشرعية الداخلية[٣] :

أولا: فحص وتقويم مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية، وفق الفتاوى والإرشادات والتوجيهات الصادرة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

ثانيا: متابعة جميع مايصدر عن الهيئة الشرعية من توجيهات وقرارات.

ثالثا: تقديم تقارير دورية ربع سنوية أوأقل أوأكثر تتضمن نتائج المتابعة والفحص العمليات المصرفية، يرفعها إلى الجهات المختصة حسب ما تنص عليه اللوائح والأنظمة في هذا الخصوص مع نسخة منها إلى الهيئة الشرعية.

ج- الهيئة العليا للرقابة الشرعية: وهي جهة شرعية عليا تتبع غالباً البنك المركزي وتقوم بالإشراف على المصارف الإسلامية على مستوى الدولة بالتنسيق مع هيئات الرقابة الشرعية لكل مصرف، ومن أهم أعمالها[٤]:

أولا: دراسة الفتاوى الصادرة عن هيئات الفتوى بالمصارف الأعضاء سعيا إلى توحيد الرأي.

---

[١] بن اللحام،علاء الدين ابوالحسن علي البعلي (١٩٩٩). **القواعد والفوائد الأصولية**، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ج١، ص ٨٩ .

[٢] الشبيلي، يوسف بن عبدالله (٢٠٠٩). الرقابة الشرعية على المصارف ضوابطها واحكامها ودورها في ضبط اعمال المصارف، **الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقة الإسلامي**، للفترة ٢٦-٣٠ نيسان، الشارقة، الإمارات، ص ٥-٦ .

[٣] أبوعميرة، **هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الأردنية وتطبيقاتها العملية**، مرجع سابق، ص ٢٣. (بتصرف)

[٤] حماد، حمزة عبدالكريم (٢٠٠٦). **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في الفقة واصوله منشورة، الجامعة الاردنية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،عمان، ص ٩٢.

ثانيا: مراقبة نشاط المصارف الإسلامية الأعضاء بالاتحاد للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتنبيه المعنية بما قد يظهر في هذه النشاطات من مخالفة لأحكام الشريعة.

ثالثا: إبداء الرأي الشرعي في المسائل المصرفية والمالية التي تطلبها المصارف.

رابعا: النظر فيما تعرضه عليها هيئات الفتوى من أمور تتعلق بالمعاملات المالية والمصرفية وإبداء الرأي فيها.

خامسا: التصدي لبيان الأحكام الشرعية للمسائل الاقتصادية المستجدة.

سادسا: تقديم تقرير سنوي إلى مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية تبين فيه مدى التزام المصارف الأعضاء بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها.

تأسيس لما سبق فالرقابة الشرعية تعد من أدوات الحاكمية الأساسية الداخلية في المصارف الإسلامية الهامة التي تميزها عن نظيراتها من المصارف لدورها الرقابي على العمليات المصرفية والمالية للتأكد من عدم مخالفتها لأحكام الشريعة، ووضع المعايير والشروط لعقود الاستثمار مما يسهم في سير أداء المصرف بالطريق الصحيح.

بناء عليه يتبين أن مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية تعد بمثابة قمة إطار الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية للدور الرقابي والإشرافي على الأمور المالية والإدارية التي يقوم بها مجلس الإدارة وفي نفس الوقت تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالعمل المكمل لمجلس الإدارة وهو الرقابة والإشراف على أعمال المصرف للتأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

رابعا: تعويضات المدراء التنفيذيين Executive Compensation[١]: تشير إلى المكافآت والرواتب والحوافز التي يحصل عليها المدراء التنفيذيين مقابل أدائهم للمصرف.

ويتم تعويض المدراء التنفيذيين بعدة طرق مختلفة منها الحصول على راتب أساسي يشمل مساهمات المعاش ومخصصات بالإضافة إلى ذلك يحصل المديرين التنفيذيين على علاوة، ومن الممكن أن يحصلوا على ثروة إضافية من خلال برامج حوافز طويلة المدى وعادة تكون في صور خيارات أسهم تمثل المكافآت المدير على زيادة سعر السهم[٢].

ويجب الأخذ في الحسبان عند تحديد مكافأة المدير التنفيذي مجموعة من الاعتبارات تتمثل في النقاط التالية[٣]:

---

[١] حسن، بشرى عبد الوهاب محمد (٢٠١٢). دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات والياتها، **مجلة القرى للعلوم الإقتصادية والإدارية**، كلية الإدارة الإقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، عدد ٢٢، ص ٢٠١- ٢٣٠، ص ٢١٠.

[٢] صالح، ابراهيم جميل محمد (٢٠١٣). أثر تفعيل اليات الحوكمة على البيئة التشريعية والرقابية لسوق المال، **الفكر المحاسبي**، مصر، مجلد ١٧، عدد ١، ص ٣٤٩-٣٧٨ ، (ص ٣٥٦-٣٥٨) .

[٣] سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، مرجع سابق، ص٢٣٢ . (بتصرف)

أ-المكافآت الخاصة بالمدير التنفيذي وبأعضاء المجلس التنفيذي سوف يتم تحديدها عن طريق مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت.

ب-مكافأة المدير التنفيذي سوف يتم ربطها بأداء المصرف على المدى الطويل، وسوف تتكون من جزء ثابت وأخر متغير.

خامسا: التدقيق الداخلي Internal auditing[١]: هي نشاط استشاري وضمان مستقل وموضوعي، يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المصرف، وتساعد المصارف على تحقيق أهدافها من خلال جلب نهج منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الإدارة[٢].

وعليه تقسم أنشطة وظيفة التدقيق الداخلي إلى[٣]:

أ- أنشطة تقليدية وتضم: المراجعة المالية وتقييم الرقابة الداخلية، ومراجعة الالتزام.

ب-أنشطة حديثة: وهي مرتبطة بالحاكمية المؤسسية بشكل رئيسي، وتضم أنشطة تقديم الاستشارات، وتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، وإدارة المخاطر.

فالمدقق الداخلي يقوم بالمهام التالية[٤]: فحص وتقييم مدى كفاية وكفاءة وفعالية واقتصادية نظم الرقابة المطبقة في المصرف في النواحي المحاسبية والمالية والتشغيلية، التأكد من الالتزام بالسياسات والخطط والبرامج والإجراءات الموضوعة بمعرفة الإدارة، تقديم الاستشارات في المجالات التي تطلبها الإدارة والاقتراحات والتوصيات اللازمة لتحسين الكفاءة الإدارية، تأكيد مدى كفاية وفعالية تنفيذ رقابة لإدارة المخاطر، إضافة إلى قيامه بالمراجعة المالية لكافة العمليات المالية للمصرف بما يحقق قوائم وتقارير مالية دقيقة خالية من الغش والتحريفات الجوهرية، والمراجعة التشغيلية بما يحقق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة للمصرف وبما يحقق الفعالية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية أيضا للمصرف[٥].

فالخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي يمكن وصفها بأنها خدمات وقائية وإنشائية للإدارة فهي وقائية لأنها تحمي أموال المصرف وتحمي الخطط الإدارية من الخروج عن أهداف

---

[١] دحدوح، حسين أحمد (٢٠٠٧). دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية (دراسة ميدانية)، **مجلة إربد للبحوث والدراسات**، عمان،الأردن، مجلد ١١، عدد ١، ص ٢٣٧-٢٨١، ص ٢٣٩ .

[2] الموقع الإلكتروني **لمعهد المدققين الداخليين**، https://na.theiia.org/about-us/about-ia/Pages/About-the-Profession.aspx تم الإطلاع بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢١

[٣] الوشلي، أكرم محمد (٢٠١٣). المراجعة الداخلية كأداة فعالة لحوكمة الشركات دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية، **المؤتمر الثالث للعلوم المالية والصرفية حول: حوكمة الشركات والمسؤولية الإجتماعية : تجربة الأسواق الناشئة**، للفترة ١٧-١٨ نيسان، جامعة اليرموك أربد، الأردن، ص ٣٢٢ .

[٤] زين، على احمد، صبيحي، محمد حسني (٢٠٠٦). مبادىء وممارسات حوكمة الشركات، **ندوة (حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الإقتصادي والهيكلي)**، للفترة ١٩-٢٣ نوفيمبر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص ٧١ – ٩٣، ص ٨٥.(بتصرف)

[٥] الحيزان، أسامة بن فهد (٢٠٠٨). تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**،جامعة القاهرة،مصر، العدد ٧٠، الجزء الاول، ص ٣٠١. (بتصرف)

المصرف، وإنشائية لأنها تضمن دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسات العامة للمصرف ولأنها تدخل التحسينات على الطرق الإدارية والرقابية لتلاحق التطورات الجارية[١].

فمن متطلبات الوفاء بدور المدقق الداخلي: أولا: ضرورة توفر مجموعة من المهارات والمسؤوليات في رئيس وأعضاء فريق التدقيق الداخلي مثل (تنمية مهارات التفكير الإنتقادي والتحليلي، القدرة على فهم أي عملية تدقيق سواء اتصلت بالأشخاص أوبالمصرف أوبالنظام، الإلمام بالمفاهيم والمبادئ والأساليب الجديدة للتدقيق الداخلي، الدراية والفهم التام بالمخاطر والفرص المتصلة بكل من العميل والمدققين، الأخلاقيات المهنية، متابعة عملية التدقيق)[٢].

ثانيا: ضرورة توافر مجموعة من الصفات الشخصية في رئيس وفريق التدقيق الداخلي بالإضافة إلى التأهيل الفني والمهني مثل (النزاهة والعدالة، والاهتمام الكامل بمصالح المصرف، والاتجاه الإنتقادي، والمثابرة، والقدرة على الحكم وإبداء الرأي)[٣].

أن المهام والوظائف التي يقوم بها التدقيق الداخلي تسعى لتحقيق جملة من الأهداف وهي[٤]: زيادة قيمة المصرف وتحسين عملياته، تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، تقييم وتحسين فعالية الرقابة، تقييم وتحسين فعالية عمليات التحكم. إلى جانب زيادة المصداقية، العدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين في المصرف وتقليل الفساد الإداري والمالي[٥]، وتهدف أيضا إلى تقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر في المصرف، وتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على نحوسليم[٦]، وزيادة كفاءة أداء العمليات المختلفة داخل المصرف بتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الموضوعة، حيث يمكن أن تكون البيانات والتقارير المحاسبية صحيحة ودقيقة ولكن يوجد إسراف لاستغلال الموارد المتاحة، ومن وسائل زيادة الكفاءة والفعالية التشغيلية استخدام نظام الموازنات التخطيطية ونظام التكاليف المعيارية[٧].

---

[١] عبدالفتاح، محمد عبدالفتاح محمد (٢٠٠٦). دور حوكمة الشركات في تحقيق فاعلية وكفاءة عملية المراجعة: دراسة ميدانية، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، العدد ٤، الصفحات ٨٧٥-٩٤٠، ص ٩٠٦. (بتصرف)

[٢] جمعة، أحمد حلمي (٢٠٠٤). التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، مصر، العدد ٢، ص ٣٩١-٣٩٢. (بتصرف)

[3] Ramamorti, Sridhar (2003). internal auditing : history, evaluation and prospects, https://na.theiia.org (disposal) . تم الاطلاع بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٠ ,الموقع الإلكتروني **لمعهد المدققين الداخليين**،

[٤] جمعة، **التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي**، مرجع سابق،،ص ٣٨٥-٣٨٦. (بتصرف)

[٥] زين الدين، بروش، جابر، دهيمي (٢٠١٢). دور اليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، **الملتقي الوطني حول: حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري**، للفترة ٨-٩ ماي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ١٦ . (بتصرف)

[٦] عبدالفتاح، **دور حوكمة الشركات في تحقيق فاعلية وكفاءة عملية المراجعة: دراسة ميدانية**، مرجع سابق، ص ٩٠٦ . (بتصرف)

[٧] جودة، **مدى تطبيق مبادىء الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادىء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادىء لجنة بازل للرقابة المصرفية " دراسة حالة بنك فلسطين "**، مرجع سابق، ص ٤٧ . (بتصرف)

سادسا: هيكل الملكية Ownership Structure[(١)]: تشير إلى مجموع حصص رأس المال التي تمتلكها المجموعات والأفراد والتي تشكل في مجموعها رأس مال المصرف، وباختلاف هذه المجموعات فإن اهتماماتها ومصالحها وتأثيراتها في القرارات الإدارية والمالية تختلف[(٢)].

حيث تعد هيكل الملكية من الأدوات الفعالة في التأثير على أداء المصرف، فتتضح أهميتها في قوة التأثير على القرارات الإدارية والمالية – مع الأخذ بعين الاعتبار أن قوة هذا التأثير مستمدة من حجم المساهمة – فقد تكون قوة التأثير لمجموعة من المالكين في السيطرة على إدارة المصرف والمجموعة الأخرى في الحفاظ على استمرارية المصرف ونموه، إن مالكي أغلبية الأسهم في المصرف تكون قادرة على اتخاذ قرارات مهمة ومؤثرة في حياة المصرف مثل امتلاك مصارف أخرى، بيع أصول المصرف، أوحتى بيع المصرف نفسه، وهذه تعتبر نقطة ضعف بالنسبة لصغار المساهمين مالم يتم حمايتهم بالقوانين والتشريعات النافذة[(٣)].

فيمكن تصنيف هيكل الملكية إلى[(٤)]:

أ- ملكية كبار المساهمين Large shareholders: تمثل مجموع نسبة ملكية كبار المساهمين الذين يملكون ٥% أوأكثر من أسهم المصرف الإسلامي[(٥)].

يسهم وجود كبار الملاك الذين يملكون ٥% أوأكثر في التأثير الإيجابي على أداء المصرف لما يمكنهم أن يلعبوا دورا رقابيا وعقابيا على المديرين، خاصة في بلد لا تلعب أسواق المال والمنافسة والاندماج العدواني دورا رقابيا وعقابيا فعالا على المديرين[(٦)]، وتمكنهم من التخفيف من أثر مشكلة الوكالة (فصل الملكية عن الإدارة) ومنع المدراء من الابتعاد كثيرا عن تحقيق مصالح المالكين، إضافة إلى السيطرة على قيمة المصرف[(٧)]، وتمكنهم من السيطرة والتعاون في

[(1)] Toumar, shoroug (2008). **corporate governance and bank performance: evidence from Jordan banking industry**, masters degree at finance, Jordan university, Jordan, p11.

[(٢)] رمضان، **أدوات الحاكمية المؤسسسية وتكاليف الوكالة الإدارية: دراسة تطبيقية على السوق الأردني**، مرجع سابق، ص ١٦٢.(بتصرف)

[(٣)] مرجي، **أثر الحوكمة المؤسسية على اداء الشركات الصناعية المساهمة الاردنية دراسة ميدانية**، مرجع سابق، ص٤٠. (بتصرف)

[(٤)] التهامي، عبد المنعم أحمد، القرشي، عبدالله على أحمد (٢٠١٠). تأثير اليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك اليمنية: دراسة تطبيقية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، مصر، عدد ٣، ص ١٦٨-١٧٠.

[(5)] Baek, kang, et al... (2004). corporate governance and firm value: evidence from the Korean financial crisis**, journal of financial economics**,University of Rochester, Newyork, vol 71, p 275 .(disposal)

[(٦)] مصطفى، محمد عبده (٢٠٠٦). تأثير بعض اليات حوكمة الشركات على الأداء: دراسة تطبيقية على مصر، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة المنصورة، مصر، مجلد ٤٣، عدد ١، ص ٣٦٩.

[(٧)] الربيعي، حاكم، راضي، حمد (٢٠١١). **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، ط١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ١٢٣. (بتصرف)

المراقبة والضغط على الإدارة مما قد ينعكس إيجابا على أداء المصرف[١]، وتمكنهم أيضا من التعاون وتضافر الجهود ومراقبة أداء المدراء[٢].

بالمقابل قد يعرضون المصرف لحالات من الفشل قد يستأسدون أويتواطئون مع الإدارة للاستيلاء على أصول المصرف على حساب صغار المساهمين، وقد يستخدموا هذه القوة والتأثير على قرارات مجلس إدارة المصرف فتجعلهم يحققون مصالحهم الشخصية على حساب المصرف[٣].

بناء على ماسبق يتبين أن تركز الملكية في عدد قليل من المساهمين من الممكن أن تؤثر في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، ويؤثر في اتخاذ الإجراءات اللازمة اتجاه الإدارة التنفيذية في حال مخالفة توجيهات وسياسات مجلس الإدارة، جميعها تسهم في تحسين أداء المصرف.

ب- الملكية العائلية family ownership: تقصد ملكية المصرف من قبل عائلة، حيث تضارب المصالح بين المديرين والملاك ضعيف إلى حد كبير بسبب عدم الفصل بين الملكية والإدارة، وهو مايعني أقل عدم تماثل في المعلومات ومزيد من التنسيق مصالح المديرين والملاك. وبالإضافة إلى ذلك أن الملكية العائلية لديها الحافز الاكبر لمراقبة أداء المديرين، يعود ذلك إلى أن ملكية العائلة مرتبطة مباشرة بمصلحة ورفاهية المصرف. والمصارف المملوكة للعائلة عادة ما يكون أفاق الاستثمار طويل الأجل التي يمكن أن تساعد على تخفيف ميل المديرين لاتخاذ قرارات قصيرة الأجل[٤].

ج- الملكية الإدارية Managerial ownership:هي عبارة عن نسبة الأسهم العادية المملوكة من قبل المديرين وأعضاء مجلس الإدارة من أجمالي ملكية الأسهم[٥]. لذا المدراء المالكون لنسبة من أسهم المصرف قد يختلفون عن المدراء المعينون، فالمدراء المالكون للأسهم سيحصلون على مكافآت وحوافز للأداء الجيد، إلى جانب الأجور التي يتقاضوها مقابل إدارة المصرف[٦].

---

[١] النيف، خالد لافي، الفواز، تركي مجحم (٢٠٠٩). العلاقة بين تعدد كبار المالكين والأداء المالي للشركات: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الاردنية، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، جامعة القاهرة، مصر، العدد ٧٢، المجلد ٤٨، ص ٤٣٦-٤٤٦ . (بتصرف)

[٢] النيف، خالد لافي، الفواز، تركي مجحم (٢٠٠٩). العلاقة بين تعدد كبار المالكين والأداء المالي للشركات: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الاردنة، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**،جامعة القاهرة، مصر، العدد ٧٢، المجلد ٤٨، ص ٤٤٦.

[٣] مركز المشروعات الدولية الخاصة (٢٠٠٢). **دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة**، ص١٣ . www.cipe.org تم الإطلاع ٢٠١٤/٥/١٥ . (بتصرف)

[4] Ramly, Zulkufly, Abdul Rashd, Hafiz (2010). Critical review of literature on corporate governanceand the cost of capital: The value creation perspective, **African Journal of Business Management**, Lagos, Nigeria, Vol. 4, Issue 11, pp. 2198-2204, p 2200. (disposal)

[5] Pergola, Joseph,et al... (2009). effects of corporate governance and board equity ownership on earning quality, **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Alieed Academies, Candler, Vol 13, p 96 .

[٦] التهامي، القرشي، **تأثير اليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك اليمنية: دراسة تطبيقية**، مرجع سابق، ص ١٦٨-١٧٠. (بتصرف)

وتشير مستويات أعلى من الملكية الإدارية تخفف من تكاليف مشكلة الوكالة وتعزز قيمة المصرف[١]. نتيجة تقليل تضارب المصالح لكون بعض الإداريين هم مساهمين من المحتمل اتخاذ قرارات صحيحة وصائبة وعدم الأخذ في الحسبان التفكير بالمصالح الشخصية.

بناء على ماسبق توصلت الدراسة إلى أن كل من أدوات الحاكمية المؤسسية ملكية أعضاء مجلس الإدارة والملكية الإدارية يسهم في تخفيض مشكلة الوكالة الناتجة من تضارب المصالح بين المدراء والمساهمين بدرجة كبيرة من خلال مشاركتهم واتخاذهم قرارات سليمة وتقديم النصح والمشورة للأطراف ذات علاقة بالمصرف مبنية على المعرفة والإدراك بعمل المصرف ولإتاحة معلومات كافية لهم، مما يسهم هذا في تحسين أداء المصرف.

د- الملكية الأجنبية Foreign ownership[٢]: وهي عبارة عن نسبة الأسهم المستحقة من قبل المستثمرين الأجانب إلى إجمالي حصة المصرف[٣]. وزيادة الملكية الأجنبية عن مستوى معين فإن الملكية الأجنبية تحاول أوتطلب إدارة عليا تتبنى عمليات واستراتيجيات إدارية معينة بما يؤدي إلى تعظيم العوائد على استثماراتهم، وهذا بالنتيجة يؤدي إلى أداء مصرفي عالي[٤].

فملكية الأسهم من قبل مساهمين أجانب يعزز من قدرة المجلس على الرقابة والتوجيه نتيجة لامتلاكهم مهارات متنوعة تمكن باقي المساهمين من التفاعل والاستفادة من بعضهم.

ه- الملكية الحكومية Government ownership: أن الحكومة من أهم المساهمين في بعض الدول، وقد تملك نسبة مسيطرة من أسهم المصارف، نتيجة الاستثمارات الهائلة التي تملكها، وخاصة الصناديق الاستثمارية (التقاعد والادخار)، وقد تركز الحكومة على النشاطات الاستثمارية التي تولد القيمة لدعم القطاع الاقتصادي وتحقيق النمووالرفاهية للمجتمع، كما لديها الحافز القوي، والقدرة المالية على إدخال الخبراء وخاصة محللي الاستثمار، للمراقبة وتدقيق الأداء[٥].

---

[1] Khan ,et al... (2007). managerial share ownership and firm performance evidence from Australia, working paper **, Business and Economics Doctoral Research Conference and seminar participants at Monash University**, Monash University, USA, p44. (disposal)

[2] Tsegba, loraver, herbert, Wilson (2011). The relationship between ownership structure and firm performance: evidence from Nigerian listed companies**, African Journal of Accounting, Economics, Finance and Banking Research**, Vol. 7, No. 7, p 3.

[3] Abu-serdaneh, Zuriekat,et al.. (2010**).** ownership structure and corporate performance in the Jordanian manufacturing companies**, jordan journal of business administration**,Jordan, vol 6, No3, p433. (disposal)

[٤] التهامي، القرشي، **تأثير اليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك اليمنية: دراسة تطبيقية**، مرجع سابق، ص ١٧٦.

[5] Ramly, Abdul Rashd, **Critical review of literature on corporate governanceand the cost of capital: The value creation perspective**, previous reference, p 2200. (Disposal)

و- الملكية المؤسسية institution ownership[١]: هي نسبة الأسهم المملوكة للمؤسسات من إجمالي أسهم المصرف الإسلامي المصدرة. وأن للملكية المؤسسية (الملكية المصرفية، ملكية شركات التأمين، ملكية صناديق الاستثمار) دورا رقابيا فعالا على الإدارة مما يحسن أداء المصرف ويقلل تكلفة الوكالة ويحقق فرض الرقابة الكفء على المدراء، لاعتبارهم مستثمرين على درجة عالية من الوعي ولديهم معلومات أكثر ولديهم قدرة اكبر على تفسير المعلومات (well- informed investors) كما أنهم يمارسون التصويت بانتظام للدفاع عن مصالحهم[٢].

---

(1) Hamdan, Alla, Al-sartawi, Abdalmutaleb (2013). corporate governance and instituational ownership: evidence from Kuwaits financial sector**, Jordan journal of business administration,** Jordan, Vol9, No1, p169.(disposal)

(٢) علي، محمد السيد عبدالرحمن (٢٠١٣). أثر حصص الملكية المؤسسية على أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، مصر، عدد ٢، ص ١٠٧١-١٠٧٤. (بتصرف)

المطلب الثاني:أدوات الحاكمية المؤسسية الخارجية (External Corporate Governance Instruments)

تعبر عن القواعد والإجراءات التي تنتمي إلى مجالات مختلفة وتتضافر معا لضبط ومتابعة أداء إدارة المصرف الإسلامي في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، والتقرير المالي والإفصاح للأطراف الخارجية ذات المصلحة مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين، والعملاء وغيرها من أصحاب المصلحة[١].

تتمثل الأدوات الحاكمية الخارجية في المصارف الإسلامية ما يلي:

أولا: التدقيق الخارجي External Auditing[٢]:هم محاسبون من خارج المصرف، يراجعون القوائم المالية للمصرف والإجراءات المتبعة لإعدادها، ووظيفتهم هي المصادقة على دقة القوائم وعلى أنها تمثل بشكل جوهري وضع المصرف وفي أحيان كثيرة يقوم المدقق الخارجي بتقييم النظام والإجراءات المتبعة بواسطة المدققين الداخليين لمعرفة إن كان بإمكانهم الاعتماد على التقارير المولدة داخليا عند قيامهم بإجراء التدقيق الخاص بهم[٣].

فالمدقق الخارجي يعد مكملا لمهام المدقق الداخلي لذا يقوم بفحص القوائم المالية والدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، ومن ثم إبداء رأيه الفني المحايد في مدى عدالة وصدق تلك القوائم، مع التزامه بالمبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة[٤].

وتأتي أهمية التدقيق الخارجي كإحدى أدوات الحاكمية الخارجية من حاجة المساهمين لمعرفة سلامة ودقة الأوضاع المالية والإدارية في المصارف التي يساهمون فيها، ذلك لأنهم يضطلعون بالنيابة عن المساهمين بمسؤولية التدقيق والتأكد من سلامة تلك الأوضاع[٥].

يسعى المدقق الخارجي للحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، ويحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات[٦].

تأسيسا لما سبق يتبين إن أدوات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والتدقيق الشرعي الداخلي من الأدوات الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية المترابطة والمكملة لبعضها التي

---

[١]الحيزان، **تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية**، مرجع سابق، ص ٢٩٧ . (بتصرف)

[٢]زين الدين، جابر، **دور اليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، مرجع سابق، ص ١٧.

[٣] صالح، إبراهيم جميل محمد (٢٠١٣). أثر تفعيل اليات الحوكمة على البيئة التشريعية والرقابية لسوق المال، **مجلة الفكر المحاسبي**، مصر، مجلد ١٧، عدد١، ص ٣٤٩-٣٧٨، ص ٣٦٨. (بتصرف)

[٤]الصوص، إياد سعيد محمود (٢٠١٢). **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم اليات التدقيق الداخلي والخارجي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص ٥٢.

[٥] العزايزة، **مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**، مرجع سابق، ص ٢٨. (بتصرف)

[٦] عبدالله، مايو،رضا، جاوحدو(٢٠١٠). تطبيق مبادىء حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية، **الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وأفاق**، للفترة ٦و٨ ديسمبر، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص٨.

تسعي إلى إضفاء الشفافية في العقود والاتفاقيات التي تعقدها مع عملائها، وإضافة الدقة والنزاهة في التقارير والبيانات المالية ومنع التلاعب والتضليل فيها، مما يسهم في زيادة ثقة المستثمرين والمساهمين وجميع الأطراف ذات المصلحة بأعمال المصرف.

ثانيا: الإشراف والرقابة التنظيمية supervision and regulatory oversight: تخضع المصارف لدرجة كبيرة من الإشراف التنظيمي، حيث تواجه المصارف سيطرة مختلفة بالمقارنة بالشركات غير المالية نظرا لوجود التعليمات والرقابة المشددة، وتأخذ آلية الإشراف والرقابة التنظيمية أشكال متعددة منها الرقابة التنظيمية من خلال متطلبات كفاية رأس المال حيث تعمل كآلية الحاكمية المؤسسية قد تساعد في تحسين التوافق بين مصالح المساهمين والمنظمين وبالتالي توفير الإمكانية للاعتماد بشكل أكبر على المساهمين بدلا من الرقابة التنظيمية لضمان أمان المودعين، الأمر الذي من شأنه الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين بما يساند الجهات الرقابية في عملها بل ويساند المصارف ذاتها[١].

ثالثا: النظام القانوني The Legal System: تؤدي القوانين والتشريعات النافذة دورا مهما في الحاكمية المؤسسية للمصارف الإسلامية، فهي السبيل لضمان وجود حاكمية مصرفية جيدة، من خلال ما توفره من حماية للمساهمين وثروتهم، وحماية أيضا لمصالح الأطراف المرتبطة بالمصارف مثل الدائنين والعاملين في المصارف، وكلما زادت الحماية القانونية لهؤلاء الأطراف فإنه ينعكس بالنهاية على مستوى الثقة في البيئة الاستثمارية للمصرف وعلى زيادة ثقة مساهمي وأصحاب المصالح مما يؤدي إلى تعزيز قيمتها من خلال ارتفاع قيمة أسهمها في السوق المالي وبالتالي على مستوى الاقتصاد ككل[٢].

رابعا: دور العامة (الجمهور) community : تأخذ الحاكمية السليمة في اعتبارها حقوق أصحاب المصالح، سواء أكانوا من الفاعلين الداخليين أومن الفاعلين الخارجين (المتمثلين بصفة أساسية في المودعين). فعلى المتعاملون في السوق تحمل مسؤولياتهم فيما يتعلق بالقرارات الخاصة باستثماراتهم. ولكي يتمكنوا من القيام بهذا الدور، فأنهم يحتاجون إلى الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وتقارير التحليل المالي. ويمكن للعامة (الجمهور) خاصة إذا ما تم استخدام

---

[١] التهامي، القرشي، **تأثير اليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك اليمنية: دراسة تطبيقية**، مرجع سابق، ص ١٧٠-١٧١ . (بتصرف)

[٢] مرجي، **أثر الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات الصناعية المساهمة الأردنية: دراسة ميدانية**، مرجع سابق، ص ٣٦. (بتصرف)

المفهوم الأشمل لهذا المصطلح ليضم وسائل الإعلام والمحللين الماليين، ومكاتب تقييم الجدارة الائتمانية، وصناديق تأمين الودائع أن يقوموا بدور فاعل في عملية إدارة المخاطر[١].

المطلب الثالث : الحاكمية المؤسسية في المصارف الأردنية

أصبحت الحاكمية المؤسسية من المواضيع الأكثر أهمية مما أسهمت عدة جهات رسمية أردنية في تعزيز مستوى الحاكمية المؤسسية من خلال إصدارها قوانين وتعليمات واضحة تلزم بها الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، على وجه التحديد المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية.

حيث الانطلاقة الأولى للحاكمية المؤسسية في الأردن من البنك المركزي التي تسهم في تعزيز الحاكمية المؤسسية للارتقاء بمستوى عمل مصرفي جيد بموجب أحكام قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١[٢]، وأحكام قانون المصارف القديم رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١، وتم إلغاؤه بموجب أحكام قانون المصارف رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ الذي ينص على أن يتوافر فيمن يشغل رئاسة أوعضوية مجلس إدارة المصرف شروط خاصة، وينص على صلاحيات البنك المركزي أومدققي الحسابات الذي يعينهم البنك المركزي بالتفتيش وفحص حسابات وسجلات ووثائق المصارف واتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية للتحقق من أن أعمالها وأنشطتها لا تتعارض مع أحكام هذا القانون[٣].

واهتمت أيضا عدة جهات لها إسهام بارز في علاج بعض جوانب الحاكمية المؤسسية المتعلقة منها بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة للشركات المساهمة العامة، والصفات الواجب توافرها في أعضاء المجلس، إضافة إلى تعيين مدقق حسابات خارجي من خلال قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧[٤]. إضافة إلى قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ الذي ينص على تشكيل هيئة مرتبطة بمجلس الوزراء تسمي بهيئة الأوراق المالية، تهدف إلى حماية المستثمرين، وحماية وتنظيم سوق رأس المال، وينص على أنه يحق لموظفي الهيئة المفوضين من الرئيس القيام بالتفتيش والإطلاع على السجلات بصورة دورية أوعند الضرورة، وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ أسهمت هيئة الأوراق المالية في تعزيز الحاكمية المؤسسية بشكل ملموس أصدرت دليل قواعد الحاكمية المؤسسية المساهمة المدرجة في بورصة

---

[١] **المعهد المصرفي المصري**، مفاهيم مالية، نظام حوكمة البنوك، العدد السادس، مصر، ص ٤، متوفر على الموقع الإلكتروني www.ebi.gov.eg (بتصرف) .

[2] تم الاطلاع بتاريخ ٣-٧-٢٠١٤،انظر الموقع الالكتروني **للبنك المركزي الأردني** . www.cbj.gov.jo

[3] تم الاطلاع بتاريخ ٣-٧-٢٠١٤، انظر الموقع الالكتروني **للبنك المركزي الاردني** .www.cbj.gov.jo

[338] تم الاطلاع بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٤ ، انظر الموقع الالكتروني **لوزارة الصناعة والتجارة** http://www.mit.gov.jo

عمان وتضمن القرار أن يكون التطبيق من قبل الشركات المساهمة المدرجة اعتبارا من ٢٠٠٩/١/١[١].

وبهدف الارتقاء بالأعمال المصرفية الأردنية، وللأهمية التي يوليها البنك المركزي الأردني لدور أعضاء مجالس إدارات المصارف للحفاظ على متانة وسلامة الجهاز المصرفي، وانسجاما مع الممارسات الدولية بخصوص التحكم المؤسسي corporate governance قام بإصدار كتيب إرشادات أعضاء مجالس إدارات المصارف في تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٦، حيث كان الهدف من إصداره أن يكون بمثابة إرشادات للمصارف للتعريف بمسؤوليات أعضاء مجالس إدارات المصارف والتأكيد على ضرورة قيامهم بالمراجعة المستمرة لها، ومساعدتهم على القيام بتنفيذها بأفضل صور ممكنة[٢].

واستكمالا للجهود التي بذلها البنك المركزي في تعزيز الحاكمية المؤسسية في الجهاز المصرفي الأردني قام بإعداد دليل الحاكمية المؤسسية للمصارف العاملة في الأردن بهدف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وذلك استنادا لما جاء في مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والإرشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المصرفية، ووفقا لهذا الدليل فإن على كل مصرف من المصارف الأردنية العاملة في المملكة أن يقوم بإعداد دليل خاص به بشكل ينسجم مع احتياجاته وسياساته ويشمل الحد الأدنى من متطلبات البنك المركزي الواردة في هذا الدليل ليصار إلى تطبيقه اعتبار من ٢٠٠٧/١٢/٣١[٣].

وأصدر البنك المركزي٧/ ايار/ ٢٠١٤ تعليمات جديدة للحاكمية المؤسسية للمصارف لإبداء الرأي حولها، تمهيد للالتزام بها من قبل المصارف الأردنية، وأن هذه التعليمات جاءت متسقة مع المبادئ التي صدرت عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ومجلس الاستقرار المالي، ومن المبادئ التي تقوم عليها الحاكمية المؤسسية الفصل بين مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير العام وأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضوغير تنفيذي بالإضافة إلى ضرورة وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها الصلاحيات والمسؤوليات بتحديد ووضوح تأمين ووجود أطر فعالة للرقابة، كما تقتضي مبادئ الحاكمية المؤسسية معاملة كافة أصحاب العلاقة بعدالة وشفافية وإفصاح تمكنان أصحاب العلاقة من تقييم وضعية المصرف بما في ذلك أدائه المالي، كما تقتضي أن تكون العلاقة بين الإدارة والمساهمين

---

[339] تم الإطلاع بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٤، انظر الموقع الالكتروني **لهيئة الاوراق المالية**. http://www.jsc.gov.jo

[٢] **إرشادات التحكم المؤسسي**، تعميم رقم (١٠٦٩/١/١٠)، (بتصرف) أنظر إلى ملحق رقم (٢)

[٣] **دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) لسنة ٢٠٠٧**، تم الإطلاع بتاريخ ٢٠١٤/٧/٣ انظر الموقع الالكتروني **للبنك المركزي الاردني** www.cbj.gov.jo .

من جهة وبين الإدارة وأصحاب المصالح العلاقة من جهة أخرى محكومة بقواعد المساءلة، كما تقتضي مبادئ الملائمة توفر مستوى مناسب من المؤهلات العلمية والعملية والكفاءة والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في المصارف[١].

فمن الآراء التي وردت على الدليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي في ٢٠١٤، حيث ذكر أن مشروع دليل الحاكمية المؤسسية الجديد واضح في أنه يحتوي على ممارسات عالمية جديدة فيما يتعلق بالأعضاء المستقلين والمكافآت، وغيرها. ولكن للالتزام بما ورد في مشروع الدليل فإن المصرف بحاجة لفترة زمنية لتوفيق أوضاعه بما ينسجم مع ما ورد في مشروع الدليل خاصة بما يتعلق بعدد أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المستقلين وتشكيلة اللجان المنبثقة عن المجلس فيما يتعلق بالأعضاء المستقلين[٢].

إضافة إلى ذلك أشار مبارك إلى بند تشكيلة المجلس، أن عدد الأعضاء التنفيذيين لايزيد عن عضوواحد من اجل عدم حدوث تداخل في الأعمال اليومية، أما بالنسبة للأعضاء المستقلين وبحسب مسودت المشروع يشكلوا ما نسبته ٣٧% بالحد الأدنى، واعتبر أن هذه النسبة مناسبة على أن لا تقل ولا تزيد عن العدد أربعة حتى يصبح القرار متوازن، إلى جانب ذلك فإن الأعضاء المستقلين سيشاركون في عدة لجان كالتالي:

أ- المجلس يشكلوا ٣٧%.

ب- لجنة الحاكمية اثنان من ثلاث على الأقل.

ج- لجنة التدقيق الغالبية من المستقلين.

د- لجنة المخاطر عضوواحد.

هذه المهام تحتاج لتفرغ ولوجزئي، ومن المعلوم أن معظم الأعضاء المستقلين غير متفرغين وقد يشاركون في أكثر من مجلس مما يزيد الأعباء عليهم وهذا يخفض من مستوى الأداء.

وقد أشار ايضا إلى عدم تطرق التعليمات لأهم موضوع والخاص بإيجاد لجنة شرعية تراقب على المصارف الإسلامية لدى البنك المركزي، وعدم التطرق لإلية تعين أعضاء اللجنة الشرعية والمعايير التي يجب أن تتوفر في عضوالهيئة الشرعية[٣].

---

[٣٤٢] (بتصرف) تم الاطلاع بتاريخ ٣-٧-٢٠١٤،انظر الموقع الالكتروني **للبنك المركزي الاردني**.http://www.cbj.gov.jo

[٢] مقابلة شفوية مع نائب المدير العام للبنك الإسلامي الأردني الدكتور حسين سعيد، بتاريخ ٢٧/ ٨/ ٢٠١٤ .

[٣] مقابلة شفوية مع مدير تنفيذي في البنك الاسلامي الاردني الدكتور موسى مبارك، بتاريخ ٢٠١٤/٩/٤ .

المطلب الرابع : مقارنة بين دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني لعام ٢٠٠٧ ودليل الحاكمية المؤسسية للبنك الإسلامي الأردني

بناء على الإطلاع على دليل الحاكمية الموسسية الصادر عن البنك المركزي في عام ٢٠٠٧ودليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك الإسلامي الأردني تبين أن[١]:

الحاكمية المؤسسية توفر أفضل القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق بها وتعزز الثقة في المصرف وأنشطته المختلفة. فإن البنك الإسلامي الأردني قد قرر تبني ممارسات الحاكمية المؤسسية السليمة وبشكل يتوافق مع المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية.

عليه ينفرد دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك الإسلامي الأردني عما هو صادر من البنك المركزي الأردني بما يلي:

أولا: يعين المصرف بقرار من الهيئة العامة للمساهمين هيئة تسمى (هيئة الرقابة الشرعية) على أن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاث أشخاص ويكون رأيها ملزما للمصرف، تتولى هذه الهيئة المهام التالية: مراقبة أعمال المصرف وأنشطته من حيث الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، إبداء الرأي الشرعي في صيغ العقود اللازمة لأعمال المصرف وأنشطته، وأبداء الرأي الشرعي لمجلس الإدارة والمدير العام فيما يختص بمعاملات المصرف، والنظر في أي أمور يكلف بها وفقا لأوامر البنك المركزي، إصدار تقرير سنوي للهيئة العامة للمساهمين. مما أصبحت تعد (هيئة الرقابة الشرعية) من المرتكزات الأساسية لدليل الحاكمية المؤسسية.

ثانيا: يتعين على المصرف إنشاء دائرة التدقيق الشرعي تابعة للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وترفع نتائج أعمالها إليها مباشرة، ودائرة التدقيق الشرعي تدخل في مرتكزات دليل الحاكمية المؤسسية ضمن بيئة الضبط والرقابة الداخلية، التي تقوم بالمهام والمسؤوليات التالية: التأكد من أن أعمال المصرف تنسجم مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتأكد من تنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية بشأن الالتزام بالجوانب الشرعية للمعاملات.

ثالثا: الأخذ بعين الاعتبار العلاقة مع أصحاب حسابات الاستثمار: يقوم المصرف بالإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها، من حيث: وضع أصحاب حسابات الاستثمار على قدم المساواة مع المساهمين في الحصول على المعلومات اللازمة فيما يتعلق

---

[١] البنك المركزي الاردني (٢٠٠٧). **دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) للبنوك في الاردن**، ص ٨-٢٦،متاح على الموقع الالكتروني www.cbj.gov.jo .البنك الاسلامي الاردني (٢٠١٣). **دليل الحاكمية المؤسسية للبنك الاسلامي الاردني،** التقرير السنوي الخامس والثلاثون، ص ٥٦-٧٧ . متاح على الموقع الالكتروني www.jordanislamicbank.com

بحسابات استثماراتهم، الإفصاح عن سياسات المصرف وممارساته فيما يتعلق بحسابات الاستثمار، والمصرف يعد مسؤولا عن الخسائر الناتجة عن التعدي أوالتقصير في تطبيق عقد الاستثمار. ويقوم المصرف باعتماد إستراتيجية سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار (اخذين في الحسبان التمييز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة).

المبحث الثامن : نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة وملخص العلاقة بين أدوات الحاكمية المؤسسية الداخلية للمصارف الإسلامية ونصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة

تمهيد :

تسعى المصارف دائما إلى تحقيق هدف سامي وهو تعظيم ثروة المساهمين، وهذا الهدف يتحقق من خلال تعظيم القيمة السوقية لأسهم المصرف الناتجة عن كفاءة وفعالية إدارة المصرف للعمليات التي يقوم بها بشقيها الإدارية والمالية (التمويلية، الاستثمارية).

قد تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من المؤشرات لقياس الأداء المالي للمصرف الإسلامي أحدهما يعد من أكثر الأساليب التقليدية شيوعا وهو نصيب السهم العادي من الأرباح Earnings Per Share.

والمؤشر الأخر يعد من أكثر الأساليب الحديثة شيوعا وهو القيمة السوقية المضافة Market Value Added.

هذه المؤشرات تلخص الأداء المالي للمصرف الإسلامي، في حال امتلاك المصرف إدارة قوية وفعالة في أدارتها لأصولها وقادرة على التحكم في مصاريفها، وتسعى دائما لاتخاذ قرارات مالية سليمة مبنية على أسس معينة، بالتأكيد أن المصرف يمتلك القدرة الهائلة في تعظيم ثروة المساهمين.

بناء على ما سبق سيتم توضيح ملخص العلاقة بين أدوات الحاكمية المؤسسية الداخلية للمصارف الإسلامية ونصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة لما تعكسه هذه المؤشرات لأداء الإدارة في قيامها بمهامها ومسؤولياتها بشكل عام وعلى وجه التحديد الأمور المالية (الاستثمارية والتمويلية) موضع اهتمام، مع الأخذ بعين الاعتبار مسؤولية الإدارة اتجاه المساهمين.

المطلب الأول : نصيب السهم العادي من الأرباح

الفرع الأول : ماهية نصيب السهم العادي من الأرباح

نصيب السهم العادي من الأرباح يشير إلى مقياس عام للكفاءة يعبر عن مقدار ما سيناله حامل السهم العادي من أرباح من صافي ربح المصرف الإسلامي بعد الضرائب[١].

فنصيب السهم العادي من الأرباح يعد بمثابة المؤشر الأكثر كفاءة في قياس أداء المصرف الإسلامي، فمثلا عن طريق مقارنة ربح المصرف من سنة لأخرى أومقارنته باختيار إحدى السنوات لتكون سنة أساس ثم القياس عليها لأرقام الأرباح المتحققة الكلية والأرباح الأساسية من نشاط المصرف، وكذلك التنبؤ بمستقبل المصرف[٢]. وتعكس نتيجة هذا المؤشر شكل الأداء الذي مارسته إدارة المصرف لتعظيم مركز قوتها في السوق، فزيادة النسبة لا بد وأن تعطي للإدارة دورا مهما أمام المستثمرين وحملة الأسهم ويعطي الحق للمحلل المالي في أن يؤكد على أن المصرف يتمتع بمركز قوة داخل السوق المالي، في حين يشير انخفاضها وهبوطها إلى تدهور الأداء وبالتالي فهي حالة من حالات الضعف والتي تنعكس على حالها في السوق المالي[٣].

فالاهتمام والتركيز على نصيب السهم العادي من الأرباح يعود إلى عدة اعتبارات منها مايلي[٤]:

أولا: أن نصيب السهم من الأرباح EPS يعتبر من المعايير الهامة في تقويم أداء المصارف، وإن تحقيق مستوى عال من هذا المعيار يمكن الاستدلال منه على كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، وسلامة القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل.

ثانيا: أن تحقيق معدل عال من نصيب السهم من الأرباح يحقق كثيرا من أهداف المهتمين بالمصارف ويتيح للمصرف عدة بدائل تصب كلها في زيادة القيمة الاقتصادية للمصرف وتحسين القيمة السوقية للسهم إذا ما ارتبطت بمستوى مقبول من المخاطر.

ثالثا: تركز مؤسسات الاستثمار والأفراد على حد سواء على الربح الموزع للسهم والذي يفترض أنة دالة للمقدرة الإرادية بصورة عامة ونصيب السهم من الأرباح المحققة بصورة خاصة، بالتالي تبرز أهمية معيار نصيب السهم العادي في تقويم أداء المصارف.

---

[١] حداد، فايز سليم (٢٠٠٧). **الإدارة المالية**، ط١، مطابع الدستور التجارية، عمان، الاردن، ص ٨٩ . (بتصرف)

[٢] نعوم، ريان، الجنابي،عامر (٢٠٠٨). دور المعلومات المحاسبية في تحديد حقيقة قيمة السهم العادي، **المؤتمر العلمي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية (واقع منظمات الاعمال العربية – فرص وتحديات)**، للفترة ٢٢-٢٤ نيسان، جامعة أربد الأهلية، الأردن، ص ١-٢٦، ص ٧ . (بتصرف)

[٣] الزبيدي، حمزة محمود (٢٠١١). **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، ط٢، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص ٢٥٩. (بتصرف)

[٤] عبدالله، عبدالقادر محمد (١٩٩٣). العلاقة بين نصيب السهم العادي من الارباح واسعار الاسهم في سوق الاسهم السعودي، **مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية**، جامعة بغداد، العراق،عدد٩، ص ٣. (بتصرف)

رابعا: أن نصيب السهم من الأرباح المحققة المعلن يمكن أن يستخدم للتنبؤ بالتدفقات النقدية أوالعائد الذي يمكن أن يحصل عليه المستثمر مستقبلا.

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة على نصيب السهم العادي من الأرباح

عائد السهم العادي من الأرباح يدل على المقابل الذي يطمح المستثمر الحصول عليه لاستثمار أمواله باسهم المصرف، لذا لابد من الأخذ بعين الاعتبار عدد من العوامل التي تحكم تغير النموفي ربحية السهم تشتمل على الأتي[١]:

أولا: التغير في أداء الموجودات القائمة مع مرور الوقت.

ثانيا: التباين أوالتغير في معدلات احتفاظ الأرباح، بسبب رغبة الإدارة في الحفاظ على التوزيعات النقدية ثابتة في حال حدوث تغير في الأرباح والتدفقات النقدية.

ثالثا: بيع أواستحواذ الأصول أوالشركات، بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في الإجراءات المحاسبية والنفقات ذلك يسهم في التأثير على نصيب السهم العادي من الأرباح.

رابعا: إحداث تغير في صافي الدخل، المستخدم في تمويل برامج إعادة شراء الأسهم مثل أسعار الأسهم و/ أوهيكل رأس المال، هذا التغير في صافي الدخل يحدث حسب ما تراه الإدارة مناسبا.

وقد يتأثر نصيب السهم العادي من الأرباح من خلال عدد من المتغيرات المؤثرة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة كتجزئة الأسهم، تجميع الأسهم (عكس تجزئة الأسهم)، توزيعات الأسهم المجانية، إصدار أسهم جديدة، الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، عقود الاختيار والضمانات، أسهم الخزانة[٢].

الفرع الثالث : قياس نصيب السهم العادي من الأرباح

يعتبر نصيب السهم العادي من الأرباح مؤشرا رئيسيا لقياس وتقدير الأداء المالي للمصارف الإسلامية، حيث الزيادة في نصيب السهم العادي من الأرباح يدل على كفاءة المصرف في أدارته للعمليات الإدارية والمالية التي تسهم في خلق القيمة للمساهمين.

يتم احتسابه من خلال[٣]:

$$= \frac{\text{صافي ربح المصرف الإسلامي بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم العادية القائمة}}$$

---

(1) Bierrman,Harold, Hass,Jeromee (2009). Explianing Earnings Per Share Growth, **Journal portfolio mamagement**, Institutional Investor LLC,Avenue South, Newyork,Vol35, Issue4, p168 .

(٢) ابوعصبة، عدنان (٢٠٠٧). **اثر العائد على السهم الواحد والقيمة الدفترية للسهم والتوزيعات النقدية على أسعار الأسهم في سوق عمان المالي: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك الاردنية (٢٠٠١-٢٠٠٥)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة،الأردن، ص ٣٥.

(3) Rudolph, John,Seetharaman, A (2011). An Empirical study on the Impact Of Earning Per Share On Stock Price At A Listed Bank In Malaysia, i**nternational Journal Applied Economics and Finance**, Asian Network for Scientific Information , Asian ,Vol 5, Issue 2, P115. (disposal)

وهذه المعادلة، تعطي نتيجة تعرف بربح السهم الأساسيPrimary EPS، وذلك عندما يكون هيكل رأس المال بسيطاSimple، أي عندما لا تتواجد فيه إصدارات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية [١].

حيث كلما أرتفع نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة كلما دل ذلك على زيادة كفاءة المصرف، لان ارتفاعه يؤثر بشكل إيجابي على سعر السهم في السوق[٢].

يعتبر نصيب السهم العادي من الإرباح من أكثر مؤشرات الأداء استعمالا لقياس كفاءة الأداء المالي للمصارف، وقد يلعب دورا هاما في التحليل الاستثماري كما يعد ذات أهمية بالغة لما يلي[٣]:

أولا: القدرة على التنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها.

ثانيا: المقدرة على التنبؤ بمعدلات النموالمتوقع تحقيقها.

ثالثا: والتنبؤ بالقيمة المستقبلية للأسهم.

رابعا: القدرة على وضع السياسات الخاصة بالأرباح حيث تحدد إدارة المصرف هدفها بتحديد عائد معين للسهم[٤].

يتبين أن اعتماد نوع الربح المحقق للسهم العادي يعتمد على هيكل رأس المال بحيث يمكن تقسيم هيكل رأس المال المصرف إلى:

أولا: هيكل رأس المال البسيط simple: وهو في حالة عدم امتلاك المصرف أي أوراق مالية ينتظر أن تتحول إلى أسهم عادية في المستقبل القريب أوالبعيد ويؤدي تحويلها إلى تخفيض الربح المحقق للسهم العادي بسبب زيادة عدد الأسهم العادية، ويعتبر هيكل رأس المال الذي يحتسب له الربح المحقق للسهم بسيطا إذا كان يحتوي على أوراق مالية قابلة للتحويل وتم تحويلها واستقر وضع هيكل رأس المال ففي هذه الحالة سيتم احتساب (الربح المحقق للسهم الأساسي primary EPS)[٥].

---

[١] الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مرجع سابق، ص ٢٥٩. (بتصرف)

[٢] حداد، **الإدارة المالية**، مرجع سابق، ص ٩٠. (بتصرف)

[٣] الشنطي، أيمن، شقر، عامر (٢٠٠٥). **الإدارة والتحليل المالي**، ط١، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، ص٢٢٩-٢٣٠.

[٤] عقل، مفلح محمد (٢٠٠٩). **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان، الاردن، ص ٣٣٧.

[٥] محمود، حسن توفيق (٢٠٠٦). التنبؤ بربحية السهم العادي (eps) من خلال الارباح والتدفقات النقدية للشركات الصناعية، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات**، الأردن، المجلد الثامن، العدد الثاني، ص ٩. (بتصرف)

ويتم احتساب ربحية السهم العادي في هيكل رأس المال البسيط[١]:

ربحية السهم العادي =

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية}}$$

والغرض من احتساب المتوسط المرجح لعدد من الأسهم العادية المتداولة خلال العام هو تحقيق ربط بين المقام والبسط، فبينما يظهر البسط صافي الربح القابل للتوزيع من العام، يجب أن يظهر المقام عدد الأسهم التي أسهمت في تلك الأرباح خلال العام[٢].

ثانيا: هيكل رأس المال مركبا complex : ويعتبر هيكل رأس المال مركبا إذا كان يتضمن أي أوراق مالية ينتظر تحويلها مستقبلا إلى أسهم عادية بحيث يتم احتساب الربح المحقق للسهم العادي على اعتبار انه قد تم تحويلها إلى أسهم عادية مما يؤدي إلى زيادة عدد الأسهم ومن ثم تخفيض الربح المحقق للسهم وبالتالي يتم احتساب (الربح المحقق للسهم المخفض fully diluted EPS)[٣].

ويتم احتساب ربحية السهم المخفضة كما يلي[٤]:

ربحية السهم المخفضة =

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادي المصدرة والمتداولة - الأثر التخفيضي للخيارات وأثر التعويضات على ربحية السهم الأساسية - الأثر التخفيضي للأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية على ربحية السهم الأساسية}}$$

وفي هذه الدراسة سيتم حساب نصيب السهم العادي من الأرباح من خلال المعادلة التالية وهي :

نصيب السهم العادي من الأرباح =

$$\frac{\text{صافي ربح المصرف الإسلامي بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم العادية القائمة}}$$

---

[١] نعوم، الجنابي، **دور المعلومات المحاسبية في تحديد حقيقة قيمة السهم العادي**، مرجع سابق، ص ٦. (بتصرف).

[٢] ابومرة، مطيع (فوق ٢٠٠٠). **ربحية السهم وأثرها على القرار الإستثماري: دراسة ميدانية على عدد من الشركات المساهمة في قطاع المصارف في سورية**، رسالة ماجستير غير منشورة،، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص ١ .

[٣] محمود، حسن توفيق (٢٠٠٦). التنبؤ بربحية السهم العادي (eps) من خلال الارباح والتدفقات النقدية للشركات الصناعية، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات**، الأردن، المجلد الثامن، العدد الثاني، ص ٩ . (بتصرف)

[٤] ابومرة، **ربحية السهم وأثرها على القرار الإستثماري: دراسة ميدانية على عدد من الشركات المساهمة في قطاع المصارف في سورية**، مرجع سابق، ص ٢٣ .(بتصرف)

يتميز هذا المؤشر بسهولة الحساب والاستخدام إلا انه على الرغم من ذلك يتم انتقاده من خلال النقاط التالية[١]:

أ- اعتماده على الأرباح المحاسبية التي يتم التقرير عنها في ضوء النموذج المحاسبي الحالي الذي يتسم بالقصور وتجاهل الكثير من مسببات القيمة في ظل الاقتصاد الجديد.

ب- الاعتماد على ربحية السهم كمؤشر لتقييم الأداء يدفع إدارة المصارف إلى التلاعب في الأرقام المحاسبية بما قد تتيحه المعايير المحاسبية الحالية من حرية في اختيار السياسات المحاسبية التي تستخدمها لخدمة أغراضها في إبقاء الدخل للحفاظ على المؤشر في المدى المرغوب.

ج- تجاهل هذا المؤشر كغيره من المؤشرات التقليدية لتكلفة رأس المال المملوك، الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ قرارات غير رشيدة.

وأيضا يؤخذ على هذا المؤشر غموضه كمقياس للأداء بسبب ظاهرة الاحتفاظ بجزء من الأرباح لأسباب مختلفة، فلوفرضنا وجود مصرفيين يحققان نفس العائد على السهم، وأن المصرف الأول يوزع جميع أرباحه المتحققة سنويا دون اقتطاع أية احتياطات، والثاني يقوم بعكس ذلك تماما، فلا يوزع أية أرباح، وفرضنا أيضا بقاء عدد الأسهم دون تعديل للمصرفين، ولاحظنا العائد على السهم لكل منهما، سنجد أن المصرف الأول يحافظ على مستوى عائد ثابت، في حين يزيد العائد في المصرف الثاني بمقدار العائد الناتج عن استثمار الأرباح غير الموزعة، الأمر الذي يجعل البعض يعتقد أن المصرف الثاني حقق أفضل النتائج، علما بأن الأمر ليس كذلك، إذ أن حقيقة الأمر هي أن المصرف الثاني لديه موجودات لكل سهم أكثر من المصرف الأول[٢].

---

[١] رضوان، احمد جمعة احمد (٢٠١١). تقييم العلاقة بين مؤشرات الأداء الاقتصادية والمحاسبية وعوائد الأسهم بالتطبيق على الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد١، ص ٦٤٧-٦٤٨. (بتصرف)

[٢] عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مرجع سابق، ص ٣٣٧. (بتصرف)

المطلب الثاني : القيمة السوقية المضافة

الفرع الأول : ماهية القيمة السوقية المضافة

القيمة السوقية المضافة هي المؤشر الذي قدمته شركة Stern Stewart كمؤشر لتقييم الأداء في المصارف، وهو القيمة الناشئة من تجاوز القيمة السوقية لرأس المال المصرف الإسلامي القيمة الدفترية لحقوق الملكية[١]. وأيضا مؤشر لمحاولة قياس المكاسب والخسائر في قيمة حقوق المساهمين من خلال قياس الفرق بين القيمة السوقية للمصرف وحجم الاستثمار الكلي[٢]. ويمثل الفرق بين القيمة السوقية للسهم وقيمته الدفترية، فكلما زاد الفرق بينهما كلما دل ذلك على أن الإدارة تبذل مجهودا كبيرا لتحقيق الهدف الأسمى للمالك وهو تعظيم السعر السوقي والعكس صحيح[٣].

ومقياس القيمة السوقية المضافة (Market Value Added) لا يعكس فقط ثروة حملة الأسهم بل يتعداه ليعكس تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للمصرف ككل (Net Present Value) أي أن القيمة السوقية المضافة (MVA) تعكس تقييم السوق لصالح القيمة الحالية للمشروعات الاستثمارية الحالية والمتوقعة للمصارف مستقبلا، وذلك فإن القيمة السوقية المضافة (MVA) تعد بمثابة مقياس جوهري وهام يلخص الأداء الإداري للمصرف ويعكس مدى نجاح الإدارة على توزيع وإدارة الاستثمار في المصرف لمواردها المحدودة والنادرة من أجل تعظيم ثروة الملاك[٤].

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة على القيمة السوقية المضافة

القيمة السوقية المضافة تعد مقياس للأداء المالي ومؤشرا لخلق قيمة، لذا فهي تعكس قدرة إدارة المصرف في تعظيم القيمة السوقية للمصرف، لذلك لابد الأخذ بعين الاعتبار عدد من العوامل التي تحكم تغير في ثروة المساهمين، فمن أهم العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة هي[٥]:

أولا: معدلات النموفي الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر ولكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة لابد أن تكون معدلات النموهذه تفوق كلفة رأس المال المستثمر.

---

(1) Ramana, D.V (2005). market value added and economic value added: som empirical evidences, **social science research network**,Oneline , p 3. (disposal)

(2) Atrill, Peter (2003). **financial management for non- specialists**, third edition, Financial Times Prentice Hall, NewYork, America, p366. (Disposal)

(٣) الخصاونة، عهود عبد الحفيظ علي (٢٠١٠). **مبادىء الإدارة المالية**، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص٥٣.

(٤) النوافلة، موسى هارون (٢٠١١). المقاييس الحديثة لتقييم أداء شركات الأعمال القيمة السوقية المضافة (MVA) عمان للأوراق المالية، **مجلة الفكر المحاسبي**، مصر، مجلد ١٥، عدد١، ص ٩٧ . (بتصرف)

(٥) النعيمي، عدنان تايه، التميمي، أرشد فؤاد (٢٠٠٨). **التحليل والتخطيط المالي أتجاهات معاصرة**، ط١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص ١٤٥-١٤٦ .

ثانيا: إنتاجية الدينار المستثمر، وكلما زادت هذه الإنتاجية في ظل ثبات رأس المال المستثمر أوانخفاضه كلما زادت القيمة السوقية المضافة. لا سيما في ظل انخفاض أوثبات كلفة رأس المال.
ثالثا: الحد الأدنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافية للمساهمين.

الفرع الثالث : قياس القيمة السوقية المضافة

تعد القيمة السوقية المضافة مؤشرا لقياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية، والزيادة في القيمة السوقية المضافة تدل على أن المصرف لديه قدرة على خلق قيمة للمساهمين نتيجة لامتلاكه إدارة كفؤة وفعالة، التي يمكن قياسها بطرق متعددة[١]:

الطريقة الأولى: الفرق بين القيمة السوقية للمصرف وقيمته الدفترية (طريقة صافي حقوق المالكين)

ويتم تحديد القيمة السوقية المضافة كما يلي :

$$MVA = TMV - TC$$

حيث:

Market Value Added : تعبر عن القيمة السوقية المضافة للمصرف

Total Market Value :

تعبر عن القيمة السوقية للمصرف (القيمة السوقية لأسهم رأس المال + القيمة السوقية للذمم المدينة)

القيمة السوقية للأسهم = متوسط عدد الأسهم العادية المتداولة خلال السنة × متوسط سعر السهم

Total Capital :

تعبر عن القيمة الدفترية لرأس المال (القيمة الدفترية لرأس المال + القيمة الدفترية للذمم المدينة)

فاحتساب القيمة السوقية المضافة بموجب هذه الطريقة مبني أويستند على افتراض أن القيمة السوقية للذمم المدينة تكون في الغالب مساوية لقيمتها الدفترية، ويعود السبب وراء هذا الافتراض[٢]:

أ- أن تحديد القيمة السوقية للذمم المدينة يعد من أكثر القضايا صعوبة.

ب- والقيم السوقية للذمم المدينة عادة ما تكون قريبه نسبيا للقيم الدفترية.

ج- ويتم إجراء هذا الافتراض لتقيم الزيادة في ثروة المساهمين.

---

[1] Liapis, konstantions (2010). the residual value model: a framework for business administration , **European research studies**, European, Vol XIII, Issue1, p 91-92 . (disposal)

[2] Kaur, mandeep, naragan,sweety (2009). shareholder value creation in india most valuable companies : an empirical study, **IUP journal of management research**, Publication Online, Vol 8, Issu8, p 20-21 . (disposal)

مما يمكن التعبير عن القيمة السوقية المضافة كما يلي[١]:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية – القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية

بناء على هذه الصيغة فإن (MVA) الموجبة تعني أن المصرف يخلق ثروة للمساهمين، أما أذا كانت نتيجة القيمة السوقية المضافة (MVA) سالبة تعني فشل المصرف في زيادة ثروة المساهمين، بالتالي تنخفض قيمة رأس المال المستثمر[٢].

الطريقة الثانية: طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة بالمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال للوصول إلى القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة وذلك كما يلي:

$$\text{MVA} = \frac{EVA1}{(1+WACC)1} + \frac{EVA2}{(1+WACC)2} + \frac{EVA3}{(1+WACC)3}$$

Market Value Added :القيمة السوقية المضافة

Economic Value Added : القيمة الاقتصادية المضافة

Weighted Average Cost of Capital :المعدل الموزون لكلفة رأس المال

MVA = Present Value OF Future EVA = PV (EVA)

نظرا للارتباط القوي بين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، فالقيمة السوقية المضافة هي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة الحالية والمتوقعة مستقبلا، أذا يمكن تحديد القيمة السوقية للمصرف على النحوالأتي:

Total Market Value = Capital + Present Value of future (EVA)

حيث:

Market Value : القيمة السوقية للمصرف

Capital : القيمة الدفترية لحقوق المالكين

Present Value (EVA): القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة

وحساب القيمة السوقية المضافة بالقيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة فإن القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية إذا كانت موجبة فإن هذا المبلغ يعبر عن القيمة الحالية للمبالغ التي قامت الإدارة

---

[1] العموش، بشار حمد (٢٠١١). **أثر مؤشرات الأداء المالي المتعدد المداخل على أسعار الاسهم: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية في بورصة عمان للاوراق المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية،الأردن، ص ٥٢.

[2] Joibary , Ali Reza (2012). external performance measurement based on market value added (MVA) a study of Tehran stock exchange (TSE), **indian streams research journal**, Indian, Vol 2, Issue 9, p 2. (Disposal)

بإضافتها لثروة الملاك، وإذا كانت القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة سالبة، فإن هذا المبلغ السالب يعبر عن القيمة الحالية للمبالغ التي دمرتها الإدارة من ثروة الملاك[١].

وفي هذه الدراسة سيتم استخدام الطريقة الأولى في حساب القيمة السوقية المضافة وهي: الفرق بين القيمة السوقية لأسهم المصرف الإسلامي والقيمة الدفترية لحقوق المساهمين، فالقيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لاسهم المصرف الاسلامي – القيمة الدفترية لحقوق المساهمين، لسهولة حسابها.

[١] رضوان، **تقييم العلاقة بين مؤشرات الأداء الاقتصادية والمحاسبية وعوائد الأسهم بالتطبيق على الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية**، مرجع سابق، ص ٦٦٢.

المطلب الثالث : ملخص العلاقة بين أدوات الحاكمية المؤسسية الداخلية للمصارف الإسلامية ونصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة

جاءت الحاكمية المؤسسية استجابة لمشكلة الوكالة الناتجة من تعارض المصالح بين الموكل والوكيل نابعة من العقود المبرمة بين طرفين حيث يكون الطرف الأول (الموكل) الذي يفوض الطرف الآخر باتخاذ قرارات نيابة عنه هو (الوكيل)، فمن هنا نشأت مشكلة الوكالة.

لذا تم استخدام أدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية للسيطرة على مشكلة الوكالة لقيام هذه الأدوات بعمليات الإشراف والرقابة على أفعال وممارسات الإدارة المتعلقة بالأمور الإدارية والمالية، والتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، تتمثل الأدوات الداخلية (مجلس الإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية، هيكل الملكية، التدقيق الداخلي والمساهمين).

يعد مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية قمة إطار الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الذين تم اختيارهم من قبل المساهمين المفوضين بإدارة أموالهم وتنمية حقوقهم وتحقيق عائدات كافية على استثماراتهم والمحافظة على مصالحهم إلى جانب ضمان مشروعية الأعمال التي يقوم بها المصرف مما يضفى عنصر الاطمئنان والأمان لدى المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، حيث يقوم مجلس الإدارة بالرقابة والإشراف على الإدارة التنفيذية (العليا) للتأكد من تقيد الإدارة بسياسات وتوجيهات مجلس الإدارة وتنفيذ الخطط والأهداف الإستراتيجية إضافة إلى قيام المجلس بمتابعة مسؤوليات وواجبات الإدارة التنفيذية نحوالمساهمين والمصرف، إلى جانب مسؤولية مجلس الإدارة حيث تقوم هيئة الرقابة الشريعة بمسؤولية التأكد من التزام العمليات التي يقوم بها المصرف بكامل أنواعها بأحكام الشريعة الإسلامية وقيام بفحص العقود والاتفاقيات التي تعقد مع عملائها.

بما أن تعظيم ثروة الملاك يتحقق من خلال فاعلية عدة قرارات أولا: فاعلية (القرارات الاستثمارية، القرارات التمويلية) إذ تؤثر هذه القرارات في قيمة السهم من خلال تأثيرها على كل من الأرباح المتوقعة والمخاطر المحتملة، ثانيا: فاعلية القرارات التشغيلية إذ تؤثر في الأرباح التي يحصل عليها حامل السهم العادي من خلال تأثير هذه القرارات على الأرباح المتحققة.

لذا على مجلس الإدارة اتخاذ قرارات (استثمارية، تشغيلية وتمويلية) صائبة وسليمة تصب جميعها في تعظيم ثروة المساهمين (الملاك) وعلى الإدارة العليا تنفيذ ما يتخذه مجلس الإدارة من قرارات لكونها تصب جميعها في تحقيق هدف المساهمين وأصحاب المصالح، ولتحقيق الهدف الذي تسعي آليه المصارف لابد على مجلس الإدارة أخذ بعين الاعتبار عدد من الأمور ضمن

هيكلته لما لها من إسهام في اتخاذ القرارات المالية في الاتجاه الصحيح مما يسهم في تحسين أداء المصرف، وهي:

أولا: حجم مجلس الإدارة لما له من أسهام في القيام بالرقابة واتخاذ القرارات هادفة للمصرف، على المصرف أن يأخذ الحجم الأمثل للمجلس موضع اهتمام لما يسهل التواصل والاتفاق واخذ كل منهم برأي الآخر موضع أهمية وعدم تجاهل أي رأي، مما يخفض من تضارب المصالح والعمل بشكل كتلة واحدة مما يسهم الوصول لقرارات سليمة وفي موضعها.

ثانيا: ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم المصرف أن امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم المصرف يقلل من تعارض المصالح، من خلال ممارسة الدور الرقابي الفعال وامتلاكهم الخبرة والمعرفة بأمور المصرف، والإلمام بأمور ما يجري داخل المصرف مما يسهل عملية اتخاذ قرارات في مكانها وفي الوقت المناسب.

ومن الأدوات الداخلية أيضا التي لها دور فعال في التأثير على اتخاذ القرارات بشقيها الإدارية والمالية، هي ملكية كبار المساهمين لتمكنهم من السيطرة والرقابة على الإدارة مما يغلق المجال أمام المدراء في تحقيق مصالحهم الشخصية على حسابهم، وممارسة الدور العقابي تجاههم في حال ممارساتهم أعمال غير سليمة.

لابد من الأخذ بعين الاعتبار وجود أدوات حاكمية داخلية مرتبطة بمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق التي تقوم بمراقبة سلامة البيانات المالية ومراقبة ومراجعة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي، ومن هذه الأدوات تتمثل بالمدقق الداخلي الذي يقوم بمهام أساسية كالمراجعة المالية وتقييم الرقابة الداخلية، والمدقق الداخلي الشرعي الذي يقوم بتطبيق توجيهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ومتابعة تنفيذ قراراتها، مما يسهم هذا التكامل والترابط في أداء الوظائف من قبل هذه الأدوات إلى تعزيز أداء العمليات المصرفية، بالتالي تسهم في تحسين أداء المصرف مما ينعكس ذلك على هدف الذي يسعى لتحقيقه وهو تعظيم ثروة المساهمين.

نظرا للتناسق والتعاون المشترك بين الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية التي تسهم في تحسين أداء المصرف الإسلامي وزيادة قيمته، يدل ذلك على وجود صلة وثيقة بين الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية والقيمة السوقية المضافة ونصيب السهم العادي من الأرباح، لكون القيمة السوقية المضافة(MVA) تعكس أداء المصرف الإسلامي على مدى نجاحه في إدارة وتوزيع وإعادة استثمار موارده، أما نصيب السهم العادي من الأرباح (EPS) يعكس أداء المصرف على العوائد المتوقعة من الاستثمار في أسهم المصرف، أي يقصد بذلك تعكس النشاط الأساسي للمصرف.

فامتلاك المصرف أدوات حاكمية داخلية فعالة ونشطة يدل على تمتع المصرف بكفاءة إدارية ومالية إلى جانب تمتعه بكفاءة شرعية مما ينعكس ذلك على مؤشر القيمة السوقية المضافة إيجابيا، إلى جانب الزيادة في مؤشر نصيب السهم العادي من الأرباح، بالتالي يسهم ذلك بتعظيم ثروة المساهمين (الملاك). بالتأكيد دون إغفال فعالية الأدوات الخارجية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية المتمثلة في (التدقيق الخارجي، النظام القانوني، دور العامة (الجمهور)) إلى جانب الأدوات الداخلية مما تحقق مستوى أداء جيد للمصرف الإسلامي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولا : منهجية الدراسة.

ثانيا : مصادر البيانات.

ثالثا : مجتمع وعينة الدراسة.

رابعا : متغيرات الدراسة.

خامسا : الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشتها

المطلب الأول : وصف متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني : اختبار ملائمة النموذج.

المطلب الثالث : اختبار الفرضيات.

المطلب الرابع : مناقشة النتائج والفرضيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً- منهجية الدراسة

يهدف هذا الفصل إلى تحليل ومناقشة الجوانب التطبيقية للدراسة من أجل معرفة أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية المتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين، ملكية أعضاء مجلس الإدارة) على نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة للفترة الزمنية الممتدة من (٢٠٠٨ – ٢٠١٣).

ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على منهجين هما:

أولا: المنهج الوصفي الاستقرائي وقد أستخدم هذا المنهج في إعداد الإطار النظري وذلك بالرجوع إلى الدراسات المكتبية والمصادر الثانوية.

ثانيا: المنهج التحليلي الاستنباطي حيث تم تحليل البيانات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة بعد جمعها من المصادر أولية ومعالجتها للوصول إلى النتائج الخاصة بالدراسة من خلال اختبار الفرضيات.

ثانيا - مصادر البيانات

أ- المصادر الأولية:

تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة عن طريق الرجوع إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنك الإسلامي الأردني وذلك للفترة من عام (٢٠٠٨ - ٢٠١٣).

ب – المصادر الثانوية:

تم الاستعانة بالرسائل الجامعية، والأبحاث المقدمة في المؤتمرات والندوات، والدراسات وأوراق العمل المنشورة في الدوريات العلمية والمهنية المحكمة، والمجلات المتخصصة بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى الكتب، ومواقع الإنترنت الرسمية، إلى جانب إجراء مقابلات شفوية لجهات مهتمة بالحاكمية المؤسسية من ضمن عينة الدراسة.

ثالثاً- مجتمع وعينة الدراسة

أ- مجتمع الدراسة:

يتضمن مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية الأردنية المتاحة في المملكة الأردنية الهاشمية وهي البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك الأردن دبي الإسلامي.

ب - عينة الدراسة:

أما عينة الدراسة فإنها تنبثق عن مجتمع الدراسة حيث تشمل على مصرف واحد وهو البنك الإسلامي الأردني. وتم استبعاد بنك الأردن دبي الإسلامي لحداثة عمله في الأردن ولعدم توافر القوائم المالية التي تغطي فترة الدراسة، وأما البنك العربي الإسلامي الدولي بالرغم من التعامل معه منذ البداية على أنه من عينة الدراسة الا أن هناك تباين هائل للمعلومات حول متغيرات المستقلة للدراسة ضمن الفترة الزمنية (٢٠٠٨-٢٠١٣) .

ويمكن إعطاء نبذة عن عينة الدراسة وهي على النحوالآتي:

البنك الإسلامي الأردني [١]:

تأسس البنك الإسلامي الأردني (البنك) كشركة مساهمة عامة أردنية بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٨بموجب أحكام قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ ومركزه الرئيسي في مدينة عمان، وحاليا رأسماله بقدر(١٢٥,٠٠٠,٠٠٠) دينارا أردنيا موزعا على ١٢٥,٠٠٠,٠٠٠سهما قيمة السهم الواحد الاسمية دينارا أردنيا واحدا، وأسهم البنك الإسلامي الأردني مدرجة في بورصة عمان.

ويقدم المصرف جميع الأعمال المالية والمصرفية وأعمال الاستثمار المنظمة على غير أساس الربا وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها ٦٦ فرعا و١٥ مكتبا مصرفيا ومن خلال الشركات التابعة له، ويخضع المصرف في أعماله لأحكام قانون المصارف النافذ. وتنفيذا لالتزام البنك الإسلامي الأردني بمقتضى عقد تأسيسه ونظامه الأساسي بوجوب تقيده بأحكام الشريعة الإسلامية، وتنفيذا لما جاء في قانون المصارف، يعين المصرف بقرار من الهيئة العامة من المساهمين هيئة رقابة شرعية لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أشخاص ويكون رأيها ملزما للمصرف، وتتولى الهيئة مراقبة أعمال المصرف وأنشطته من حيث الالتزام بالأحكام الشرعية وإبداء الرأي الشرعي في صيغ العقود اللازمة لأعمال المصرف وأنشطته، وإصدار تقرير سنوي للهيئة العامة للمساهمين.

---

[1] موقع الإلكتروني **للبنك الاسلامي الاردني** تم الاطلاع بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٩ .http://www.jordanislamicbank.com
البنك الاسلامي الاردني – التقرير السنوي الخامس والثلاثون – ٢٠١٣ .

رابعا - متغيرات الدراسة

تم تقسيم المتغيرات التي تم التركيز عليها خلال الدراسة إلى متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة ومتغير ضابط، حيث تم احتساب المتغيرات على النحوالآتي:

أ- المتغيرات التابعة تم حساب المتغيرات التابعة على النحوالأتي:

نصيب السهم العادي من الأرباح(١)= صافي ربح المصرف الإسلامي بعد الضريبة / عدد الأسهم القائمة

القيمة السوقية المضافة(٢)= القيمة السوقية لأسهم المصرف الإسلامي – القيمة الدفترية لحقوق المالكين.

ب- المتغيرات المستقلة:

لكي يكون هناك تناغم وتناسق بين المتغيرات محور الدراسة فقد تم قسمة عدد أعضاء المجلس على رقم ١٣ لغاية الحصول على نسبة مئوية لان العدد ١٣ يمثل الحد الأقصى لعدد أعضاء المجلس أي ١٠٠%، لذلك تم الاعتماد على ما جاء في قانون الشركات الأردني أي على مجلس الإدارة أن لا يقل عدد أعضائه عن خمسة ولا يزيد على ثلاثة عشر عضوا(٣).

نسبه حجم مجلس الإدارة = عدد أعضاء مجلس الإدارة في المصرف الإسلامي / ١٣

نسبه ملكية كبار المساهمين(٤)= مجموع ملكية كبار المساهمين الذين يملكون ٥% أوأكثر / عدد أسهم المصرف الإسلامي الأردني

نسبه ملكية أعضاء مجلس الإدارة(٥)= مجموع الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة / إجمالي الأسهم المصدرة من المصرف الإسلامي

ملاحظة: منعا لتداخل بين المتغيرات تم استثناء أسهم أعضاء مجلس الإدارة الذين يملكون أكثر

---

(1)Rudolph, John,Seetharaman, A (2011). An Empirical study on the Impact Of Earning Per Share On Stock Price At A Listed Bank In Malaysia, **international Journal Applied Economics and Finance**, Asian Network for Scientific Information , Asian,Vol 5, Issue2, P115. (Disposal)

(٢) النعيمي، عدنان تاية، التميمي،ارشيد فؤاد (٢٠٠٨). **التحليل والتخطيط المالي- اتجاهات معاصرة**، الطبعة ١، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص ١٤٥. بتصرف

(3) http://www.jsc.gov.jo، **الفصل الثامن:إدارة الشركة المساهمة العامه،باب:الشركة المساهمة العامه، المادة(١٣٢)**، تم الإطلاع في ١٠/٧/ ٢٠١٤ **موقع هيئة الاوراق المالية**،

(4) Baek, kang,et al .. (2004). corporate governance and firm value: evidence from the Korean financial crisis**, journal of financial economics**,University of Rochester , Newyork, Vol 71, p 275.(disposal)

(5) Moussawi, Laplante,et al.. (2006). corporate working capital management: determinants and consequence, **Financial Management Association,** University of South Florida, Tampa,Florida . (Disposal)

من ٥% يمثلون كبار المساهمين في المصرف الإسلامي في حساب ملكية أعضاء مجلس الإدارة[١]، وقد وصل معدل نسبة ما يملكه كبار المساهمين من راسمال البنك الاسلامي الأردني نحو ٦٦% للفتره محل الدراسة.

ج - المتغير الضابط:

حجم المصرف: حجم المصرف له قيمة بارزة في العديد من الدراسات المالية والاقتصادية، والتي تناولت مواضيع مختلفة منها اقتصاديات الحجم والإنتاج والتركيز الصناعي والربحية والتغير التكنولوجي بالإضافة لعمليات البحث والتطوير في المصارف، وعلى الرغم من هذا لا يوجد مفهوم واضح ومقياس موحد لحجم المصرف، ومن أكثر مقاييس حجم المصرف استخداما هي (إجمالي الموجودات، وحقوق المساهمين، وعدد العاملين وحجم الودائع)[٢].

وفي هذه الدراسة سيتم أخذ مقياس واحد للحجم وهو إجمالي الموجودات للمصرف الإسلامي الأردني[٣]. وإجمالي الموجودات تعبر عن الموارد الاقتصادية المملوكة من قبل المصرف، والتي من المتوقع الاستفادة منها في العمليات المستقبلية[٤].

خامسا - الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات قامت الباحثة باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة للدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS) وفيما يلي عرض لهذه الأدوات الإحصائية:

١. النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري لقيم متغيرات الدراسة.
٢. معامل الارتباط الخطي لاختبار ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity.
٣. اختبار داربن – واتسون D-W لاختبار وجود ظاهرة الارتباط الذاتي Autocorrelation.
٤. تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد Simple & Multiple Linear Regression.
٥. تحليل الانحدار الهيكلي Hierarchal Regression.

---

[١] القيسي، **أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركات على راس مال العامل و انعكاسهما على القيمة الاقتصادية المضافة**، مرجع سابق، ص١١٥. (بتصرف)

[2] Smyth, boyes ,et al ... (1975). The measurement of firm size: Theory and evidence for the United States and the United Kingdom**, the review of economics and statistics**, Cambbrige , USA,Vol 57, Issue 1, p-111-112.

[3] Nurainy, Nurcahyo, et al… (2013). implementation of good corporate governance and its impact on corporate performance: the mediation role of firm size (empirical study from Indonesia), **Global Business and Management Research: An International Journal,** Universial Publishers – Boca Raton , Florida , USA, Vol. 5, No. 2 & 3 . (Disposal)

[٤] أبوالهيجاء، محمد عدنان (٢٠٠٤). **أثر اختلاف الحجم على العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية (١٩٩٠-٢٠٠١)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة ال البيت، الأردن، ص ٢٣.(بتصرف)

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشتها

يتطرق هذا المبحث إلى التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث تم عرض وصف لمتغيرات الدراسة، واختبار لملائمة البيانات لنموذج الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات.

المطلب الأول : وصف متغيرات الدراسة

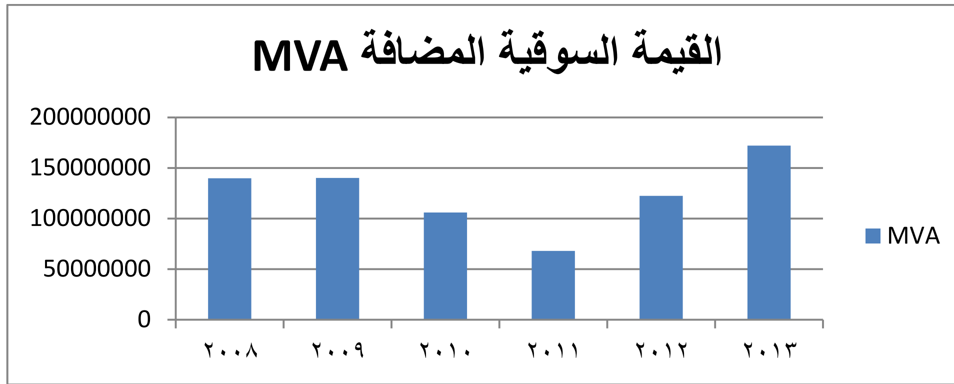
يعرض هذا المبحث الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (القيمة السوقية المضافة للمصرف، ونصيب السهم العادي من الأرباح، وحجم المصرف)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية للبنك الإسلامي الأردني للفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٣).

١- القيمة السوقية المضافة للمصرف Market Value Added (MVA)

جدول(٢): الإحصاء الوصفي للقيمة السوقية المضافة للبنك الإسلامي الأردني للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)

المقياس	القيمة السوقية المضافة MVA
الوسط الحسابي	124,708,333
الانحراف المعياري	35,404,243
القيمة القصوى	172,000,000
القيمة الدنيا	68,000,000

يعرض الجدول (٢) وصفاً للقيمة السوقية المضافة في البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة (٢٠٠٨ – ٢٠١٣)، حيث بلغ متوسط القيمة السوقية المضافة (124,708,333) ديناراً أردنياً، وبانحراف معياري (35,404,243) ديناراً أردنياً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (172,000,000) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (68,000,000). والشكل التالي يوضح توزيع القيمة السوقية المضافة حسب سنوات الدراسة.



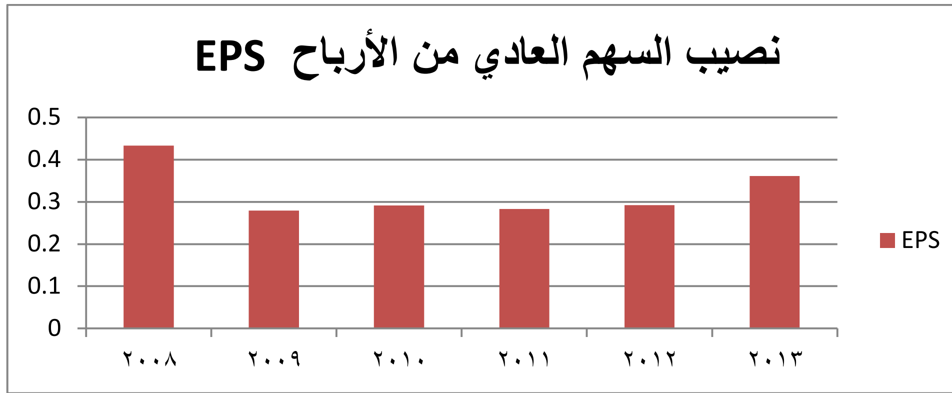
الشكل(٢): القيمة السوقية المضافة للبنك الإسلامي الأردني للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)

٢- نصيب السهم العادي من الأرباح Earnings per Share (EPS)

جدول(٣) : الإحصاء الوصفي لنصيب السهم العادي من الأرباح في البنك الإسلامي الأردني للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)

المقياس	نصيب السهم العادي من الأرباح EPS
الوسط الحسابي	0.323
الانحراف المعياري	0.062
القيمة القصوى	0.433
القيمة الدنيا	0.279

يعرض الجدول (٣) وصفاً لنصيب السهم العادي في البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة (٢٠٠٨ – ٢٠١٣)، حيث بلغ متوسط نصيب السهم العادي من الأرباح (0.323)، وبانحراف معياري (0.062)، وبلغت أكبر نسبة لنصيب السهم العادي من الأرباح تم تسجيلها (0.433) في حين كانت أقل نسبة تم تسجيلها (0.279). والشكل التالي يوضح توزيع نصيب السهم العادي حسب سنوات الدراسة.



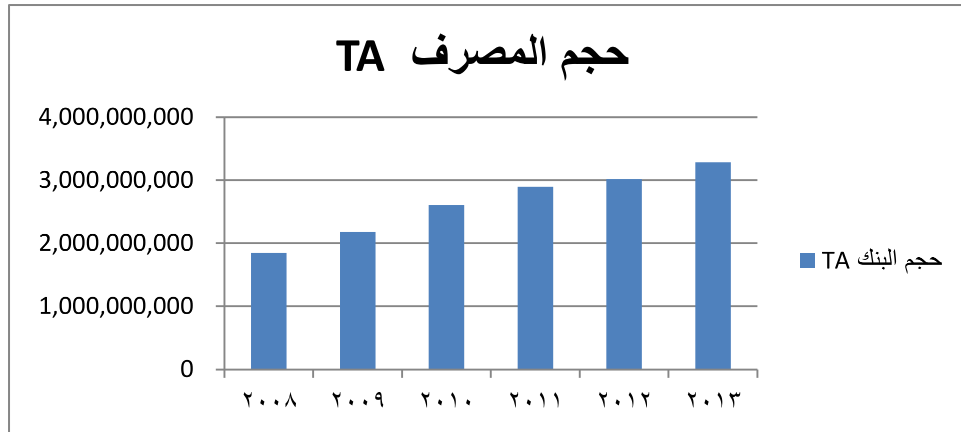
الشكل(٣): نصيب السهم العادي من الأرباح في البنك الإسلامي الأردني للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)

٣- حجم المصرف Bank size

جدول(٤): الإحصاء الوصفي لإجمالي الأصول في البنك الإسلامي الأردني للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)

المقياس	إجمالي الأصول Bank Size
الوسط الحسابي	2,639,258,521
الانحراف المعياري	540,365,339
القيمة القصوى	3,281,638,362
القيمة الدنيا	1,848,373,078

يعرض الجدول (٤) وصفاً لإجمالي الأصول في البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة (٢٠٠٨ – ٢٠١٣)، حيث بلغ متوسط إجمالي الأصول (2,639,258,521) ديناراً أردنياً، وبانحراف معياري (540,365,339) ديناراً أردنياً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (3,281,638,362) ديناراً أردنياً، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (1,848,373,078) ديناراً أردنياً. والشكل التالي يوضح توزيع إجمالي الأصول حسب سنوات الدراسة.



الشكل(٤) إجمالي الأصول في البنك الإسلامي الأردني للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)

المطلب الثاني : اختبار ملائمة النموذج

تمهيد

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات قامت الباحثة باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة للدراسة وذلك بإيجاد النسب والقيم المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة وحسب سنوات الدراسة، حيث تم جمع المعلومات الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني للسنوات (٢٠٠٨- ٢٠١٣)، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات الإحصائية:

١- الاختبارات الإحصائية الأولية: وتفيد هذه الاختبارات في التأكد من أن البيانات المستخدمة في الدراسة تصلح لأغراض اختبار الفرضيات، وتضمن هذه الاختبارات الأولية صحة وموضوعية الاعتماد على نتائج تلك الاختبارات. وقد قامت الباحثة بإجراء الاختبارات الأولية التالية: اختبار وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد والارتباط الذاتي Multicollinearity and Autocorrelation من خلال اختبار دلالة معامل الارتباط بين المتغيرات، واختبار داربن- واتسون D-W.

٢- تحليل الانحدار: الانحدار الخطي البسيط والمتعدد Simple & Multiple Linear Regression، وتحليل الانحدار الهيكلي Hierarchal Regression، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلتها.

أ- اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity Tests:

وقد تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون حيث يبين الجدول أدناه معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة بحجم مجلس الإدارة، وملكية أعضاء مجلس الإدارة، وملكية كبار المساهمين، وحجم المصرف، والتي من خلالها يمكن الكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة والذي يشير إلى وجود الارتباط التام بين متغيرات الدراسة المستقلة[١]، وقد كانت النتائج كما يلي:

---

[1] Gujarati, D. N. & Porter, D. C. (2009). **Basic Econometrics**. Ninth Edition, McGraw-Hill, Newyork , America.

جدول رقم (٥) مصفوفة الارتباط للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية

المتغير	حجم مجلس الإدارة	ملكية أعضاء مجلس الإدارة	ملكية كبار المساهمين	نموحجم المصرف
حجم مجلس الإدارة	**1**			
ملكية أعضاء مجلس الإدارة	**0.316**	**1**		
ملكية كبار المساهمين	**0.552**	**0.698**	**1**	
نموحجم المصرف	**0.697**	**0.762**	**0.763**	**1**

يبين الجدول رقم (٥) أن أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة هو (٠,٧٦٣) بين المتغيرين (ملكية كبار المساهمين) و(نموحجم المصرف) في حين أن قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الأخرى كان أقل من ذلك، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث أنها كلها جاءت أقل من (0.80)، وعليه فإن العينة تخلومن مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد[١].

أ- اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

يعرف الارتباط الذاتي بأنه عبارة وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، والتي لا مجال لذكرها هنا، ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار إحصائي ديربن – واتسون (Durbin-Watson Test) والذي يرمز له بالرمز D-W ومقارنته بقيمتين مستخرجتين من الجدول الخاص بهذا الاختبار عند مستوى المعنوية α، وعدد المشاهدات n وعدد المتغيرات k، ويرمز لهاتين القيمتين بالرمزين dl (الحد الأدنى) وdu (الحد الأعلى) فإذا كانت قيمة D-W أكبر من du دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت قيمة D-W أقل من dl دل ذلك على وجود مشكلة الارتباط الذاتي[٢]، والجدول رقم (٦) يبين نتائج هذا الاختبار لجميع فرضيات الدراسة:

---

(١) عوض، عدنان (١٩٩٤). **مناهج البحث العلمي**، ط١، جامع القدس المفتوحة، عمان، الاردن .

(2) Montgomery, Peck, et al.. (2001). **Introduction to Linear Regression Analysis**, 3rd Edition, John Wiley & Sons, New York.

جدول (٦) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	Dl	Du	النتيجة
H01-1	1.593	0.610	1.400	لايوجد ارتباط ذاتي
H01-2	1.457	0.610	1.400	لايوجد ارتباط ذاتي
H01-3	1.722	0.610	1.400	لايوجد ارتباط ذاتي
H02-1	1.779	0.610	1.400	لايوجد ارتباط ذاتي
H02-2	1.626	0.610	1.400	لايوجد ارتباط ذاتي
H02-3	1.829	0.610	1.400	لايوجد ارتباط ذاتي
H03-1	1.666	0.610	1.400	لايوجد ارتباط ذاتي
H03-2	1.703	0.610	1.400	لايوجد ارتباط ذاتي
H03-3	1.543	0.610	1.400	لايوجد ارتباط ذاتي
H04-1	1.658	0.610	1.400	لايوجد ارتباط ذاتي
H04-2	1.665	0.610	1.400	لايوجد ارتباط ذاتي
H04-3	1.707	0.610	1.400	لايوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ أن قيم D-W للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها أكبر من du مما يشير لخلوالبيانات من مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

المطلب الثالث : اختبار الفرضيات

تم إخضاع فرضيات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي المتعدد، وقد كانت النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسة الأولى H01: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح.

وقد تم إخضاع الفرضيات المتفرعة من هذه الفرضية لتحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

H01-1: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح.

جدول (٧) نتائج اختبار أثر حجم مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح

المتغير التابع	R معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
					البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
نصيب السهم العادي من الأرباح	0.042	0.002	0.007	0.937	حجم مجلس الإدارة	0.002	0.030	0.084	0.937

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (حجم مجلس الإدارة) على المتغير التابع (نصيب السهم العادي من الأرباح) هو أثر غير دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (0.007)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.937) وهو أكبر من 0.05، في حين كان معامل الارتباط (r = 0.042) فيشير إلى العلاقة الموجبة الضعيفة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (r^2= 0.002) وهي تشير إلى أن 0.2% من التباين في (نصيب السهم العادي من الأرباح) يمكن تفسيره من خلال التباين في (حجم مجلس الإدارة)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار (β = 0.002) فهو يشير إلى الأثر الكلي لحجم مجلس الإدارة على نصيب السهم العدي من الأرباح، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (0.084) وبمستوى دلالة (Sig = 0.937)، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه:

" لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح"

H01-2: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين على نصيب السهم العادي من الأرباح .

جدول (٨) نتائج اختبار أثر ملكية كبار المساهمين على نصيب السهم العادي من الأرباح

المتغير التابع	R معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
					البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
نصيب السهم العادي من الأرباح	0.871	0.759	12.619	0.023	ملكية كبار المساهمين	-0.018	0.005	-3.552	0.023

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (ملكية كبار المساهمين) على المتغير التابع (نصيب السهم العادي من الأرباح) هو أثر ذودلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (12.619)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.023) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط (r = 0.871) ، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (r^2= 0.759) وهي تشير إلى أن 75.9% من التباين في (نصيب السهم العادي من الأرباح) يمكن تفسيره من خلال التباين في (ملكية كبار المساهمين)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار (β = -0.018) فهو يشير إلى الأثر الكلي لملكية كبار المساهمين على نصيب السهم العادي من الأرباح وهو أثر معنوي سالب، حيث كانت قيمة t عنده هي (-3.552) وبمستوى دلالة (Sig = 0.023)، وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين على نصيب السهم العادي من الأرباح"

H01-3: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح .

جدول (٩) نتائج اختبار أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح

المتغير التابع	R معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
					البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
نصيب السهم العادي من الأرباح	0.870	0.752	12.525	0.024	ملكية أعضاء مجلس الإدارة	0.012	0.003	3.535	0.024

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (ملكية أعضاء مجلس الإدارة) على المتغير التابع (نصيب السهم العادي من الأرباح) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (12.525)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.024) وهو أصغر من 0.05، في حين كان معامل الارتباط ($r = 0.870$) فيشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت ($r^2= 0.752$) وهي تشير إلى أن 75.2% من التباين في (نصيب السهم العادي من الأرباح) يمكن تفسيره من خلال التباين في (ملكية أعضاء مجلس الإدارة)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار ($\beta = 0.012$) فهو يشير إلى الأثر الكلي لملكية أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (3.535) وبمستوى دلالة (Sig = 0.024) ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثالثة، ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح"

ولاختبار الفرضية الرئيسة الأولى، تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (١٠) نتائج اختبار أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح

المتغير التابع	R معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
					البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
نصيب السهم العادي من الأرباح	0.822	0.676	10.114	0.046	عدد أعضاء مجلس الإدارة	0.021	0.013	1.619	0.204
					ملكية كبار المساهمين	-0.757	0.269	-2.812	0.107
					ملكية أعضاء مجلس الإدارة	0.013	0.003	4.403	0.021

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغيرات المستقلة (الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية) على المتغير التابع (نصيب السهم العادي من الأرباح) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (10.114)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.046) وهو أصغر من 0.05، في حين كان معامل الارتباط (r = 0.822) فيشير إلى العلاقة بين المتغيرات، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (r^2= 0.676) وهي تشير إلى أن 67.6% من التباين في (نصيب السهم العادي من الأرباح) يمكن تفسيره من خلال التباين في (الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار (β = 0.021) فهو يشير إلى الأثر الكلي لعدد أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (1.619) وبمستوى دلالة (Sig = 0.204)، كما كانت قيمة معامل الانحدار (β = -0.757) عند متغير ملكية كبار المساهمين، وهو يشير إلى الأثر غير المعنوي لهذا المتغير، حيث كانت قيمة t عنده هي (-2.812) وبمستوى دلالة (Sig = 0.107)، في حين كانت قيمة معامل الانحدار عند

متغير ملكية أعضاء مجلس الإدارة (β = 0.013) ، وهو يشير إلى الأثر المعنوي لهذا المتغير، حيث كانت قيمة t عنده هي (4.403) وبمستوى دلالة (Sig = 0.021)، وعليه نرفض الفرضية الرئيسة الأولى، ونقبل البديلة، التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح"

الفرضية الرئيسة الثانية H02: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على القيمة السوقية المضافة.

وقد تم إخضاع الفرضيات المتفرعة من هذه الفرضية لتحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

H02-1: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) لحجم مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة.

جدول (١١) نتائج اختبار أثر حجم مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة

المتغير التابع	R معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
					البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
القيمة السوقية المضافة	0.461	0.213	1.081	0.357	حجم مجلس الإدارة	0.143	0.138	1.040	0.357

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (حجم مجلس الإدارة) على المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) هو أثر غير دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (1.081)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.357) وهو أكبر من 0.05، في حين كان معامل الارتباط (r = 0.461) فيشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (r^2= 0.213) وهي تشير إلى أن 21.3% من التباين في (القيمة السوقية

المضافة) يمكن تفسيره من خلال التباين في (حجم مجلس الإدارة)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار (β = 0.143) فهو يشير إلى الأثر الكلي لحجم مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (1.040) وبمستوى دلالة (Sig = 0.357)، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) لحجم مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة"

H02-2: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) لملكية كبار المساهمين على القيمة السوقية المضافة .

جدول (١٢) نتائج اختبار أثر ملكية كبار المساهمين على القيمة السوقية المضافة

المتغير التابع	R معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
					البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
القيمة السوقية المضافة	0.234	0.055	0.231	0.656	ملكية كبار المساهمين	-0.025	0.052	-0.481	0.656

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (ملكية كبار المساهمين) على المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) هو أثر غير دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (0.231)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.656) وهو أكبر من 0.05، في حين كان معامل الارتباط (r = 0.234) فيشير إلى العلاقة المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (r^2= 0.055) وهي تشير إلى أن 5.5% من التباين في (القيمة السوقية المضافة) يمكن تفسيره من خلال التباين في (ملكية كبار المساهمين)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار (β = -0.025) فهو يشير إلى الأثر الكلي لملكية كبار المساهمين على القيمة السوقية المضافة وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-0.481) وبمستوى دلالة (Sig = 0.656)، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين على القيمة السوقية المضافة"

H02-3: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية أعضاء مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة .

جدول (١٣) نتائج اختبار أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة

المتغير التابع	R معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
					البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
القيمة السوقية المضافة	0.233	0.054	0.229	0.657	ملكية أعضاء مجلس الإدارة	0.016	0.034	0.478	0.657

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (ملكية أعضاء مجلس الإدارة) على المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) هو أثر غير دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (0.229)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.657) وهو أكبر من 0.05، في حين كان معامل الارتباط (r = 0.233) فيشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (r^2= 0.054) وهي تشير إلى أن 5.4% من التباين في (القيمة السوقية المضافة) يمكن تفسيره من خلال التباين في (ملكية أعضاء مجلس الإدارة)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار (β = 0.016) فهو يشير إلى الأثر الكلي لملكية أعضاء مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (0.478) وبمستوى دلالة (Sig = 0.657)، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية أعضاء مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة"

ولاختبار الفرضية الرئيسة الثانية، تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (١٤) نتائج اختبار أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على القيمة السوقية المضافة

المتغير التابع	R معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
					البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
القيمة السوقية المضافة	0.416	0.173	0.891	0.422	عدد أعضاء مجلس الإدارة	0.185	0.150	1.235	0.305
					ملكية كبار المساهمين	-0.055	0.084	-0.652	0.581
					ملكية أعضاء مجلس الإدارة	0.029	0.033	0.875	0.446

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغيرات المستقلة (الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية) على المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) هو أثر غير دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (0.891)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.422) وهو أكبر من 0.05، في حين كان معامل الارتباط (r = 0.416) فيشير إلى العلاقة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (r^2= 0.173) وهي تشير إلى أن 17.3% من التباين في (القيمة السوقية المضافة) يمكن تفسيره من خلال التباين في (الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار (β = 0.185) فهو يشير إلى الأثر الكلي لعدد أعضاء مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (1.235) وبمستوى دلالة (Sig = 0.305)، كما كانت قيمة معامل الانحدار (β = -0.055) عند متغير ملكية كبار المساهمين، وهو يشير إلى الأثر غير المعنوي لهذا المتغير، حيث كانت قيمة t عنده هي (-0.652) وبمستوى دلالة (Sig = 0.581)، في حين كانت قيمة معامل الانحدار عند متغير ملكية أعضاء مجلس الإدارة (β = 0.029) ، وهو يشير إلى الأثر غير المعنوي لهذا

المتغير، حيث كانت قيمة t عنده هي (0.875) وبمستوى دلالة (Sig = 0.446)، وعليه نقبل الفرضية الرئيسة الثانية، التي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على القيمة السوقية المضافة"

الفرضية الرئيسة الثالثة H03: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) في أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى إلى نموالمصرف.

وقد تم إخضاع الفرضيات المتفرعة من هذه الفرضية لتحليل الانحدار الهيكلي Hierarchal Regression، وكانت النتائج كما يلي:

H03-1: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) في أثر حجم مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف.

الجدول (١٥) *نتائج الانحدار الهرمي لبيان وجود الفروق المعنوية في أثر حجم مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الخطوة الأولى			الخطوة الثانية		
		β	قيمة t المحسوبة	Sig t	β	قيمة t المحسوبة	Sig t
نصيب السهم العادي من الأرباح	حجم مجلس الإدارة	0.002	0.084	0.937	0.013	0.811	0.477
	نوموجودات المصرف				0.487	4.655	0.019
	R^2 معامل التحديد	0.002			0.792		
	ΔR^2	0.002			0.790		
	Δ F	0.007			15.425		
	Sig Δ F	0.937			0.019		

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05)

يعرض الجدول أعلاه نتائج الانحدار الهرمي القائم على نموذجين، إذ عكست نتائج النموذج الأول المبنية على الخطوة الأولى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل

الممثل بـ (حجم مجلس الإدارة) على (نصيب السهم من الأرباح)، حيث كانت قيمة (Δ F = 0.007) وبمستوى دلالة (Sig Δ F = 0.937) وهي أكبر من 0.05، كما كانت قيمة معامل التحديد (R^2= 0.002)، وهذا يشير إلى أن (حجم مجلس الإدارة) يفسر ما نسبته 0.20%، من التباين الحاصل في (نصيب السهم العادي من الأرباح). وفي الخطوة الثانية، تم إدخال متغير (نوموجودات المصرف) لنموذج الانحدار، حيث ازدادت قيمة معامل التحديد R^2 بنسبة 79.0%، وهذه النسبة دالة إحصائيا حيث كانت قيمة (Δ F = 15.425) وبمستوى دلالة (Sig Δ F = 0.019) وهي أقل من 0.05، كما كانت قيمة (β = 0.487) عند متغير (نوموجودات البنك)، وبمستوى دلالة (Sig t = 0.019)، وعليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) في أثر حجم مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف **"**

H03-2: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) في أثر ملكية كبار المساهمين على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف .

الجدول (١٦) *نتائج الانحدار الهرمي لبيان وجود الفروق المعنوية في أثر ملكية كبار المساهمين على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الخطوة الأولى			الخطوة الثانية		
		β	قيمة t المحسوبة	Sig t	β	قيمة t المحسوبة	Sig t
نصيب السهم العادي من الأرباح	ملكية كبار المساهمين	-0.018	-3.552	0.023	0.051	4.032	0.005
	نوموجودات المصرف				0.465	0.879	0.444
	R^2 معامل التحديد	0.759			0.899		
	Δ R^2	0.759			0.140		
	Δ F	12.619			0.882		
	Sig Δ F	0.023			0.444		

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05)

يعرض الجدول أعلاه نتائج الانحدار الهرمي القائم على نموذجين، إذ عكست نتائج النموذج الأول المبنية على الخطوة الأولى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل الممثل بـ (ملكية كبار المساهمين) على (نصيب السهم من الأرباح)، حيث كانت قيمة (Δ F = 12.619)

وبمستوى دلالة (Sig Δ F = 0.023) وهي أقل من 0.05، كما كانت قيمة معامل التحديد (R^2= 0.759)، وهذا يشير إلى أن (ملكية كبار المساهمين) يفسر ما نسبته 75.9%، من التباين الحاصل في (نصيب السهم العادي من الأرباح). وفي الخطوة الثانية، تم إدخال متغير (نوموجودات المصرف) لنموذج الانحدار، حيث ازدادت قيمة معامل التحديد R^2 بنسبة 14.0%، وهذه النسبة غير دالة إحصائيا حيث كانت قيمة (Δ F = 0.882) وبمستوى دلالة (Sig Δ F = 0.444) وهي أكبر من 0.05، كما كانت قيمة (β = 0.465) عند متغير (نوموجودات المصرف)، وبمستوى دلالة (Sig t = 0.444)، وهذا يؤكد أنه بالرغم من عدم وجود فرق معنوي لنوموجودات المصرف في أثر ملكية كبار المساهمين على نصيب السهم العادي، إلا أن نسبة التفسير قد ازدادت. وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه:

"لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) في أثر ملكية كبار المساهمين على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف **"**

H03-3: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) في أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف .

الجدول (١٧) *نتائج الانحدار الهرمي لبيان وجود الفروق المعنوية في أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الخطوة الأولى			الخطوة الثانية		
		β	قيمة t المحسوبة	Sig t	β	قيمة t المحسوبة	Sig t
نصيب السهم العادي من الأرباح	ملكية أعضاء مجلس الإدارة	0.012	3.535	0.024	0.057	3.382	0.007
	نوموجودات المصرف				0.466	0.850	0.497
	معامل التحديد R^2	0.752			0.876		
	ΔR^2	0.752			0.124		
	Δ F	12.525			0.786		
	Sig Δ F	0.024			0.497		

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05)

يعرض الجدول أعلاه نتائج الانحدار الهرمي القائم على نموذجين، إذ عكست نتائج النموذج الأول المبنية على الخطوة الأولى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل الممثل بـ (ملكية أعضاء مجلس الإدارة) على (نصيب السهم من الأرباح)، حيث كانت قيمة (Δ F =

(12.525 وبمستوى دلالة (Sig Δ F = 0.024) وهي أقل من 0.05، كما كانت قيمة معامل التحديد (R^2= 0.752)، وهذا يشير إلى أن (ملكية أعضاء مجلس الإدارة) يفسر ما نسبته 75.2%، من التباين الحاصل في (نصيب السهم العادي من الأرباح). وفي الخطوة الثانية، تم إدخال متغير (نوموجودات المصرف) لنموذج الانحدار، حيث ازدادت قيمة معامل التحديد R^2 بنسبة 12.4%، وهذه النسبة غير دالة إحصائيا حيث كانت قيمة (Δ F = 0.786) وبمستوى دلالة (Sig Δ F = 0.497) وهي أكبر من 0.05، كما كانت قيمة (β = 0.466) عند متغير (نوموجودات البنك)، وبمستوى دلالة (Sig t = 0.497)، وهذا يؤكد أنه بالرغم من عدم وجود فرق معنوي لنوموجودات المصرف في أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي، إلا أن نسبة التفسير قد ازدادت. وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أنه:

"لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) في أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف "

ولاختبار الفرضية الرئيسة الثالثة، تم تطبيق تحليل الانحدار الهرمي Hierarchal Regression، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (١٨) *نتائج الانحدار الهرمي لبيان وجود الفروق المعنوية في أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الخطوة الأولى			الخطوة الثانية		
		β	قيمة t المحسوبة	Sig t	β	قيمة t المحسوبة	Sig t
نصيب السهم العادي من الأرباح	عدد أعضاء مجلس الإدارة	0.021	1.619	0.204	**0.004**	**0.890**	**0.398**
	ملكية كبار المساهمين	-0.757	-2.812	0.107	**0.518**	**4.489**	**0.022**
	ملكية أعضاء مجلس الإدارة	0.013	4.493	0.021	**0.013**	**7.223**	**0.002**
	نوموجودات المصرف				**0.051**	**0.995**	**0.389**
	معامل التحديد R^2	**0.676**			**0.871**		
	ΔR^2	**0.676**			**0.195**		
	Δ F	**10.114**			**0.991**		
	Sig Δ F	**0.046**			**0.389**		

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05)

يعرض الجدول أعلاه نتائج الانحدار الهرمي القائم على نموذجين، إذ عكست نتائج النموذج الأول المبنية على الخطوة الأولى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل الممثل بـ (أدوات الحاكمية المؤسسية الداخلية) على (نصيب السهم من الأرباح)، حيث كانت قيمة $(\Delta F = 10.114)$ وبمستوى دلالة $(Sig\ \Delta F = 0.046)$ وهي أقل من 0.05، كما كانت قيمة معامل التحديد $(R^2 = 0.676)$، وهذا يشير إلى أن (أدوات االحاكمية المؤسسيةالداخلية) يفسر ما نسبته 67.6%، من التباين الحاصل في (نصيب السهم العادي من الأرباح). وفي الخطوة الثانية، تم إدخال متغير (نوموجودات المصرف) لنموذج الانحدار، حيث ازدادت قيمة معامل التحديد R^2 بنسبة 19.5%، وهذه النسبة غير دالة إحصائيا حيث كانت قيمة $(\Delta F = 0.991)$ وبمستوى دلالة $(Sig\ \Delta F = 0.389)$ وهي أكبر من 0.05، كما كانت قيمة $(\beta = 0.051)$ عند متغير (نوموجودات المصرف)، وبمستوى دلالة $(Sig\ t = 0.389)$، وهذا يؤكد أنه بالرغم من عدم وجود فرق معنوي لنموموجودات المصرف في أثر أدوات الحاكمية المؤسسية الداخلية على نصيب السهم العادي، إلا أن نسبة التفسير قد ازدادت. وعليه نقبل الفرضية الرئيسة الثالثة والتي تنص على أنه:

"لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى إلى نموالمصرف "

الفرضية الرئيسة الرابعة H04: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على القيمة السوقية المضافة، يعزى إلى نموالمصرف .

وقد تم إخضاع الفرضيات المتفرعة من هذه الفرضية لتحليل الانحدار الهيكلي Hierarchal Regression، وكانت النتائج كما يلي:

H04-1: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في أثر حجم مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف .

الجدول (١٩) *نتائج الانحدار الهرمي لبيان وجود الفروق المعنوية في أثر حجم مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الخطوة الأولى			الخطوة الثانية		
		β	قيمة t المحسوبة	Sig t	β	قيمة t المحسوبة	Sig t
القيمة السوقية المضافة	حجم مجلس الإدارة	0.143	1.040	0.357	0.488	2.487	0.089
	نوموجودات المصرف				0.071	3.222	0.040
	R^2 معامل التحديد	0.213			0.894		
	ΔR^2	0.213			0.681		
	Δ F	1.081			10.626		
	Sig Δ F	0.357			0.040		

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يعرض الجدول أعلاه نتائج الانحدار الهرمي القائم على نموذجين، إذ عكست نتائج النموذج الأول المبنية على الخطوة الأولى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل الممثل بـ (حجم مجلس الإدارة) على (القيمة السوقية المضافة)، حيث كانت قيمة (Δ F = 1.081) وبمستوى دلالة (Sig Δ F = 0.357) وهي أكبر من 0.05، كما كانت قيمة معامل التحديد (R^2= 0.213)، وهذا يشير إلى أن (حجم مجلس الإدارة) يفسر ما نسبته 21.3%، من التباين الحاصل في (القيمة السوقية المضافة). وفي الخطوة الثانية، تم إدخال متغير (نوموجودات المصرف) لنموذج الانحدار، حيث ازدادت قيمة معامل التحديد R^2 بنسبة 68.1%، وهذه النسبة دالة إحصائيا حيث كانت قيمة (Δ F = 10.626) وبمستوى دلالة (Sig Δ F = 0.040) وهي أقل من 0.05، كما كانت قيمة (β = 0.071) عند متغير (نمو موجودات المصرف)، وبمستوى دلالة (Sig t = 0.040)، وعليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في أثر حجم مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف "

H04-2: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في أثر ملكية كبار المساهمين على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف .

الجدول (٢٠) *نتائج الانحدار الهرمي لبيان وجود الفروق المعنوية في أثر ملكية كبار المساهمين على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الخطوة الأولى			الخطوة الثانية		
		β	قيمة t المحسوبة	Sig t	β	قيمة t المحسوبة	Sig t
القيمة السوقية المضافة	ملكية كبار المساهمين	-0.025	-0.481	0.656	-0.028	-0.448	0.684
	نوموموجودات المصرف				-0.005	-3.326	0.034
	R^2 معامل التحديد	0.055			0.764		
	ΔR^2	0.055			0.709		
	Δ F	0.231			11.030		
	Sig Δ F	0.656			0.034		

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$)

يعرض الجدول أعلاه نتائج الانحدار الهرمي القائم على نموذجين، إذ عكست نتائج النموذج الأول المبنية على الخطوة الأولى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل الممثل بـ (ملكية كبار المساهمين) على (القيمة السوقية المضافة)، حيث كانت قيمة (Δ F = 0.231) وبمستوى دلالة (Sig Δ F = 0.656) وهي أكبر من 0.05، كما كانت قيمة معامل التحديد (R^2= 0.055)، وهذا يشير إلى أن (ملكية كبار المساهمين) يفسر ما نسبته 5.50%، من التباين الحاصل في (القيمة السوقية المضافة). وفي الخطوة الثانية، تم إدخال متغير (نوموموجودات المصرف) لنموذج الانحدار، حيث ازدادت قيمة معامل التحديد R^2 بنسبة 70.9%، وهذه النسبة دالة إحصائيا حيث كانت قيمة (Δ F = 11.030) وبمستوى دلالة (Sig Δ F = 0.034) وهي أقل من 0.05، كما كانت قيمة (β = -0.005) عند متغير (نوموموجودات المصرف)، وبمستوى دلالة (Sig t = 0.034)، وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$) في أثر ملكية كبار المساهمين على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف "

H04-3: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف .

الجدول (٢١) *نتائج الانحدار الهرمي لبيان وجود الفروق المعنوية في أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الخطوة الأولى			الخطوة الثانية		
		β	قيمة t المحسوبة	Sig t	β	قيمة t المحسوبة	Sig t
القيمة السوقية المضافة	ملكية أعضاء مجلس الإدارة	0.016	0.478	0.657	0.018	0.446	0.686
	نوموجودات المصرف				0.005	3.330	0.033
	R^2 معامل التحديد	0.054			0.764		
	ΔR^2	0.054			0.710		
	Δ F	0.229			11.035		
	Sig Δ F	0.657			0.033		

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يعرض الجدول أعلاه نتائج الانحدار الهرمي القائم على نموذجين، إذ عكست نتائج النموذج الأول المبنية على الخطوة الأولى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل الممثل بـ (ملكية أعضاء مجلس الإدارة) على (القيمة السوقية المضافة)، حيث كانت قيمة (Δ F = 0.229) وبمستوى دلالة (Sig Δ F = 0.657) وهي أكبر من 0.05، كما كانت قيمة معامل التحديد (R^2= 0.054)، وهذا يشير إلى أن (ملكية أعضاء مجلس الإدارة) يفسر ما نسبته 5.40%، من التباين الحاصل في (القيمة السوقية المضافة). وفي الخطوة الثانية، تم إدخال متغير (نوموجودات المصرف) لنموذج الانحدار، حيث ازدادت قيمة معامل التحديد R^2 بنسبة 71.0%، وهذه النسبة دالة إحصائيا حيث كانت قيمة (Δ F = 11.035) وبمستوى دلالة (Sig Δ F = 0.033) وهي أقل من 0.05، كما كانت قيمة (β = 0.005) عند متغير (نوموجودات المصرف)، وبمستوى دلالة (Sig t = 0.033)، وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثالثة ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف**"**

ولاختبار الفرضية الرئيسة الثالثة، تم تطبيق تحليل الانحدار الهرمي Hierarchal Regression، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (٢٢) *نتائج الانحدار الهرمي لبيان وجود الفروق المعنوية في أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الخطوة الأولى			الخطوة الثانية		
		β	قيمة t المحسوبة	Sig t	β	قيمة t المحسوبة	Sig t
القيمة السوقية المضافة	عدد أعضاء مجلس الإدارة	0.185	1.235	0.305	**0.548**	**3.219**	**0.042**
	ملكية كبار المساهمين	-0.055	-0.652	0.581	**0.032**	**1.739**	**0.190**
	ملكية أعضاء مجلس الإدارة	0.029	0.875	0.446	**0.021**	**1.545**	**0.258**
	نوموجودات المصرف				**0.074**	**3.078**	**0.046**
	R^2 معامل التحديد	**0.173**			**0.850**		
	ΔR^2	**0.173**			**0.676**		
	Δ F	**0.891**			**10.114**		
	Sig Δ F	**0.422**			**0.046**		

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

يعرض الجدول أعلاه نتائج الانحدار الهرمي القائم على نموذجين، إذ عكست نتائج النموذج الأول المبنية على الخطوة الأولى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل الممثل بـ (أدوات الحاكمية المؤسسية الداخلية) على (القيمة السوقية المضافة)، حيث كانت قيمة (Δ F = 0.891) وبمستوى دلالة (Sig Δ F = 0.422) وهي أكبر من 0.05، كما كانت قيمة معامل التحديد (R^2= 0.173)، وهذا يشير إلى أن (أدوات الحاكمية المؤسسية الداخلية) يفسر ما نسبته 17.3%، من التباين الحاصل في (القيمة السوقية المضافة). وفي الخطوة الثانية، تم إدخال متغير (نوموجودات المصرف) لنموذج الانحدار، حيث ازدادت قيمة معامل التحديد R^2 بنسبة 67.6%، وهذه النسبة دالة إحصائيا حيث كانت قيمة (Δ F = 10.114) وبمستوى دلالة (Sig Δ F = 0.046) وهي أقل من 0.05، كما كانت قيمة (β = 0.074) عند متغير (نوموجودات المصرف)، وبمستوى دلالة (Sig t = 0.046)، وعليه نرفض الفرضية الرئيسة الرابعة ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) في أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على القيمة السوقية المضافة، يعزى إلى نموالمصرف " .

إجمالي نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

جدول رقم (٢٣)

إجمالي نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	قبول أورفض الفرضية
الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح.	تم رفض الفرضية العدمية الرئيسة الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح.
الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لحجم مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح.	تم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لحجم مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح.
الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لملكية كبار المساهمين على نصيب السهم العادي من الأرباح .	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لملكية كبار المساهمين على نصيب السهم العادي من الأرباح.
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لملكية أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لملكية أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح.
الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على القيمة السوقية المضافة.	تم قبول الفرضية العدمية الرئيسة الثانية التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على القيمة السوقية المضافة.
الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لحجم مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة.	تم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لحجم مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة.
الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لملكية كبار المساهمين على القيمة السوقية المضافة .	تم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لملكية كبار المساهمين على القيمة السوقية المضافة.
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لملكية أعضاء مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة.	تم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لملكية أعضاء مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة.

الفرضية الرئيسة الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسي في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى إلى نموالمصرف.	تم قبول الفرضية العدمية الرئيسة الثالثة التي تنص على أنه: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى إلى نموالمصرف.
الفرضية الفرعية الأولى:لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر حجم مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر حجم مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف.
الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر ملكية كبار المساهمين على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف.	تم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر ملكية كبار المساهمين على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف.
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف.	تم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى لنموالمصرف.
الفرضية الرئيسة الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على القيمة السوقية المضافة، يعزى إلى نموالمصرف.	تم رفض الفرضية العدمية الرئيسة الرابعة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على القيمة السوقية المضافة، يعزى إلى نموالمصرف.
الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر حجم مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر حجم مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف.
الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر ملكية كبار المساهمين على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر ملكية كبار المساهمين على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف.
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ α) في أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة، يعزى لنموالمصرف.

المطلب الرابع : مناقشة النتائج والفرضيات:

الفرضية الرئيسة الأولى:

بناءا على نتيجة الاختبارات الإحصائية السابقة، تبين أنه يوجد أثر معنوي ذودلالة إحصائية للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح.

تبين وجود أثر للأدوات الحاكمية الداخلية مجتمعة على ربحية السهم العادي وكان الأثر الأبرز لمكية أعضاء مجلس الإدارة، وهذا مؤشر على أن أدوات الحاكمية الداخلية التي يمارسها البنك الإسلامي الأردني لها تأثير على عملياته التشغيلية والاستثمارية وزيادة كفاءة الإدارة في الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد، مما أنعكس على ربحية المصرف وزاد من حصة السهم الواحد من الأرباح. وعليه يمكن القول أن أدوات الحاكمية قد جعلت المدراء في المصرف يجعلون مصالحهم تتوافق مع مصالح المصرف والمساهمين.

وقد يبرر عدم وجود أثر معنوي لحجم مجلس الإدارة على عوائد الأسهم إلى عدم التغير في عدد أعضاء المجلس بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، وهذا يتوافق مع دراسة(Abiodun, Olusola)[١].

الفرضية الرئيسة الثانية:

بناءاعلى نتيجة الاختبارات الإحصائية السابقة، تبين أنه لا يوجد أثر معنوي ذودلالة إحصائية للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على القيمة السوقية المضافة.

وقد يبرر ذلك بأن القيمة السوقية للمصرف تتأثر أبتداء بقوى السوق (العرض والطلب) أكثر من تأثيرها بالشؤون الداخلية للمصرف، إلا أن فعالية أدوات الحاكمية الداخلية تزيد من مستوى الثقة بالمعلومات التي تصدر عن المصرف، مما يزيد من موثوقية هذه المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين في السوق المالي. وعدم وجود أثر للأدوات الحاكمية هو دليل مباشر على أن المستثمرين يعتمدون على قوى السوق أكثر من اعتمادهم على التقارير المالية التي يصدرها المصرف. وهذا يتوافق مع دراسة (السليحات)[٢].

---

[1] Abiodun, Olusola,et al .. (2013). relationship between corporate governance and organizational performance: Nigerian listed organizations experience, **International Journal of Business and Management Invention**, Volume 2, Issue 9, PP.01-06.

[٢] السليحات، زاهر (٢٠١٢). **اثر الادوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الارباح والقيمة السوقية المضافة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، ص ١٦٩-١٧٠ .

الفرضية الرئيسة الثالثة:

بناءا على نتيجة الاختبارات الإحصائية السابقة، تبين عدم وجود فروق معنوية للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى إلى نموالمصرف.

أن عدم وجود فروق في أثر أدوات حاكمية المصارف على ربحية السهم العادي تعزي لنموحجم المصرف، هي اشارة إلى أن ممارسة أدوات الحاكمية الداخلية لا تتأثر بحجم المصرف، أي أن القائمين على الحاكمية يمارسون أدواتها بهدف دفع الإدارة لتعمل لمصلحة المساهمين، والاختلاف في ذلك بين أكبر أواصغر حجم المصرف. إلا أن هذا لا ينفي وجود أثر لممارسة أدوات الحاكمية الداخلية على ربحية السهم كما تبين في نتيجة الفرضية الرئيسة الأولى.

الفرضية الرئيسة الرابعة:

بناءاعلى نتيجة الاختبارات الإحصائية السابقة، تبين أنه يوجد فروق معنوية للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على القيمة السوقية المضافة، يعزى إلى نموالمصرف.

أن وجود فروق في أثر أدوات الحاكمية الداخلية على القيمة السوقية المضافة للمصرف والتي تعزي لحجم المصرف، هي اشارة إلى اختلاف في أثر هذه الأدوات مع اختلاف حجم المصرف. وقد تبين من نتيجة الفرضية الرئيسة الثانية، عدم وجود أثر لأدوات الحاكمية الداخلية على القيمة السوقية المضافة، إلا أن هذا الأثر المعنوي قد ظهر بوجود نموحجم المصرف، مما قد يشير إلى أن اختلاف حجم المصرف سيؤدي إلى اختلاف في فاعلية ممارسة أدوات الحاكمية الداخلية، وهذا بدوره سيزيد من مستوى الرقابة على الإدارة، ويدفعها لتوجيه عملياتها لتصب في خدمة المساهمين، مما يزيد من مستوى الثقة في عمليات المصرف، ويقلل من مخاطر الإدارة، ويرفع من مستوى موثوقية المعلومات الصادرة عن المصرف وبالتالي زيادة الطلب على أسهم المصرف وزيادة القيمة السوقية المضافة. وهذا يتوافق مع دراسة (Nurainy)[١].

[1] Nurainy, Nurcahyo, et al .. (2013). implementation of good corporate governance and its impact on corporate performance : the mediation role of firm size (empirical study from Indonesia), **Global Business and Management Research: An International Journal,** Vol. 5, Nos. 2 & 3 .

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

تمهيد

أولا : النتائج.

ثانيا : التوصيات.

تمهيد:

هدفت الدراسة لقياس أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة، وبعد الانتهاء من اختبار الفرضيات ومناقشتها سيتم عرض نتائج الدراسة ومن ثم توصياتها.

أولا : النتائج

في مجال عرض نتائج هذه الدراسة سيتم تقسيم هذه النتائج لقسمين:
الأول: يتعلق بأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في الجانب النظري.
الثاني: يتعلق بنتائج التحليل الإحصائي الذي تم تطبيقه على عينة الدراسة.

أ- نتائج الجانب النظري:

١- الحاكمية المؤسسية جذورها مستنبطة من الكتاب والسنة في الرقابة والمتابعة، والتوجيه والإرشاد، وأن مبادئها الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تسعى لحفظ وحماية الحقوق لجميع الأطراف التي تربطهم علاقة بالمصرف، هذا ما جاءت تنادي به مقاصد الشريعة الإسلامية على وجه الخصوص في حفظ المال يتحقق من خلال إقامة العدل، والتحلي بالصدق والأمانة، وتحمل كل منهم المسؤولية والمساءلة.

٢- الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية تسعى لضمان مجلس إدارة كفؤ وفعال لتسير الأمور الإدارية والمالية، وتعزيز الإجراءات الرقابية والإشرافية، وتعزيز إجراءات التدقيق لتخفيض المخاطر التي يتعرض لها المصرف من أهمها مخاطر مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها (الاستثمارية والخدمية) من خلال تواجد هيئة رقابية شرعية، وتقديم حماية لمصالح حملة الأسهم (الأقلية، الأغلبية) والمودعين إلى جانب أصحاب المصالح الأخرى وضمان المعاملة النزيهة، إلى جانب دعم وتعزيز الشفافية والإفصاح عن كافة البيانات مالية وغير مالية وفي المعاملات والإجراءات المالية والمحاسبية.

٣-مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية تعد بمثابة قمة إطار الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية التي تميزها عن نظيراتها من المصارف للدور الرقابي والإشرافي على الأمور المالية والإدارية التي يقوم بها مجلس الإدارة وفي نفس الوقت تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالعمل المكمل لمجلس الإدارة وهو الرقابة والإشراف على أعمال المصرف للتأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ب- نتائج التحليل الإحصائي:

١- توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية المتمثلة (بملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح، نظرا للدور الرقابي والإشرافي على أعمال وأنشطة المصرف، والسيطرة والتأثير على القرارات التشغيلية والاستثمارية.

٢- توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية المتمثلة (بحجم مجلس الإدارة) على نصيب السهم العادي من الأرباح، لعدم التغير في عدد أعضاء مجلس الإدارة بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة.

٣- أظهرت الدراسة لا يوجد أثر معنوي للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية المتمثلة (بحجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على القيمة السوقية المضافة.

٤- تبين من الدراسة عدم وجود فروق معنوية للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية المتمثلة (بحجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على نصيب السهم العادي من الأرباح، يعزى إلى نموالمصرف، نظرا لكفاءة وفعالية أدوات الحاكمية المؤسسية .

٥-اتضح من الدراسة وجود فروق معنوية للأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية الأردنية المتمثلة (بحجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين) على القيمة السوقية المضافة، يعزى إلى نموالمصرف، لما لنوموموجودات المصرف حق التدخل في تأثير الأدوات على زيادة القيمة السوقية المضافة.

ثانيا : التوصيات

بناءا على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد اقترحت التوصيات الآتية:

١- على البنك المركزي الأردني الأخذ بعين الاعتبار خصوصية عمل المصارف الإسلامية الأردنية.

٢- العمل على انشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية للإشراف على عمل المصارف الإسلامية مجتمعة وإصدار ميثاق ينص على عقوبات في حالة المخالفات الشرعية.

٣- توصي الدراسة المصارف الإسلامية الأردنية أن تراعي حقوق أصحاب الحسابات الاستثمار المشترك لتعرضهم لمخاطر عالية، لان أصحاب حسابات الاستثمار يتعاملون على قدر من المساواة مع المساهمين.

٤- على المصارف الإسلامية الأردنية ان تفعل أدواتها الحاكمية المؤسسية الداخلية بشكل متكافئ ومترابط معا في أدائها لمهامها وفي عملية إتخاذها للقرارات الإستثمارية والتمويلية لما لها من تأثير في تعظيم ثروة المساهمين.

المصادر والمراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

- القران الكريم .

- السنة النبوية الشريفة .

- آبادي، أبوالطيب محمد شمس الحق (١٩٧٩). **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،لبنان، ج ١٠.

- أدهم، فوزي كمال (٢٠٠١). **الإدارة الإسلامية دراسة مقارنة بين النظم الإسلامية والوضعية الحديثة**، ط١، دار النفائس، بيروت، لبنان .

- إسماعيل، علي عبد الجابر الحاج (٢٠١٠). **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الاردن.

- الأشعري، احمد بن داود المزجاجي (٢٠٠٠). **مقدمة في الإدارة الإسلامية**، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، المملكة العربي السعودية .

- أكرم، محمد سليمان (٢٠١٢). سلوكيات القيادة الأخلاقية وعلاقتها بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الليبية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،كلية التجارة**، جامعة عين شمس،مصر، عدد١، مجلد ٣.

- الالوسي، محمود البغدادي (٢٠٠١). **روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني**،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ج ٦.

- أنيس، منتصر، وآخرون (١٩٧٢). **المعجم الوسيط**، ط٢، د . ن، القاهرة، مصر .

- البخاري، أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (٢٠٠١). **صحيح البخاري**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- البغدادي، محمود الألوسي (١٩٩٩). **مقدمة تفسير روح المعاني**، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت،لبنان، ج ٢.

- بلعزوز، بن علي، حبار، عبد الرزاق (٢٠٠٩). الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، **ملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، للفترة ٢٠-٢١ أكتوبر،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس (١٩٩٦). **شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولى النهى لشرح المنتهى،** ط٢، عالم الكتب، بيروت، لبنان،ج٢.

- البورتو، محمد صدقي بن أحمد (٢٠٠٠). **موسوعة القواعد الفقهية،** ط١، مكتبة التوبة، دار ابن حزم، بيروت،لبنان .

- البيهقي، أحمد بن الحسين (٢٠٠٣). **السنن الكبرى**،ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ج٦.

- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (١٩٩٨). **سنن الترميذي،** دار الغرب الإسلامي،بيروت، لبنان، ج ٢.

- التميمي، عباس حميد يحيى (٢٠٠٨). **أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة : دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق .

- التهامي، عبد المنعم أحمد، القرشي، عبدالله على أحمد (٢٠١٠). تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك اليمنية: دراسة تطبيقية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية،** مصر، عدد ٣.

- التهامي، عزالدين فكري (٢٠٠٨). دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات لمعالجة مشكلة الوكالة للملكية دراسة تحليلية، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة،** جامعة الأزهر، مصر، العدد الثالث.

- الجرجاني، علي بن محمد الشريف (١٩٨٥). **كتاب التعريفات،** ط١، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان .

- جمعة، أحمد حلمي (٢٠٠٤). التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،** القاهرة، مصر،العدد الثاني .

- جوده، فكري عبد الغني محمد (٢٠٠٨). **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية : دراسة حالة بنك فلسطين،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .

- الجيوسي، محمد، جاد الله، جميلة (٢٠٠٨). **الإدارة علم وتطبيق،** ط٣،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن.

- الحجايا، أكرم صباح، الحطبات، خالد (٢٠١١). رقابة مجلس الإدارة وأثره على الأداء المالي للشركات:حالة تطبيقية للشركات الصناعية الأردنية، **مجلة أم القرى للعلوم الاجتماعية،** السعودي، مجلد ٤، عدد ١ .

- حداد، فايز سليم (٢٠٠٧). **الإدارة المالية**، ط١، مطابع الدستور التجارية، عمان، الالردن .

- الحديدي، خميس بن عبدالله (٢٠٠١). **الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن .

- الحريري، إبراهيم محمد محمود (١٩٩٨). **المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية**، ط١، دار عمار، عمان،الأردن .

- حسام الدين، غضباب (٢٠١٣). نحوتبني نموذج حوكمة إسلامي في المصارف الإسلامية " حالة ماليزيا "، **المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية : تجربة الأسواق الناشئة**، ١٧-١٨ نيسان، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

- حسن، بشرى عبد الوهاب محمد (٢٠١٢). دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها، **مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية**، كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، عدد ٢٢.

-حسنين، علي محمد (١٩٨٥). **الرقابة الإدارية في الإسلام المبدأ والتطبيق: دراسة مقارنة**، ط، دار الثقافة، القاهرة، مصر.

-حكيم، سعيد (١٩٨٧). **الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية**، ط٢، دار الفكر العربي،القاهرة . مصر.

-حماد، حمزة عبدالكريم (٢٠٠٦) . **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في الفقه واصوله منشورة، الجامعة الأردنية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، ص ٩٢.

- حماد، طارق عبدالعال (٢٠٠٨). **حوكمة الشركات: شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم المبادئ التجارب المتطلبات**، ط١،الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية،مصر.

- حماد، طارق عبدالعال (٢٠٠٩). **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، ط١، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر .

- الحنفي، أبي السعود محمد بن محمد (١٩٩٩). **تفسير أبي السعود أوإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج ٣.

- الحيزان، أسامة بن فهد (٢٠٠٨) .تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، جامعة القاهرة، مصر، العدد ٧٠،ج١.

- خان، طارق الله، حبيب، أحمد (٢٠٠٣). **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط١، جدة، المملكة العربية السعودية.

- الخصاونة، عهود عبد الحفيظ علي (٢٠١٠). **مبادئ الإدارة المالية**، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- الخضيري، محسن أحمد (١٩٩٠). الفكر الإداري في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية، **المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، المملكة العربية السعودية.

- الخيال، توفيق عبد المحسن (٢٠٠٩). تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي**، مصر، مجلد ١٣، عدد١.

- دار المراجعة الشرعية (٢٠٠٧). الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، **مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية (البنوك-شركات-التأمين – شركات الوساطة)**، للفترة ١٧-١٨ أبريل، مدينة الرياض،المملكة العربية السعودية.

- دحدوح، حسين أحمد (٢٠٠٧). دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية (دراسة ميدانية)، **مجلة إربد للبحوث والدراسات**، الأردن، مجلد ١١، عدد ١.

- درويش، محمود ناجي أحمد (١٩٨٨). **استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تحليل مشكلة الفائض عند اشتراك الأفراد في إعداد الموازنات التخطيطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.

- رابح، بوقرة، هاجرة، غانم (٢٠١٢). الحوكمة: المفهوم والأهمية، **الملتقي الوطني حول: حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري**، للفترة ٦-٧ ماي، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

- الربيعي، حاكم، راضي، حمد (٢٠١١). **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، ط١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.

- رضوان، احمد جمعة احمد(٢٠١١). تقييم العلاقة بين مؤشرات الأداء الاقتصادية والمحاسبية وعوائد الأسهم بالتطبيق على الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد١.

- رمضان، علي محمود (٢٠٠٩). **حوكمة الشركات وأثرها على الحصيلة الضريبية (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،سوريا.

- رمضان، عماد زياد (٢٠١٠). أدوات الحاكمية المؤسسية وتكاليف الوكالة الإدارية: دراسة تطبيقية على السوق الأردني، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، مصر، مجلد ٣٤، عدد ٣.

- الرملي، شمس الدين محمد بن أحمد (١٩٨٤). **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه،** دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج ٥.

- ريحاوي، مها محمود رمزي (٢٠٠٨). الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، دمشق،سوريا، مجلد ٤، عدد .

- الزبيدي، حمزة محمود (٢٠١١). **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل،** ط٢، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- أبو زر، عفاف إسحق (٢٠٠٦).**إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

- زريقات، زياد محمد، الغرايبة، محمد عبدالرحمن، الحداد، لارا(٢٠١٣). تكاليف الوكالة والحاكمية المؤسسية، دليل من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، **المؤتمر الثالث للعلوم المالية والصرفية حول: حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية : تجربة الأسواق الناشئة**،للفترة ١٧-١٨ نيسان، جامعة اليرموك أربد، الأردن.

- الزعتري، علاء الدين (٢٠١٢). الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية، **المؤتمر الدولي الأول مستجدات العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي : الواقع والمشكلات والأفاق المستقبلية**، للفترة ١٤-١٦ أيار، عمان، الأردن.

- الزمخشري، أبوالقاسم محمود بن عمروبن أحمد (١٤٠٨ ه **). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،** ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج ٤.

- الزمخشري، محمود بن عمر (١٩٧١). **الفائق في غريب الحديث،** ط٢، الجزء الأول، د.ن.

- الزمخشري، محمود بن عمر (١٩٨٧). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،** دار الريان للتراث، القاهرة،مصر، ودار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج٤.

- زين الدين، بروش، جابر، دهيمي (٢٠١٢). دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، **الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،** للفترة ٨-٩ ماي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- زين، على احمد، صبيحي، محمد حسني (٢٠٠٦) . مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، **ندوة (حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، للفترة ١٩-٢٣ نوفمبر، القاهرة، مصر.

- سالم، عبدالرزاق حسين الطاهر (٢٠٠٥). **المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر وعلاقته بقيمة المنشأة : من منظور نظرية الوكالة**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

- سامي، مجدي محمد (٢٠٠٩). دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الاسكندرية، مصر، العدد ٢، المجلد٤٦ .

- السرطاوي، محمود علي (٢٠١٤). حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية، **دراسة مقدمة إلى ندوة الهيئات الشرعية بين المركزية والتبعية – تنظمها شركة دراية للاستشارات المالية الإسلامية**، للفترة ٢١-٢٢ آذار،عمان،الأردن.

- سعيد، عهد (٢٠٠٩). **الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الأقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا.

- سليمان، محمد مصطفى (٢٠٠٦). **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة**،ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- سليمان، محمد مصطفي (٢٠٠٨). **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**،ط ١، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- أبو سن، أحمد إبراهيم (٢٠٠٦). **الإدارة في الإسلام**، ط ٧، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- أبو سن، أحمد إبراهيم (١٩٨١). **الإدارة في الإسلام**، ط١، المطبعة العصرية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

- أبو سن، أحمد إبراهيم (١٩٨١). **نظرية الإدارة في الإسلام نظرة متكاملة لمعالجة السلوك الإداري**، ط١، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن.

- شابرا، محمد، أحمد حبيب (٢٠٠٦). **الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية**،البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط١ .

- الشبيلي، يوسف بن عبدالله (٢٠٠٩). الرقابة الشرعية على المصارف ضوابطها وأحكامها ودورها في ضبط أعمال المصارف، **الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي**، للفترة ٢٦-٣٠ نيسان، الشارقة،الإمارات.

- الشطناوي، خديجة عبدالقادر علي (٢٠١٠). **مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم " دراسة ميدانية "**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، الأردن.

- الشعلان، صالح بن إبراهيم،(٢٠٠٨)، **مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال، قسم الإدارة، المملكة العربية السعودية .

- الشنطي، أيمن، شقر، عامر (٢٠٠٥). **الإدارة والتحليل المالي**، ط١، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.

- الشهداني، بشرى نجم عبدالله، الفتلاوي، ليلي ناجي محمد (٢٠١٢).المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، مجلد ٣٥، عدد ٩٣.

- صالح، إبراهيم جميل محمد (٢٠١٣) .أثر تفعيل آليات الحوكمة على البيئة التشريعية والرقابية لسوق المال، **مجلة الفكر المحاسبي**، مصر، مجلد ١٧، عدد١ .

- صالح، مفتاح (٢٠٠٩). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، **الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، للفترة ٢٠-٢١ أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر.

- الصلاحين، عبد المجيد (٢٠١٠). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، **مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني**، بتنظيم المركز العالمي للمهن المالية والإدارية، وأكاديمية الدراسات العليا، للفترة: ٢٧-٢٨ أبريل، طرابلس،ليبيا.

- صليحة، عشي (٢٠١٢). الإدارة الإسلامية في زمن العولمة، **مؤتمر علمي دولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة**، للفترة ١٥-١٧ ديسمبر، جامعة جنان، طرابلس، لبنان.

- الصوص، إياد سعيد محمود (٢٠١٢). **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين.

- الضحيان، عبد الرحمن بن إبراهيم (١٩٩٩). **الإدارة والحكم في الإسلام الفكر والتطبيق**، ط٣،د.ن، المملكة العربية السعودية .

- الطبري،أبي جعفر محمد بن جرير (٢٠٠١) . **جامع البيان عن تأويل القران المعروف تفسير الطبري**،ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت،لبنان، ج٥ .

- الطنطاوي، محمد سيد (١٩٩٩). **التفسير الوسيط للقران الكريم**، د.ط، دار المعارف، القاهرة - مصر، المجلد الرابع عشر.

- عاشور، محمد الطاهر (١٩٩٧). **تفسير التحرير والتنوير**، د.ط، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ج ٣.

- عبد الرحمن، نجلاء ابراهيم (٢٠١٣). انعكاسات تطبيق آليات الحوكمة على الشركات المساهمة السعودية، **مجلة الفكر المحاسبي**، مصر، مجلد ١٧، عدد ١.

- عبدالفتاح، محمد عبدالفتاح محمد (٢٠٠٦). دور حوكمة الشركات في تحقيق فاعلية وكفاءة عملية المراجعة: دراسة ميدانية، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر،العدد ٤.

- عبدالله، عبدالقادر محمد (١٩٩٣). العلاقة بين نصيب السهم العادي من الأرباح وأسعار الأسهم في سوق الأسهم السعودي، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة بغداد، العراق،عدد٩.

- عبدالله، مايو،رضا، جاوحدو(٢٠١٠). تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، **الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وأفاق**، للفترة ٦و٨ ديسمبر، جامعة أم البواقي،الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير.

- عريقات، حربي محمد، عقل، سعيد جمعة (٢٠١٠). **إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)**، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- العزايزة، ممدوح محمد (٢٠٠٩). **مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية، غزة، فلسطين.

- بن عزوز، بن علي،حكيم، براصية (٢٠١٣). الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية ومبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية كمدخل لإرساء الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية، **الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية**، للفترة ٨-٩ ديسمبر، المدرسة العليا للتجارة،الجزائر.

-العزيزي،شهاب أحمد سعيد (٢٠١٢). **إدارة البنوك الإسلامية**، ط١، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان،الأردن.

-العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (٢٠٠٠). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ط ٣، مكتبة دار السلام، الرياض، مكتبة دار الفيحاء، دمشق، سوريا، ج٦.

- أبو عصبة، عدنان (٢٠٠٧).**أثر العائد على السهم الواحد والقيمة الدفترية للسهم والتوزيعات النقدية على أسعار الأسهم في سوق عمان المالي : دراسة تطبيقية على قطاع البنوك الأردنية (٢٠٠١-٢٠٠٥)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن.

-عقل، مفلح محمد (٢٠٠٩). **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،الأردن.

-علال، بن ثابت، نعيمة، عبدي (٢٠١٠). الحوكمة في المصارف الإسلامية، **يوم دراسي: حول التمويل الإسلامي : واقع وتحديات**، للفترة ٩ ديسمبر، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

- على، أسامة عبدالمنعم السيد (٢٠٠٩) . الحاكمية المؤسسية: مفهومها وأهدافها ومقوماتها ومشاكلها والتطورات الدولية الخاصة بها، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العراق، العدد٢٣، المجلد ٧ .

- علي، محمد السيد عبدالرحمن (٢٠١٣). أثر حصص الملكية المؤسسية على أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، مصر، عدد ٢.

- العلي، محمد مهنا (١٩٨٤). **الوجيز في الإدارة العامة**، ط١، الدار السعودية، جدة السعودية .

- العلي، محمد مهنا (١٩٨٥). **الإدارة في الإسلام**، ط١، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية .

- العليات، احمد عبدالعفو(٢٠٠٦)، **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،فلسطين .

- عمر، شريقي (٢٠٠٩). دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، **الملتقي العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، للفترة ٢٠-٢١،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- عمر، هالة (٢٠١١). محددات الحوكمة ومعاييرها إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، **مجلة الإدارة**، مصر، مجلد ٤٩، عدد ١.

- عمران، فاتن عبد النعيم احمد (٢٠١٢). مدى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في تعزيز حماية حقوق مساهمين الأقلية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية المقيدة بالبورصة المصرية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، مصر، مجلد ٢٦، عدد ٤.

- العموش، بشار حمد (٢٠١١). **أثر مؤشرات الأداء المالي المتعدد المداخل على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية في بورصة عمان للأوراق المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.

- أبو عميرة، احمد ابراهيم (٢٠١٠). **هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الأردنية وتطبيقاتها العملية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة، جامعة ال البيت، الأردن .

- عوض، عدنان (١٩٩٤). **مناهج البحث العلمي**، ط، جامع القدس المفتوحة، عمان،الأردن.

- العيباني، محمد نايف (٢٠١٠). **مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية**، رسالة ماجستير غير نشورة ، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن .

- الغفيلي، إبراهيم فهد (١٩٨٣). نحومنهج إسلامي لدراسة الإدارة، **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث: المنهج الاقتصادي في الإسلام بين الفكر والتطبيق**، للفترة ١٩-٢١ أبريل، جامعة المنصورة،القاهرة،مصر .

- الغفيلي، إبراهيم فهد (٢٠٠١). العلاقة والتأثير بين قيم الفرد والمنظمات في بناء أخلاقيات المهنة من منظور الفكر المعاصر والإسلامي، **الملتقى الثالث لتطوير الموارد البشرية " إستراتيجية تنمية الموارد البشرية – الرؤى والتحديات "**، للفترة ٣٠-٣١ أكتوبر، في المملكة العربية السعودية.

- الفداد، العياش (٢٠٠٩). الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية أهميتها، وشروطها وطريقة عملها، **الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي**، للفترة ٢٦-٣٠ نيسان، الشارقة، الإمارات.

- الفرجات، عيسى، الشبول، محمد (٢٠١٣). حوكمة الشركات في الأردن (مدى تقيد البنوك العاملة في الأردن بتطبيق قواعد حوكمة الشركات)، **المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

- الفضل، مؤيد محمد على (٢٠٠٧). العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة: دراسة حالة في الأردن، **مجلة أفاق اقتصادية**،الأمارات العربية المتحدة، مجلد ٢٨، عدد ١١٢.

- فضيلة، بوطورة (٢٠٠٦). **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياق بالمسيلة، الجزائر.

- قباجة، عدنان عبدالمجيد (٢٠٠٨) .أثر **فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العلي، الأردن .

- القرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (١٩٦٤). **الجامع لأحكام القرآن**، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ج ١٠.

- القرطبي، أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (٢٠٠٤). **الجامع لإحكام القران الكريم**،ط١، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، مجلد١.

- القيسي، احمد (٢٠١١). **أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس مال العامل وانعكاسهما على القيمة الاقتصادية المضافة،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.

- الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود (٢٠٠٠). **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع،** ط١، جزء السادس، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- بن كثير، إسماعيل بن عمر (٢٠٠٨). **تفسير القران العظيم،** ط١، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ج٤.

- كراز، شادي (٢٠٠٠). **دور المراجعة في حوكمة الشركات للحد من التلاعب في التقارير المالية المنشورة: دراسة في سورية،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،سوريا.

- اللحام،علاء الدين أبوالحسن علي البعلي (١٩٩٩). **القواعد والفوائد الأصولية،** ط١، المكتبة العصرية،بيروت،لبنان، ج١.

- لحول، سامية، بولطيف، سعيدة (٢٠١٣). حوكمة المؤسسات المالية من منظور الشريعة الإسلامية، **الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية،** للفترة ٨-٩ ديسمبر، المدرسة العليا للتجارة/ الجزائر.

- ليلى، قطاف، أمين، بن عواق شرف الدين (٢٠١٣) . دراسة حول أثار تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري: بعض التجارب الدولية والإقليمية الرائدة، **المؤتمر الثالث للعلوم المالية والصرفية حول: حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة،** للفترة ١٧-١٨ نيسان، جامعة اليرموك أربد،الأردن.

- الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب (١٩٩٢). **النكت والعيون تفسير الماوردي،** ط، دار الكتب العلمية ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ج١.

- محمد، عبدالرحمن عبد الفتاح (٢٠١١). نموذج مقترح لقياس أثر آليات الحوكمة على جودة الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية لشركات المساهمة المصرية (دراسة ميدانية)، **المجلة العلمية،** كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر، عدد ٥٠.

- محمود، حسن توفيق (٢٠٠٦). التنبؤ بربحية السهم العادي (EPS) من خلال الأرباح والتدفقات النقدية للشركات الصناعية، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات**،الأردن، المجلد الثامن، العدد الثاني.

- أبو مرة، مطيع (فوق ٢٠٠٠). **ربحية السهم وأثرها على القرار الاستثماري : دراسة ميدانية على عدد من الشركات المساهمة في قطاع المصارف في سورية،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

- مرجي، منجد معين (٢٠١٠). **أثر الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات الصناعة المساهمة الأردنية : دراسة ميدانية،** رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن.

- مزريق، عاشور، معموري، صورية (٢٠١٢). حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي، **الملتقي الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،** للفترة ٦-٧ ماي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- مسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم (٢٠١٠). **صحيح مسلم،** ط١، دار طويق للنشروالتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- مصطفى، محمد عبده (٢٠٠٦). تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على الأداء: دراسة تطبيقية على مصر، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،** جامعة المنصورة، مصر، مجلد ٤٣، عدد ١.

- مصطفى، محمد عبده محمد (٢٠٠٦).نموذج مقترح لقياس وتفسير تكلفة الوكالة للملكية في الشركات المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،** كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة،مصر، العدد١.

- مطر، محمد، نور، عبد الناصر (٢٠٠٧). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،**الأردن، مجلد ٣، عدد ١.

- المطيري، حزام ماطر، خاشقجي، هاني يوسف (١٩٩٧) . الرقابة الإدارية بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة،** جدة، المملكة العربية السعودية، مجلد ١٠.

- **معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعايير المحاسبية،** معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١) .

- معراج، هواري، أدم، حديدي (٢٠١٣). دور الحوكمة المؤسسية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، **الملتقي الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية،** للفترة ٨-٩ ديسمبر، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

- المعمري، نبيل سعيد عبدة (٢٠١٢). **الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية في ظل نظرية الوكالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة ال البيت، الأردن.

- المغربي، شمس الدين أبوعبدالله (١٩٩٢). **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، ط٣، دار الفكرللنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،ج ٥ .

- المناصير، عمر (٢٠١٣). **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الأردن.

- المناوي، محمد عبد الرؤوف (١٩٩٤). **فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير**، ط،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج٢.

- أبن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (١٩٦٨). **لسان العرب**، ط١، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

- النسفي، عبدالله بن أحمد بن محمود (٢٠٠٠). **تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ط١، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج ٢٩.

- نعوم، ريان، الجنابي،عامر (٢٠٠٨). دور المعلومات المحاسبية في تحديد حقيقة قيمة السهم العادي، **المؤتمر العلمي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية (واقع منظمات الأعمال العربية – فرص وتحديات)**، للفترة ٢٢-٢٤ نيسان، جامعة أربد الأهلية، الأردن.

- النعيمي، عدنان تايه، التميمي، أرشد فؤاد (٢٠٠٨). **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن.

- النوافلة، موسى هارون (٢٠١١). المقاييس الحديثة لتقييم أداء شركات الأعمال القيمة السوقية المضافة (MVA) عمان للأوراق المالية، **مجلة الفكر المحاسبي**، مصر، مجلد ١٥، عدد١ .

- نوري، بتول محمد، سلمان، علي خلف (٢٠١١)، حوكمة الشركات دورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، **بحث مقدم إلى الملتقى الدولي بعنوان الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية**، للفترة ١٨-١٩ مايو، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد حلب، البليدة،سوريا.

- النووي، محي الدين بن يحي بن شرف (٢٠٠٢) . **المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط١، دار ابن حزم، بيروت، لبنان .

- النيف، خالد لافي، الفواز، تركي مجحم (٢٠٠٩). العلاقة بين تعدد كبار المالكين والأداء المالي للشركات: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الاردنة، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة،جامعة القاهرة، مصر، العدد ٧٢، المجلد٤٨ .

- الهنيني، إيمان احمد (٢٠٠٤). **تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

- الهنيني، إيمان، حيمور، ساري (٢٠١٣). مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية،**مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**،غزة، فلسطين،المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني.

- أبو الهيجاء، محمد عدنان (٢٠٠٤). **أثر اختلاف الحجم على العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية (١٩٩٠-٢٠٠١).** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة ال البيت، الأردن .

- الوشلي، أكرم محمد (٢٠١٣). المراجعة الداخلية كأداة فعالة لحوكمة الشركات دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية، **المؤتمر الثالث للعلوم المالية والصرفية حول: حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية : تجربة الأسواق الناشئة**،للفترة ١٧-١٨ نيسان، جامعة اليرموك، أربد، الأردن .

- اليحصبي، أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض (١٩٩٨). **شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم،** ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأسكندرية،مصر، ج ١.

- يحياوي، نعيمة، بوسلمة، حكيمة (٢٠١٢). دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، **الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،** للفترة ٦-٧ ماي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- يرانية، أكرم رسلان (١٩٧٩). **الحكم والإدارة في الإسلام دراسة تحليلية مقارنة،** ط١، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية .

- أبو يعلي، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (١٩٨٩). **مسند أبي يعلى الموصلي،** ط٢، دار المأمون للتراث،دمشق،سوريا، ج٧.

-إسماعيل، علي عبد الجابر (٢٠١٠). **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية للقطاعين المصرفي والصناعي،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

-الحلاق، سعيد سامي (٢٠١٣). حوكمة الشركات في مجال المصارف الإسلامية، **المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة،** ١٧-١٨ نيسان، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

-أبو داود، سليمان بن الاشعث بن إسحاق (٢٠١٠). **سنن أبي داود**،ط١، دار طويق للنشروالتوزيع، الرياض،المملكة العربية السعودية.

-الطبري، محمد بن جرير (٢٠٠٠). **جامع البيان في تأويل القرآن،** ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج١٩.

-عبدالهادى، حمدي أمين (١٩٩٠). **الفكر الإداري في الإسلام والمقارن،** ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

-العلاونة، رانية زيدان شحادة (٢٠٠٥). **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية " حالة الأردن "**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.

- Kim, Kenneth, nofsinger, johan ,mohr, derek (2010).**corporate governance** تعريب العشماوي، محمد، عنام، غريب، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة السعودية، ص ١١٧-١٢٥ .

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية

- Gujarati, D. N. & Porter, D. C (2009). **Basic Econometrics.** Ninth Edition. McGraw-Hill , NewYork- America .

- Abiodun, Oyewole,Olusola, Ayeni etl….. (2013). relationship between corporate governance and organizationa performance: Nigerian listed organizations experience, **International Journal of Business and Management Invention**, India, Volume 2, Issue 9.

- Ahmad, huson (2009). Managerial Ownership Concentration and Agency Conflict using Logistic Regression Approach: Evidence from Bursa Malaysia, **journal of management research**, Macrothink Institute, Las Vegas,vol1, no 1.

- Bierrman,Harold, Hass,Jeromee (2009). Explaining Earnings Per Share Growth**, Journal portfolio management** , Institutional Investor LLC , Avenue South, Newyork,vol35, issue4.

- Davidson, Ryan,Goodwin-stewart,jenny,Kent, Pamela (2005). internal governance structure and earning management**, accounting and finance,** published Online**.**

- Griffin,ricky (2012). **management**, 11 edition, Cengage Learning, Newyork- America.

- Haddad, Waseem, ALzurqan, Saleh , …etl (2011),.The Effect of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Industrial Companies: An empirical study on Amman Stock Exchange , **International Journal of Humanities and Social Science,** USA,Vol.1,No. 4.

- Hamdan, Alla, Al-sartawi,Abdalmutaleb (2013). corporate governance and institutional ownership: evidence from Kuwaits financial sector**, Jordan journal of business administration ,** Jordan, vol9,no1.

- Jensen,Michael, Meckling, William (1976). Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and ownership structure**, journal of financial economics**,USA, vol 3, no 4.

- Joibary, Ali (2012). external performance measurement based on market value added (MVA) a study of Tehran stock exchange (tse) , **Indian streams research journal**, India, vol 2, issue 9.

- Kaur, mandeep, naragan,sweety (2009). shareholder value creation in India most valuable companies: an empirical study , **IUP journal of management research**, Publications Online ,vol 8,issu8.

- Khan,et.,(2007). managerial share ownership and firm performance evidence from Australia, working paper**, Business and Economics Doctoral Research Conference and seminar participants at Monash University,** Monash University , USA.

- Kumar,Naveen, Singh ,J.P (2012). Outside Directors, Corporate Governance and Firm Performance: Empirical Evidence From India**, Asian Journal of Finance and Accounting,** Online Journals**,** Vol 4, No2.

- Liapis,konstantions (2010).the residual value model: a framework for business administration, **European research studies**, European, vol XIII,issue 1.

- Manini,muganda,Abdilahi, umulkher (2013). board mechanisms and profitability of commercial banks in kenya, **international journal of research in commercial and management,** USA,vol 3, issu 5.

- Manna,APU…etl (2013). Impact of Board Composition and Board Meeting On Firms Performance: AStudy Of selected Indian Companies, Vilakshan, **XIMB Journal of Management**, india, Vol.10, issue 2.

- Mcconnell,John,Servaes, henri,lins,karl (2004). changes in equity ownership and changes in the market value of the firm, working paper,

Purdue University, **London Business School and University of Utah - Department of Finance** . http://ssrn.com

- Montgomery, D. C., Peck, E. A. and Vining, G (2001). **Introduction to Linear Regression Analysis**. 3rd Edition, John Wiley & Sons , New York – America.

- Mousa,Gehan,Desoky,Abdelmohsen (2012). The Association Between Internal Governance Mechanisms And Corporate Value: Evidence From Bahrain**, Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance**, Universiti Sains Malaysia, Malaysia, vol.8(SUPP.1).

- Moussawi,rabih, Laplante,mark,kieschnick,robent (2006). corporate working capital management: determinants and consequence, **Financial Management Association**, University of South Florida, Tampa, Florida.

- Nurainy, Renny, Nurcahyo, Bagus etl (2013). implementation of good corporate governance and its impact on corporate performance: the mediation role of firm size (empirical study from Indonesia), **Global Business and Management Research: An International Journal,** Universal Publishers, Boca Raton, Florida- USA, Vol. 5, Nos. 2 & 3.

- Pergola,Teresa,Joseph,Gibert,Jenzarli,Ali (2009). effects of corporate governance and board equity ownership on earning quality, **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Alieed Academies-Candler, Vol 13.

- Ramana, D.V (2005) . market value added and economic value added : some empirical evidences, **social science research network,** Online .

- Ramly, Zulkufly,Hafiz Abdul Rashd (2010).Critical review of literature on corporate governance and the cost of capital: The value creation perspective, **African Journal of Business Management,Lagos , Nigeria,** Vol. 4, Issue11.

- Ranti,Uwuigbe, Samuel,Fakile (2012). The Effects of Board Size on Financial Performance of Banks:A study of Listed Banks in Nigeria **, International Journal of Economics and Finance,** the Canadian Center of Science and Education-America, vol 4, issue2.

- Robbins,Stephen,Coulter,mary (2005). **Management** , eighth edition , Prentice Hall, united states of America .

- Ruan,wenjuan,tian,gary,ma,shiguang (2011). managerial ownership, capital structure and firm value: evidence from chinas civilian –run firms, **Australasian Accounting Business & Finance Journal**, of the University of Wollongong, Australia, Vol. 5 ,Issue 3.

- Rudolph, John,Seetharaman, A (2011). An Empirical study on the Impact Of Earning Per Share On Stock Price At A Listed Bank In Malaysia,**international Journal Applied Economics and Finance**,Asian Network For Scientific Information, Asian,Vol 5, Issue2.

- Schermerhorn, john (2004). **Core Concepts Of Management**,1st Edition , Wiley, John & Sons, Incorporated, united states of America .

- smith , Robert (2003). Audit committees combined code guidance, a report and proposed guidance by an **FRC(Financial Reporting Council**), London.

- Smyth,david ,boyes ,William, pesau,dennis (1975). The measurement of firm size: Theory and evidence for the United States and the United Kingdom**, the review of economics and statisti**cs, Cambridge, USA, vol 57, issue 1.

- Steger, Ulrich and Amann,Wolfgang (2008). **Corporate Governance: How Add Value**,1edition, john Wiley and sons Inc, New York, USA.

- Sunday,kajola (2008). corporate governance and firm performance: the case of Nigerian listed firms, **European journal of economics, finance and administrative sciences**,Cambridge,USA, issue14 .

- Tanna, sailesh , etl (2011). the effect of board size and composition on the efficiency of uk bank, **international journal of the economics of business,** vol 18 , issue 3, p 441-462.

- Toumar, shoroug (2008). **corporate governance and bank performance: evidence from Jordan banking industry**, thesis masters degree at finance, university of Jordan, Jordan .

- Tsegba, loraver, herbert, Wilson (2011). The relationship between ownership structure and firm performance: evidence from Nigerian listed companies**,African Journal of Accounting, Economics, Finance and Banking Research**,vol. 7. no. 7.

- Vintilă, Georgeta, Gherghina, Ştefan (2012). An Empirical Investigation of the Relationship between Corporate Governance Mechanisms, CEO Characteristics and Listed Companies' Performance, **International Business Research**, Vol. 5, No10 .

- Wang,zong,Deng,xiao (2006). Corporate Governance and Financial Distress Evidence from Chinese Listed Companies, **the Chinese Economy**, vol 39, issue5 .

-Abu-serdaneh,Jamal,Zuriekat,Majdy, AL-sheikh,Ima (2010**).**ownership structure and corporate performance in the Jordanian manufacturing companies, **Jordan journal of business administration**,Jordan , vol 6 , No3.

-Adewuyi,Adeolu,Olowookere,Afolabi (2009). Impact of Governance Instruments on the Productivity of Nigerian Listed Firms, ICFAI **Journal of corporate governance**, Hyderabad- India,vol 8, issue 3/4.

-Ansari,Ahmad, saibaba,MD (2012). impact of board size: an empirical study of companies listed in BSE100 index, **Indian journal of corporate governance,** Hyderabad, india**.** , vol 5, issue 2.

-Atrill, Peter (2003). **financial management for non- specialists**, third edition , FinancialTimes Prentice Hall , New York - America .

-Baek,jae-seung,kang,jun-koo,park,kyung (2004). corporate governance and firm value : evidence from the Korean financial crisis, **journal of financial economics**, University of Rochester, Newyork, vol 71.

-Syriopoulos,Theodore, elt (2012). corporate governance mechanisms and financial performance: ceo duality in shipping firms, **Eurasian business review**, vol 2, issue 1.

ثالثا : موقع الشبكة العنكبوتية

-المعهد المصرفي المصري، مفاهيم مالية، نظام حوكمة البنوك، العدد السادس، مصر www.ebi.gov.eg .

- بورقبة، شوقي (٢٠٠٩). الحوكمة في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر www.kantakji.com
-http://dr-shawkycenter.blogspot.com/2008/07/blog-post.html شوقي عبد العزيز الحفناوي، حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، ٢٠٠٥ .

- Basel Committee on Banking Supervision (1999) ,(2006),(2010). Enhancing corporate governance for banking organizations, bank for international settlement www.bis.org
-Cadbury commission (1992). Report of committee on the financial aspect of corporate governance . www.icaew.com
-Greenbury, Sir , R (1995). Directors remuneration : report of study group , http://www.ecgi.org/codes/documents/greenbury.pdf
-Grundfest,Joseph, Berueffy , Max (1987). The Tread way Commission report : two years later , https://www.sec.gov
-Organization For Economic CO-operation and Development (1999) ,(2004).OECD Principles of Corporate Governance , www.oecd.org

- www.lmcbahrain.com مركز إدارة السيولة المالية
- www.cbj.gov.jo. البنك المركزي الأردني
- www.jordanislamicbank.com البنك الإسلامي الأردني
- www.jsc.gov.jo هيئة الأوراق المالية
- www.mit.gov.jo وزارة الصناعة والتجارة
- www.aaoifi.com. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
- www.cibafi.org مجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية،
- www.cipe-arabia.org مركز المشروعات الدولية الخاصة
- www.ifsb.org مجلس الخدمات المالية الإسلامية،
- www.iifm.net السوق المالي الإسلامي الدولي
- www.iirating الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

الملاحق



الرقم ....
التاريخ ....
الموافق ....

محضر الاجتماع الواحد والثلاثين والأربعمئة لمجلس المجمع
مساء الأحد ١٧ / ٤ / ١٤٢٥هـ
الموافق ٦ /٦/ ٢٠٠٤م

عقد مجلس المجمع اجتماعه الواحد والثلاثين والأربعمئة الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد ١٧ /١٤٢٥/٤هـ الموافق ٦/٦/ ٢٠٠٤م، برئاسة رئيس المجمع الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة، وحضور الأعضاء السادة :

الأستاذ الدكتور محمود السمرة، نائب الرئيس
الأستاذ الدكتور سعيد التل
الأستاذ الدكتور إسحق أحمد فرحان
الأستاذ الدكتور عبدالكريم غرايبة
الأستاذ الدكتور عبد المجيد نصير
الأستاذ الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني
الأستاذ الدكتور همام غصيب
الأستاذ الدكتور إبراهيم بدران
الأستاذ الدكتور أحمد سعيد شيخ السروجية
الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت
الأستاذ الدكتور عبد الجليل عبد المهدي
الأستاذ الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة
الأستاذ الدكتور عبدالحميد الفلاح، الأمين العام للمجمع.

نظر مجلس المجمع في الأمور المدرجة في جدول الأعمال.

محضر الاجتماع السابق:

اطلع مجلس المجمع على محضر الاجتماع السابق ، وأقره.



الهاشمية ص.ب ١٣٢٦٨ عمان (١١٩٤٢) الأردن ـ هاتف ٥٣٤٣٥٠٠ ـ ٥٣٤٣٥٠١ ـ ٥٣٥٣٨٩٦ ـ ٥٣٥٣٨٩٧ ... ٥٣٥٧٠٦٤
الموقع على شبكة الانترنت http://www.majma.org.jo البريد الالكتروني ...@ju.edu.jo



الرقم ....
التاريخ ....
الموافق ....

ثانياً: وضع مقابلات عربية لمصطلحات أجنبية:

ذكر الأستاذ الرئيس أن المجمع تلقى رسالة من مدير مكتبة الجامعة الأردنية يطلب فيها أن يتكرم المجمع بالمساعدة في وضع مقابلات عربية لستة مصطلحات أجنبية مستعملة في مجال المكتبات، وقد عرضت هذه المصطلحات على لجنة المصطلحات في المجمع، وناقشتها، واقترحت المقابلات العربية لها كما هو مدرج في محضر اجتماعها المرفق. وذكر الأستاذ الرئيس أنه تلقى استفساراً من الأستاذ الدكتور نعيم دهمش من جامعة عمان العربية للدراسات العليا عن المقابل العربي المناسب للمصطلح الأجنبي (Corporate governance) هل هو التحكم المؤسسي أو الحاكمية المؤسسية أو الحوكمة المؤسسية ؟

نظر مجلس المجمع في هذه المقابلات ، واتخذ القرار الآتي:

القرار رقم (٢٠٠٤٠٦)

أ- يشكر مجلس المجمع للجنة المصطلحات جهدها الذي بذلته في اقتراح مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية الواردة في محضر اجتماعها الأول المؤرخ في ٢٠٠٤/٥/٣٠م.

ب- يقرر مجلس المجمع أن تكون المقابلات العربية لهذه المصطلحات على النحو الآتي:

ذ. ق. ف(ذاكرة للقراءة فقط)	C D - ROM
قرص مرن	Floppy disk
شريط مرئي (فيديو كاسيت)	Video Cassette
شريط تسجيل (كاست تسجيل)	Record Cassette
مصدر إلكتروني	Electronic resource
مواد سمعية بصرية	Audiovisual materials

ج- يقرر مجلس المجمع أن يكون المقابل العربي المناسب للمصطلح الأجنبي (Corporate governance) هو الحاكمية المؤسسية.

د- يوصي مجلس المجمع باتخاذ الاجراءات اللازمة لارسال هذه المقابلات لمكتبة الجامعة الأردنية وللأستاذ الدكتور نعيم دهمش ، وإضافتها إلى مجموعات المصطلحات التي ...



الهاشمية ص.ب ١٣٢٦٨ عمان (١١٩٤٢) الأردن- هاتف ٥٣٤٣٥٠٠ - ٥٣٤٣٥٠١ - ٥٣٨٩٦ ... ٥٣٥٠٧٠ الموقع على شبكة الانترنت http://www.majma.org.jo البريد الالكتروني ...@ju.edu.jo

١٧٣

٣٩ – إرشادات التحكم المؤسسي :

تعميم رقم (١٠/١/١٠٦٩) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٦ :

بهدف الإرتقاء بالأعمال المصرفية في الأردن ، وللأهمية التي يوليها البنك المركزي الأردني لدور أعضاء مجالس إدارات البنوك للحفاظ على متانة وسلامة الجهاز المصرفي ، وانسجاماً مع الممارسات الدولية بخصوص التحكم المؤسسي Corporate Governance يسرني أن أرفق لكم نسخة من كتيب إرشادات أعضاء مجالس إدارات البنوك والذي قام البنك المركزي الأردني بإصداره ، وذلك للاطلاع عليه والعمل بما ورد فيه .

منوهاً بهذه المناسبة إلى ما ورد في هذا الكتيب لا يعتبر بديلاً عن المواد الواردة في قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ والتعليمات الصادرة بمقتضاه ، حيث كان الهدف من إصداره أن يكون بمثابة إرشادات للبنوك للتعريف بمسؤوليات أعضاء مجالس إدارات البنوك والتأكيد على ضرورة قيامهم بالمراجعة المستمرة لها، ومساعدتهم على القيام بتنفيذها بأفضل صورة ممكنة .

١٧٤

كُتيب إرشادات
لأعضاء مجالس إدارات البنوك

تمهيـد

لا يمكن للرقابة على الجهاز المصرفي أن تعمل بكفاءة دون توفر نظام تحكم مؤسسي سليم ومن هنا يأتي حرص الجهات الرقابية على أن يكون لدى كل بنك نظام تحكم مؤسسي فُعال

Enhancing Corporate Governance for Banking Organizations, Bank for International Settlements (BIS), 1999.

السادة أعضاء مجالس إدارات البنوك المحترمين،،

يسعدني وأنا أقدم هذا الكُتيب أن أؤكد على رؤية البنك المركزي الأردني والتي تتلخص في إيجاد نظام مصرفي يعمل بكفاءة وتنافسية، وملتزم بالمعايير الدولية في إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وبما يتماشى مع القوانين والتعليمات النافذة وقادر على تلبية الاحتياجات الإئتمانية للاقتصاد المحلي، وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية في المملكة.

إن لأعضاء مجالس إدارات البنوك دوراً هاماً في إنجاح مهمتنا الرقابية: حيث أن توفر نظام مصرفي سليم ومعافى يتطلب وجود إدارات للبنوك مسؤولة، وعلى إطلاع وفهم ودراية بأنظمة التحكم المؤسسي الجيد وإدارة المخاطر، الأمر الذي يُسهم في دعم السياسات الحصيفة لعملية منح الإئتمان وسياسات البنك الأخرى.

لقد تم تطوير هذا الكُتيب بهدف تعزيز التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر في الجهاز المصرفي في المملكة، وهو يتضمن خمسة أجزاء رئيسية، وهي:-

١. <u>المقدمة:-</u> والتي عرّف فيها التحكم المؤسسي وأهميته في تحقيق السلامة والمتانة للعمليات المصرفية، كما تم إلقاء الضوء على أفضل الممارسات والتجارب الدولية في هذا المجال.

١٧٥

٢. معايير مجلس الإدارة، قيمه، فعاليه:- وبيّن هذا الجزء المعايير الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العُليا، وكيفية قيامهم بأداء واجباتهم تجاه المساهمين والمودعين والجهات الأخرى ذات العلاقة بكفاءة وفاعلية.

٣. اختيار الإدارة ودورها الرقابي:- وتضمّن وصف لأهم أعمال مجلس الإدارة وكيفية تفاعله مع الإدارة التنفيذية.

٤. التخطيط ورسم السياسات:- وتم خلاله وصف مسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإقرار ومراقبة تطبيق الخطط والسياسات.

٥. التدقيق والضبط الداخلي:- وتضمّن مناقشة كيفية تفاعل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والخارجي لاتمام العملية الرقابية.

إن ما ورد في هذا الكُتيب لا يعتبر بديلاً عن المواد الواردة في قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ والتعليمات الصادرة بمقتضاه عن البنك المركزي الأردني. حيث أن الهدف من إصداره أن يكون بمثابة إرشادات للبنوك للتعريف بمسؤوليات أعضاء مجلس إدارات البنوك، والتأكيد على ضرورة قيامهم بالمراجعة المستمرة لها، ومساعدتهم على القيام بتنفيذها بأفضل صورة ممكنة.

أولاً: المُقدمة:-

١. ماهية التحكم المؤسسي:

يُعرف التحكم المؤسسي بأنه مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة، مجلس إدارتها، مساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، كما أنه يبين التركيبة التي توضح من خلالها اهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها. إن التحكم المؤسسي الجيد هو الذي يوفر لكل من مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي هي في مصلحة المؤسسة، ويسهل إيجاد مراقبة فاعلة، وبالتالي يساعد المؤسسات على استغلال مواردها بكفاءة.

OECD Principles of Corporate Governance, June 21,1999.

يرسخ التحكم المؤسسي العلاقة بين المساهمين، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك(والتي تتضمن في حالة البنوك المودعين والسلطات الرقابية مثل البنك المركزي الأردني) سعياً لتحديد اتجاه وأداء المؤسسات. إن توفر تحكم مؤسسي جيد للبنك يضع كل من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة من قبل المالكين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

يرتبط التحكم المؤسسي الفعال بعوامل داخلية تشمل مدى فاعلية التعامل بين إدارة البنك، مجلس الإدارة، المساهمين، والجهات ذات العلاقة. وبالرغم من أن التحكم المؤسسي الجيد بحد ذاته ليس الهدف النهائي للبنك، وإنما وجوده يسهل من قدرة البنك على تعريف أهدافه والوصول إليها. ويتم ذلك من خلال تحديد مجلس الإدارة لأهداف البنك وغاياته وبالتالي استراتيجيته للوصول إلى تلك الأهداف، الأمر الذي يجعله مسؤولاً أمام المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة بالبنك.

أما العوامل الخارجية فتلعب دوراً في دعم توفر تحكم مؤسسي جيد، وهي تتضمن توفر ما يلي:-

- القوانين والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والأطراف ذات العلاقة مثل المودعين.
- البيئة الرقابية المناسبة من قبل الجهات الرقابية مثل الحكومة، البنك المركزي الأردني، وسوق عمان المالي.
- البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من مقدرة المساهمين على مساءلة الإدارة، فعند ظهور ضعف في أداء المؤسسة فإن بإمكان المستثمرين خصم قيمة الأسهم، وفي اسوأ الحالات يمكن أن يتم السيطرة على المؤسسة وإعادة تنظيمها بحيث تدر عوائد مناسبة للمالكين.
- المعايير المحاسبية والمتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة وفي الوقت المناسب والتي يستخدمها المستثمرون لمساءلة كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك للمساعدة في الحد من التباين في المعلومات الذي قد ينشأ نتيجة عدم القدرة أو اختلاف التوقيت في الحصول على المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة بالبنك. هذا الطرف الثالث قد يشمل السوق المالي الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية بفرعيها المحاسبة والتدقيق، المحللين الماليين المستقلين، مؤسسات التصنيف، الجمعيات المهنية والتجارية.
- بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة بالبنك.

إن التحكم المؤسسي يتطلب توفر البيئة الداخلية والخارجية معاً، علماً بأن توفر أحداهما لا يعني بالضرورة توفر الأخرى. وفي كلتا الحالتين فإن العناصر التالية تمثل المبادىء الإرشادية لتحقق التحكم المؤسسي الجيد :-

١. العدالة: بحيث يتم معاملة الأقلية من المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة وأخذ مصالحهم بعين الاعتبار.
٢. الشفافية: بحيث يتم الإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية، والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يُمكن المودعين والمساهمين من تقييم أداء المؤسسة.

١٧٧

٣. المساءلة : حيث تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار في حالة تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقرة بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك ووضعه المالي.

من جهة أخرى فإن على مجلس الإدارة أن يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة.

٤. المسؤولية: بحيث يتم تعريف خطوط الصلاحيات والمسؤولية بوضوح بحيث توضح على سبيل المثال الأعمال والقرارات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة أو موافقة الهيئة العام.

إن من مهام مجلس الإدارة الرقابة على الإدارة التنفيذية، في حين أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال اليومية للبنك. وعليه فمن الضروري الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل عام، حيث أن كثرة التدخلات في الإدارة تضعف من قدرة مجلس الإدارة على مساءلة الإدارة. كما إن توفر التحكم المؤسسي السليم سيزيد من ثقة المستثمرين، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى زيادة عوائد المساهمين من خلال توزيعات الأرباح السنوية والأرباح الرأسمالية.

2. أهمية التحكم المؤسسي للبنك:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم مكونات أي اقتصاد، وتنبع هذه الأهمية من حقيقة خضوع هذا القطاع عالمياً للرقابة، إضافة إلى إمكانية استخدامه لشبكات الأمان المالي الحكومية (Government safety nets) وعليه فإن من الضروري جداً أن يتوفر لدى البنوك نظام تحكم مؤسسي قوي.

Enhancing Corporate Governance for Banking Organizations, Bank for International Settlements (BIS) 1999.

تنبع أهمية التحكم المؤسسي للبنوك من حقيقة أن تمويل هذه المؤسسات يأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين، وما لذلك من آثار كلية (Systemic effects) أصبحت تتعاظم نظراً للبيئة التنافسية والمتقلبة التي تعمل بها البنوك.

إن مسؤوليات عضو مجلس إدارة أي بنك حساسة ومهمة لعملنا الرقابي، فكلما زادت فعالية عضو مجلس إدارة في التحكم المؤسسي في مؤسسته، انعكس ذلك ايجابياً على فعالية رقابتنا في البنك المركزي، وبالتالي ساهم في المحافظة على سلامة ومتانة البنك بشكل خاص والجهاز المصرفي بشكل عام.

يرتكز جوهر عمل البنوك على إدارة المخاطر ، فإذا لم يقم البنك بأخذ نسبة مخاطرة في أعماله فلن يتمكن من تحقيق أي عوائد. حيث تنشأ الخسائر في العادة من عدم إدارة هذه المخاطر أو عدم الحصول على العوائد المناسبة لتلك المخاطر. أن توفر نظام إدارة مخاطر جيد هو الذي يسمح بالموائمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحد الذي يسمح به وضع البنك واستراتيجيته، غير أن فاعليته تعتمد على وجود نظام تحكم مؤسسي جيد وإلا ستكون الجهود المبذولة في إدارة هذه المخاطر غير

١٧٨

فاعلة. فالتحكم المؤسسي الجيد يعمل على تقليص الخسائر التي قد تنشأ نتيجة لعدم توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية أو بسبب التوسع في أخذ المخاطر، حيث أن توفر أنظمة تحكم جيدة يتضمن مراقبة مستقلة لتقيد البنك بالسياسات المكتوبة وبالحدود المقرة للمخاطر بهدف حماية حقوق المودعين، الأمر الذي ينسجم مع أهداف البنك المركزي الأردني.

كما أن التحكم المؤسسي يعمل بشكل أساسي على الجمع بين القوانين والتعليمات والرقابة عليها بهدف التأكد من تقيد البنك بها وتوافقها مع أهداف البنك ومعايير السلامة بشكل عام، بالإضافة إلى أنه يوفر آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة، والبنك ، بهدف تعزيز أدائه.

3.أفضل التجارب والممارسات الدولية:

يعتبر التحكم المؤسسي أداة قوة لبناء مؤسسة متميزة. فهو يرفع من كفاءة مجلس الإدارة كما أنه يعزز العمل الجماعي بحيث تكون الفائدة العظمى للمساهمين

Harvard Business Review on Corporate Governance, 2000.

بهدف الإرتقاء بإدارة الأعمال المصرفية في الأردن ونظراً لأهمية الضبط والرقابة الداخلية في الحفاظ على متانة وسلامة الأوضاع المالية للبنوك. قام البنك المركزي الأردني بالطلب من البنوك بضرورة العمل على تطوير أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديها بحيث تتصف بالديناميكية للتعامل مع التغيرات في المخاطر وتحسين وتحفيز الإرتباط والمشاركة من قبل كافة مدراء البنك، وذلك من خلال الرجوع إلى الورقة المنشورة من لجنة بازل في شهر ايلول /١٩٩٩ تحت عنوان:

تعميم رقم (١٠/١٤١٢٥) تاريخ ٢٠٠٠/٨/٣٠

" Enhancing Corporate Governance in Banking Organizations "

والتي تضمنت الخطوط العريضة لأفضل التجارب والممارسات الدولية للمؤسسات المصرفية، ويمكن تلخيصها كما يلي:-

١. رسم أهداف استراتيجية وقيم للمؤسسة بحيث يتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية داخل البنك.
٢. تحديد المسؤوليات وتوضيح خطوط الإتصال والمرجعية للإداريين على مختلف مستوياتهم الإدارية.
٣. التأكد من أهلية أعضاء مجلس الإدارة لمناصبهم وأن لديهم فهم واضح لدورهم في التحكم المؤسسي وأخيراً الاستقلالية في حل المشاكل واتخاذ القرارات.
٤. التأكد من قيام الإدارية التنفيذية بالرقابة المناسبة على أعمال البنك.
٥. الاستفادة بشكل فعال من الأعمال التي يقوم بها المدققون الخارجيون والداخليون إقراراً بأهميتها.
٦. التأكد من أن اسلوب المكافآت المستخدم يتماشى مع قيم البنك، أهدافه، استراتيجيته وبيئته الرقابية.
٧. أن تتصف عملية التحكم المؤسسي بالشفافية.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه النقاط المشار إليها أعلاه أفضل الممارسات في مجال التحكم المؤسسي، فإن على كل بنك تطبيقها بالشكل الذي يتلاءم وحجم تعقيدات عملياته، سياساته أولوياته، وقدراته. وسيتم الحديث عن هذه المبادىء إفرادياً في الفصول اللاحقة.

٤.تفاعل أعضاء مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية:-

قانون البنوك
المادة (٢٦)

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية في إدارة الأعمال اليومية للبنك. ويمكن النظر إلى دور عضو مجلس الإدارة على أنه خارجياً لأنه يتعلق بتمثيل الأطراف ذات العلاقة وبرسم استراتيجية، أو داخلياً يتعلق برسم السياسات الإدارية. وبعبارة أخرى فإن دور العضو يكون إما مراقبة تقيد البنك بالأنظمة والقوانين أو التأثير على أداءه.

قانون البنوك
المادة (٢١)

والجدول التالي يبين تداخل أدوار أعضاء مجلس الإدارة في القيام بالأعمال والمسؤوليات المناطة بهم.

أدوار التأثير على الأداء	أدوار التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين	
رسم الاستراتيجية	المساءلة	الدور الخارجي
الموافقة والعمل مع ومن خلال المدير العام/ الرئيس التنفيذي		الدور الخارجي
رسم السياسة	المراقبة والرقابة	

المصدر : R.I. Tricker: International Corporate Governance(1994)

إن وضوح خطوط المساءلة والمسؤولية تعني تحديد المسؤوليات والأعمال من خلال التفويض الرسمي للصلاحيات، ومراقبة الأداء بشكل يضمن مراقبة عناصر المخاطر الرئيسية ومراجعة الاستراتيجيات والسياسات، وموائمة عنصر أداء الإدارة وخطط العمل، وأخيراً التأكد من الفصل بين الوظائف ووجود أنظمة الضبط والرقابة الداخلية المناسبة.

وللحفاظ على وضوح هذه الخطوط فتشير أفضل الممارسات الدولية إلى ضرورة الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام/ أو الرئيس التنفيذي. كما أن رئيس مجلس الإدارة

قانون البنوك
الماد (٢١)

يجب أن يكون عضواً غير تنفيذي وأن لا تناط به أي مسؤوليات تنفيذية تتعلق بالأعمال اليومية للبنك .

١٨٠

يتم تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة في العادة وفقاً للصلاحيات المُعطاة له بموجب النظام الأساسي والقوانين ذات العلاقة، حيث يفترض أن تتضمن هذه المسؤوليات ما يلي:-

قانون الشركات المواد (١٥٢-١٥٤)

أ. تحديد الأهداف ووضع الخطط التي تلتزم الإدارة التنفيذية في البنك بالعمل بمقتضاها.

ب. اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.

ج. اعتماد سياسة إئتمانية واستثمارية مكتوبة تحدد أسس وشروط منح التسهيلات الإئتمانية وأسس الاستثمار، وعلى أن يتم تزويد البنك المركزي بنسخة منها وبأي تعديلات تطرأ عليها.

د. مراقبة تنفيذ سياسات البنك والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.

هـ. التأكد من عدم تحقيق أي عضو في مجلس إدارة البنك أو أي موظف في إدارته العليا لأي منفعة ذاتية على حساب مصالح البنك.

و. اتخاذ الخطوات الكفيلة لتأمين دقة المعلومات التي يتم تزويد البنك المركزي بها بمقتضى قانونه وبموجب أحكام هذا القانون.

ز. اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالتقيد بأحكام هذا القانون وأي تشريعات أخرى ذات علاقة بأعمال البنك وأنشطته.

ح. وضع الأنظمة والتعليمات الداخلية للبنك التي تحدد مهام أجهزته المختلفة وصلاحياتها، والتي تكفل بدورها تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعماله.

ثانياً: <u>معايير مجلس الإدارة، قيمه ، فعاليته</u>

<u>١. المعايير :-</u>

يجب التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لمراكزهم، وأن لديهم فهم واضح لأدوارهم في التحكم المؤسسي أن يكونوا غير معرضين لأي ضغوطات أو تأثيرات من قبل الإدارة أو الأطراف ذات العلاقة.

Sound Governance Practices, Enhancing Corporate Governance in Banking Organization, BIS.

تتطلب فاعلية مجلس الإدارة مراعاة الجوانب التالية:-

قانون البنوك المادة (٢٢)

١. مؤهلات أعضاء مجلس الادارة:- بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة هو المسؤول الرئيسي عن سلامة ومتانة عمليات البنك. أن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مهماً بحد ذاته، وعليه، ولضمان فاعلية مجلس الإدارة، يجب أن تتوفر في كل عضو المؤهلات والشروط الكافية " fit and proper" لخدمة مصالح البنك والجهات الأخرى ذات العلاقة به.